وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة وهران
كلية الآداب واللغات والفنون
قسم اللغة العربية وآدابها

التّقدير النّحوي وأثرُه في تحديد الدّلالة في القرآن الكريم

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير تخصص : الدلالة في المستويات اللسانية

إعداد الطالب:
عامر يحياوي

إشـــــراف:
أ/د. صفية مطهري

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
أ/د.محمد ملياني	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران	رئيسا
أ/د.صفية مطهري	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران	مشرفا ومقررا
أ/د.عبد الكريم بكري	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران	مناقشا
أ.عمار مصطفاوي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة وهران	مناقشا

1435- 1436هـ

2014-2015م

بسم الله الرحمن الرحيم

تشكرات

الشكر لله أولا

ثم إلى أستاذتي **صفية مطهري** مؤطرتي ودليلتي في هذا العمل

بعدها إلى أساتذتي...

شكرا بتقدير جميع المحذوفات

وأنّى كان السياق بلسان الحال

أو بلسان المقال...

عامر

إهداء

إلى كل من احترق في سبيل المعرفة

وعرج إلى مقام العلم

وأراد الكشف عن الحق والتمس نور الهداية

أهدي هذه الوريقات...

عامر

مقدمة

مقدمة:

كان للقرآن أثر في مسار الدراسات اللغوية عند العرب، بدءًا بالدوافع التي حفزت على نشوء الدرس النحوي لاعتبارات أثرت في اللسان العربي والذي حافظ على القرآن الكريم من حيث القراءة وحمله على وجوه لم ينزل بها على النّبي صلى الله عليه وسلّم سواء تعلّق الأمر بتلاوته أم بتفسيره، وعلى ذلك كان المنشأ في بناء دراسات لغوية تفرّعت في مراحل تالية، وعرفت روافد معرفية أثْرت هذه الدراسات أبرزت خلالها عقلية العرب في بحث الظاهرة اللغوية لتكون جسرا معرفيا يُعبَر عليه لفهم الوحي .

ولعل مبحث التّقدير النحوي يبرز في تكوين التّصور النحوي حول كيفية التراكيب في اللغة العربية وتنوعها في سياقات مختلفة، حتى صار كأنّه جوهر ذلك ومعقده ومبحث اقتدار النحاة ودليل رسوخهم في هذا العلم(النحو)، وبدا تعلُّقه باستشفاف الدلالة واستنباطها جليّا، بل لولاه ما كانت حاجة الناطقين لمعرفة الآراء النحوية وليتيسر على الناس فقه اللغة دون الرجوع إلى تلك الآراء والتفسيرات.

فقيمة هذا المبحث النحوي تنبع من حيث إعادة بناء التركيب اللغوي والوقوف على العناصر المحذوفة من الجملة لصياغاتها في ذهن المتلقي، ليُدرَك مراد المتكلّم ويُفهم المعنى، ولأنّ الخطاب القرآني كان أوْلى من غيره في بحث علماء العرب وتتبع دلالاته مع مراعاة خصوصية هذا الخطاب الذي لا تنعقد مدلولاته بمرسله وإنما بمتلقيه، فكانت الحاجة إلى هذه الآلية النحوية بيّنة ليجعلوا لها ضوابطا وشروطا يحدُّها الإطار اللغوي، ومع ازدهار نظرية العامل النحوي التي جعلت من النحاة يوجدون وجوها من التقدير والتأويل، وصارت فلسفة العامل سببا ونتيجة ؛فهي لا تتمُّ إلا بتفاعل ثلاثة عناصر :عامل ومعمول وأثر، ووجود أحدها دليل قاطع على وجود الآخر، فإن لم يكن وجودا حقيقيا فهو وجود افتراضي يُقدَّر على أنه منويٌّ به في ذهن المتحدِّث ساقطٌ من السياق بدليل.

وقضية التقدير النحوي وما سلك مسلكه من إضمار وحذف وتأويل وغيرها شغلت النحاة العرب وعملوا على بناء الجملة بما يناسب سمت كلام العرب وما يحتمله الخطاب من دلالة، مع ما

كان لبعض منهم في إجهاد النصوص بالتأويل وإنهاكها بضروب التقدير ولو كان ذلك يمس القرآن الكريم، ومردُّ هذه التخريجات الإعرابية هو تقاطعات لخلفيات فكرية شكلتها تيارات أوجدت تفسيرات وتأويلات للنّص الديني كتابا وسنَّة، فكان منها أنِ انتهجت مناهج في التقدير النحوي تقيم به الحجَّة بما يمُدُّ وجودها ويضفي شرعيةً على نهجها تستمدها من الوحي.

والإشكالية التي يُنطلَق منها في هذا البحث هي :

هل للتقدير النحوي أثر في تحديد الدلالة في القرآن الكريم ؟ لتتفرع عنها تساؤلات نصها كالآتي:

- هل لهذه الآلية – التقدير النحوي– منهج عند العلماء العرب ؟
- كيف نظَّر النحاة العرب للتقدير النحوي في إعادة بناء الجملة دلاليا ؟
- ما هي أقسام الكلمة التي تقدَّر مع مراعاة سلامة الدلالة ؟
- هل للسياق دور في التقدير النحوي في القرآن الكريم؟

وتكمن أهمية البحث في كونه اتخذ من النحو كلية ندرس من خلالها جزئية التقدير والدلالة، وبذلك تأسيس تواصل لسانيٍّ بين ثنائية التقدير والدّلالة وإثارة قضية إنتاج الدلالة من خلال مستوًى هامّ من المستويات اللِّسانية، إضافة إلى تعلقه بتحديد الدّلالة في القرآن الكريم وما يحمله ذلك من تبعات على إعرابه واختلاف تفسيراته.

ومن جملة الأسباب التي دفعتني لاختيار هذا البحث هي:

- الاهتمام بإعراب لغة العرب جملة وآيات القرآن الكريم خصوصا لما في ذلك من انعكاس على دلالاتها .
- رغبتي في معرفة ظاهرة التقدير النحوي بما تحمله من اختلافات تجرّها نظرية العامل، وهل لها تأثير في تفسير القرآن الكريم.
- تعدُّد المصطلحات التِّي تداخلت مع التقدير النحوي من حذف وإضمار واستتار وغيرها.
- محاولة استجلاء آراء العلماء العرب نحاةً ومفسّرين في هذه القضية.

ومن بين الأهداف التي تمثَّلتها من وراء هذا البحث هي:

- الوصول إلى معرفة مدى تأثير التقدير النحوي في تحديد دلالة الآيات في القرآن الكريم.
- الكشف عن منهج النحاة في التقدير النحوي.
- معرفة مدى احتفاء العلماء العرب من نحاة ومفسرين بالسياق لتقدير المحذوف خاصة إذا تعلَّق الأمر بالسياق القرآني .
- تأسيس مفاهيم تضبط المصطلحات التي تداخلت مع التّقدير النحوي وما سلك مسلكه.
- تحصيل تصور معرفي عن ظاهرة التقدير النحوي يكون ثمرته المساهمة في فتح الأفق لبحوث تُشكّل أرضيةً لحلّ إشكالاتِ قضية تعليمية النحو وتيسيره.
- معرفة العلاقة بين التقدير النحوي والتأويل في القرآن الكريم انطلاقا من حمل الآيات على الوجه الحسن.

ومن أهم الدراسات التي اتكأت عليها دراستي هي دراسة **علي أبو المكارم** الموسومة بـ"**الحذف والتقدير في النحو العربي**" والتي كانت في أصلها مذكرة ماجيستير أعدها الباحث سنة 1964م، وكان لهذه الدراسة الأثر الواضح فيما بعدها على مستوى الأطروحات والمقالات والبحوث، وقد تطرق الباحث إلى أنواع التقدير من تقدير للكلمة والجملة وأكثر من جملة، وكان ذلك باقتران التقدير مع الحذف وتطرق أيضا إلى العامل وما أُثير حوله من جدلياتٍ وإشكالية المنهج في النحو العربي وما داخل النحو من فلسفة ومنطق، إلاَّ أنَّ الدراسة لم تتطرق إلى أثر الحذف والتقدير في الدلالة بشكل جوهري يبيِّن ذلك الترابط بين المستوى النحوي والمستوى الدلالي.

ودراسة ثانية هي دراسة **السعيد بن إبراهيم** الموسومة بـ"**الحذف والتقدير في الجملة العربية-مجال الأفعال**-"وهي مذكرة ماجيستير تطرّق فيها الباحث إلى العامل النحوي وقضية الحذف والتقدير عند العرب وعند اللسانيات التحويلية، لكن الدراسة اقتصرت على مجال الأفعال قسمًا من أقسام الكلمة ولم تتوسَّع في دائرة بحثها إلى الأسماء والحروف وكذا ربطها بالأثر الدلالي الذي ينجرّ عن هذه الظاهرة.

وككل بحث لابدّ من صعوبات تعتريه و عقبات تعترضه وذلك حقٌّ للمعرفة على أيِّ باحث عن الحقيقة فما بالك إذا ما تعلّق البحث بكتاب الله عزّ وجل فإنّ العقول تبقى قاصرة عن الإلمام بمعانيه، والأفهام تبقى عاجزة عن بلوغ كمال دلالاته، ولذلك كان على الدراسة أن تعتصم بآراء النحاة والمفسرين، وبالرغم من ذلك فإنّ ما واجهنا من صعوبة هي في صميمها منهجية خصَّت التقدير النحوي وضبط الموضوع المستهدف من حيث تقسيمُ النحاة للكلمة واختلافهم في ذلك من تقسيمٍ ثلاثي ورباعي و سباعي...، وكذلك تقدير الجملة وأكثر من جملة، وهذا ما جعلنا أمام اتّجاهات في التقدير تفرض علينا أنْ نحدِّد دائرة البحث لتحقيق الأهداف المتوخَّاة من الموضوع.

واعتمدت في دراستي المنهج الوصفي التحليلي الذي كان غالبا عليها، إذْ أمكن من خلال هذا المنهج الوقوف على توصيف الظاهرة وتحليلها بما تطلبه حيثيات الموضوع المرتبطة بالتقدير وتحديده للدلالة في القرآن الكريم وإلقاء مسحة على آراء المفسرين والنحاة في هذا المجال ، مع وجود تقاطعات لمناهج أخرى كالمنهج التاريخي والمنهج المقارن ...، لتتضافر مع المنهج المعتمد مشكلة الملمح العلمي الذي يرتكز على المنهج للوصول إلى نتائج تقارب الحقيقة العلمية .

وللإحاطة بجوانب الموضوع تدرجت الدراسة عبر الخطة الآتية :

مدخل :وفيه تم محاولة ضبط المصطلحات المنتمية إلى فلك التقدير، والتي كانت تدور على ألسنة النحاة مستخدمين إياها أحيانا مترادفة وأحيانا تقع خصوصا تحت عموم، وأخرى متباعدة عن بعضها في مدلولها الاصطلاحي .

الفصل الأول: الذي يعتبر عمود البحث حيث وُسِم بتقدير الكلمة عند النحاة، اشتمل على تقدير الاسم والفعل والحرف، باعتبار ما اشتُهر عند النحاة من تقسيم ثلاثي للكلمة مع تمثيل بالشواهد القرآنية التي كانت مقصودة لذاتها .

الفصل الثاني :وتمحور حول نظرية العامل والتقدير النحوي، فآراء العلماء في هذه النظرية وما تركته من بعد فكري وعلمي سواء قديما أو حديثا أثّر في منهج التقدير النحوي وما أحاط بهذه الظاهرة، كما أن نظرية القرائن التي أسسها تمام حسان أُريد لها أن تكون بديلا عن نظرية العامل .

الفصل الثالث: وطُرحت فيه قضية السياق وضوابط التقدير عند القدامى الذين ينقسمون بين النحاة والمفسرين .

الخاتمة: وكانت تمثل حوصلة البحث وأهم النتائج التي توصلت إليها.

عين الملح في :13 جويلية2014م

الموافق لـ:15رمضان 1435هـ

مدخل

تحديد المفاهيم المشتَرِكة مع التقدير عند النحويين العرب

– تحديد المفاهيم المشتَرِكة مع التقدير عند النحويين العرب :

لم يكن النحو بما نظَّر له القدامى علما يبحث في ظاهرة اللغة ويستقصي حركات الإعراب فقط، بل كان المُقدَّم في علوم اللِّسان العربي، (وبه تتبيّن أصول المقاصد بالدلالة ، فيُعرفَ الفاعل من المفعول والمبتدأ من الخبر ، ولولاه لجُهل أصل الإفادة)[1].

واعتنى النحاة بالتركيب في اللّسان العربي و ما يعتريه من تغيرات يقتضيها الأداء اللغوي للعرب وجعلوا يستقرئون هذه التغيرات التي صيرتها تداولية اللغة ظاهرة تدعو أرباب صناعة النحو إلى الاحتفاء بها في تآليفهم و تخاريجهم للقواعد النحوية ، حتى أصبحت هذه الظواهر اللغوية أبوابا تَسِم تصانيف النُّحاة .

ومن أكثر الظواهر اللغوية دورانا في التراث النحوي هي ظاهرة التقدير التي شغلت النحاة خاصة بعد ظهور نظرية العامل وانقسام العلماء حولها ، ومهما يكن من آراء النحاة فإنهم أخذوا بحظ وافر في استخدام هذا المصطلح – التقدير النحوي – أو ما رأوه يسلك مسلكه.

كما أدَّى تقاطع مصطلح التقدير مع مصطلحات أخرى إلى الاضطراب أحيانا ، مما حذا بنا إلى محاولة تتبع هذه المصطلحات وما ورد فيها من آراء ، والتي رأينا تعرُّفها يُشكِّل دعامة للبحث ويؤسِّس لمعرفةٍ نحوية نلتمس من خلالها مضانَّ تراثنا النحوي .

ولتقريب هذه المفاهيم التي رأى النحاة في أنها تحمل معاني التقدير وتتلبَّس به، أبرزنا أكثرها من تأويل واختصار وتوسُّع واستغناء وحذف و إضمار ، وإن كانت هناك اصطلاحات استخدمت على شاكلة التقدير ؛ لكن عموما هذه الأهم والأكثر حضورا عند النحاة وعلى ذلك سيكون مدار عرضنا لها بالشكل الآتي :

1– التأويل:

تأتي المعاني المعجمية للتأويل بمعنى الرُّجوع والعودة والردّ والتدبير والتقدير ، ففي اللسان (الأوْلُ : الرجوع وآل الشيء يؤول أوْلاً ومآلاً رجع ، وأوّل إليه الشيء رَجَعَهُ)[2].(وآل المَلكُ رعيَّته

[1] ابن خلدون ، المقدمة، ج1، دار الفكر ، لبنان ، 2001، ص753.

[2] بن منظور ، لسان العرب ، مادة أَوَلَ، م1، تح: عبدالله علي الكبير وآخرون، دار المعارف، مصر، (د ت) ، ص171.

ساسهم، وأوّل الكلام وتأوّله دَبَّره وقدَّره وفسَّره والتأويل عبارة الرؤيا)[1] ، وحُمِل التأويل في أساس البلاغة على العَاقِبة والتوسُّم (تقول : لا تُعوِّل على الحَسَبِ تعْوِيلاَ ، فتقوى الله أحْسَنُ تأويلا أي عاقبة ، وتأمَّلْتُه فتأوَّلتُ فيه الخَير أيْ توسَّمْتُه وَ تَحَرّيْتُه)[2].

والتّأويل مصطلح لم يكن سابقَ الظهور في البيئة النحوية وإنّما ظهر في كتب الفقهاء والمفسّرين ، ففي (الشرع هو صرف اللّفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله إذا كان المُحْتَمَل الذي يراه موافقا للكتاب والسنة ، مثل قوله تعالى :

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰۖ يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَيِّۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴾ [الأنعام: 95]إن أراد به إخراج الطير من البيضة كان تفسيرا وإن أراد به إخراج المؤمن من الكافر ، أو العالم من الجاهل كان تأويلا)[3].

كما أنَّ علماء الكلام والفلاسفة قد أوغلوا في تأويل النصوص ، وتخرَّج عن ذلك فرقٌ وشيعٌ لم تراع مقاصد الخطاب القرآني في تأويلاتها. ولم نقفْ على تحديد مفهومٍ للتأويل في كتب النحاة كما ذهب غيرهم من علماء الشريعة (ولكنَّ النحاة وظَّفُوه في كثيرٍ من الأحيان ، فهو نظير كثير من المصطلحات النحوية التي لا نصادف لها تعريفات واضحة ، وإنما نصادف ما هو أقرب منها ، مثل وصف المصطلح وشرحه بالأمثلة دون تسميته، وهي سمةٌ غالبةٌ في كتب الأوائل)[4]وانشغال النحويين بتأصيل القاعدة، ومن ثَمَّ صحَّتها مع مراعاة سلامة النُّصوص دلاليا ، جعلَهم مُنقسمين حول التَّخرِيجات النحوية وإلى هذا يشير ابن خلدون بقوله:«...ثمَّ طال الكلام في هذه الصناعة وحدث الخلاف بين أهلها في الكوفة والبصرة المِصْرَيْنِ القديمَيْن للعرب ، وكَثُرَتْ الأدلَّة والحِجَاجُ بينهم ، وتَبَاينَت الطُّرق في التعليم وكَثُرَ الاختلاف في إعراب كثيرٍ من آي القرآن باختلافهم في تلك القواعد... »[5].

1الفيروز آبادي ، القاموس المحيط، مادة أَوَلَ، ج3، المطبعة الأميرية ، ط3، مصر ،(د ت) ، ص320.

2الزمخشري ، أساس البلاغة ، ج1، دار الكتب المصرية ، مصر ، 1922م، ص25.

3الشريف الجرجاني، التعريفات ، دار الندى ، مصر،(دت)، ص57.

4سعيد بن إبراهيم ، الحذف والتقدير في الجملة العربية –مجال الأفعال– رسالة ماجيستير ، معهد الآداب واللغة العربية ، جامعة قسنطينة ، الجزائر، 1986م، ص27.

5ابن خلدون، المقدمة، 1 / 485.

فـ(انقسام النحو بين مدرستين بصرية وكوفية يشير إلى اختلاف منهجيهما، فالبصريون –لتميُّزِهم بالمنهج العقلي– وضعوا قواعد يحتكمون إليها، ولم يدَّخِروا وُسْعًا في تطويع ما خرج على أحكامهم لمنطق القاعدة مُتَكَلِّفين في هذا السبيل مختلف وسائل التوليد ، أمَّا الكوفيون فإنهم يمثِّلون الاتِّجاه الظاهري ؛ إذ يحتكمون إلى السَّماع ويقفون عند حدود المَرْوِي، والسَّماع يقبل ماهو مسموع لا يتأوّله، ولا يقول بشذوذه ومع هذا فقد وضعوا قاعدةً لكلِّ شاهد فتضخَّمت القواعد النحوية وتعدَّدت الشَّواهِد)[1]،ولعلّ هذه الأسباب جعلت من التأويل (نتيجة نظرٍ عقليٍّ عميق؛ كانت له أسبابه غير المباشرة من تأثّر الباحثين في النحو بطريقة البحث في العلوم التي صاحبته وعاصرته وبخاصة تأويل التفسير أمَّا أسبابه المباشرة حقا فهي الأصول النحوية الأخرى حيث اعتصر النحاة النصوص اللغوية اعتصارا لتتوافق معتلك الأصول)[2].

وحين تخضع هذه الظاهرة اللغوية للنظر العقلي ستخرج في الأغلب عن الالتزام بالنصوص (وهو الذي يتضمن طرفين أو يمتد على جبهتين :

أولا: الأخذ بالنصوص الموافقة للقواعد

ثانيا: تأويل النصوص المخالِفة للقواعد تأويلا يَبعُد بها عن التأثير في القواعد ذاتها ؛ إذْ يُفسِّرها و يصُوغها بشكلٍ ينْأَى بها عن معارضتها أو يُضعِف من قيمة هذه المعارضة ويلغي أثرها)[3].فهذان هما المبحثان الرئيسان في الصناعة النحوية، وعلى هذا (وردت نصوصٌ كثيرة شعريةٌ وقرآنيةٌ لا تتَّفق روايتها أو قراءتها مع القواعد فتناولها النحاة بالتَّأوُّل والتخريج كي تعود إلى القواعد وتتَّفق معها)[4].

والتأويل النحوي اعتمدَه النحاة في باب التقعيد . يقول تمام حسان عن التأويل في القاعدة: «...وسيلة النحاة إلى ذلك نوعٌ من أنواعِ التأويل يسمَّى "التَّخريج" ويتم هذا التخريج بوجهٍ من وجوه الرَّد إلى أصل وضع الجملة ، فقد يكون التخريج بواسطة القول بالحذف أو الزيادة أو الفصل أو

[1] سيد أحمد عبد الغفار ، ظاهرة التأويل وصلتها باللغة ، دار المعرفة الجامعية ، مصر، 1998م، ص57.

[2] محمد عيد ، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث ، عالم الكتب ، ط4، مصر، 1989م، ص162.

[3] علي أبو المكارم ، أصول التفكير النحوي ، دار غريب ، ط1، مصر، 2007م، ص233.

[4] محمد حسنين صبرا، تعدد التوجيه النحوي ، دار غريب ، ط1، مصر، 2006،ص317.

الإضمار أو التقدير أو التأخير أو التضمين أو بتفضيل أصلٍ على أصلٍ أو قياسٍ على قياس (القاعدة القياسية)»[1]،فقد جعل تمام حسان التّخريج نوعٌ من أنواع التأويل، وهذا دلالةٌ على شمولية التأويل لأبوابٍ نحوية تَمَسُّ الفروع لتردَّها إلى الأصول (وقد اشترط النحاة في التخريج أنْ يُرَدَّ الفرع إلى أصلٍ متفقٍ عليه أمَّا إذا اختلفت الأصول أو حدث الردُّ إلى غير أصل، فإن التّخريج يلقى الرّفض لأنَّ القاعدة تقول : «لا يجوز الردُّ عن الأصل إلى غير الأصل »)[2] ولعلَّ(ما أحدثته نظرية العامل خاصة بعد آراء ابن مضاء جعلت العلماء ما بين مؤيدٍ ومعارضٍ في القديم والحديث)[3]ولم يعد التأويل عند بعض النحاة أسلوبا لفهم النص ، بل صارت فيه تَمَحُّلاتٍ واجتهاداتٍ يترتَّب عليها ضررٌ نحويٌ أو ضررٌ معنويٌ أو كلاهما، ولا ينقص ذلك من قيمة العقل اللغوي الفذِّ عند نحاتنا بل يعبِّر عن خصوبةٍ وثراءٍ ينِمَّان على قدرةِ استقراءٍ وتحليلٍ للظاهرة اللغوية ، يقول علي النجدي في قضية التأويل والتقدير عند النحاة :«إنَّ علماء اللغة لم يخْلُقوا التأويل والتقدير خلقًا ولا تكلَّفُوا القول فيهما ارتجالا ، ولكنَّهم اعتمدوا فيها على مبادئ سليمة وأصول مقررة، فقاسوا النَّظير على النَّظير ، واستدلُّوا بالحاضر على الغائب ورأوا المحذوف في المذكور ، تهديهم روايةٌ واسعةٌ وملاحظةٌ بارعةٌ وتجربةٌ طويلةٌ وحسٌّ لغويٌّ غير مدخولٍ»[4].

[1] تمام حسان، الأصول، عالم الكتب ، مصر، 2000م، ص145.

[2] المرجع نفسه ، ص146.

[3] ينظر: سيد أحمد عبد الغفار ، ظاهرة التأويل وصلتها باللغة ، ص57.

[4] محمد حسنين صبرا، تعدد التوجيه النحوي، ص316.نقلا عن كتاب " من قضايا اللغة " ص91-92.

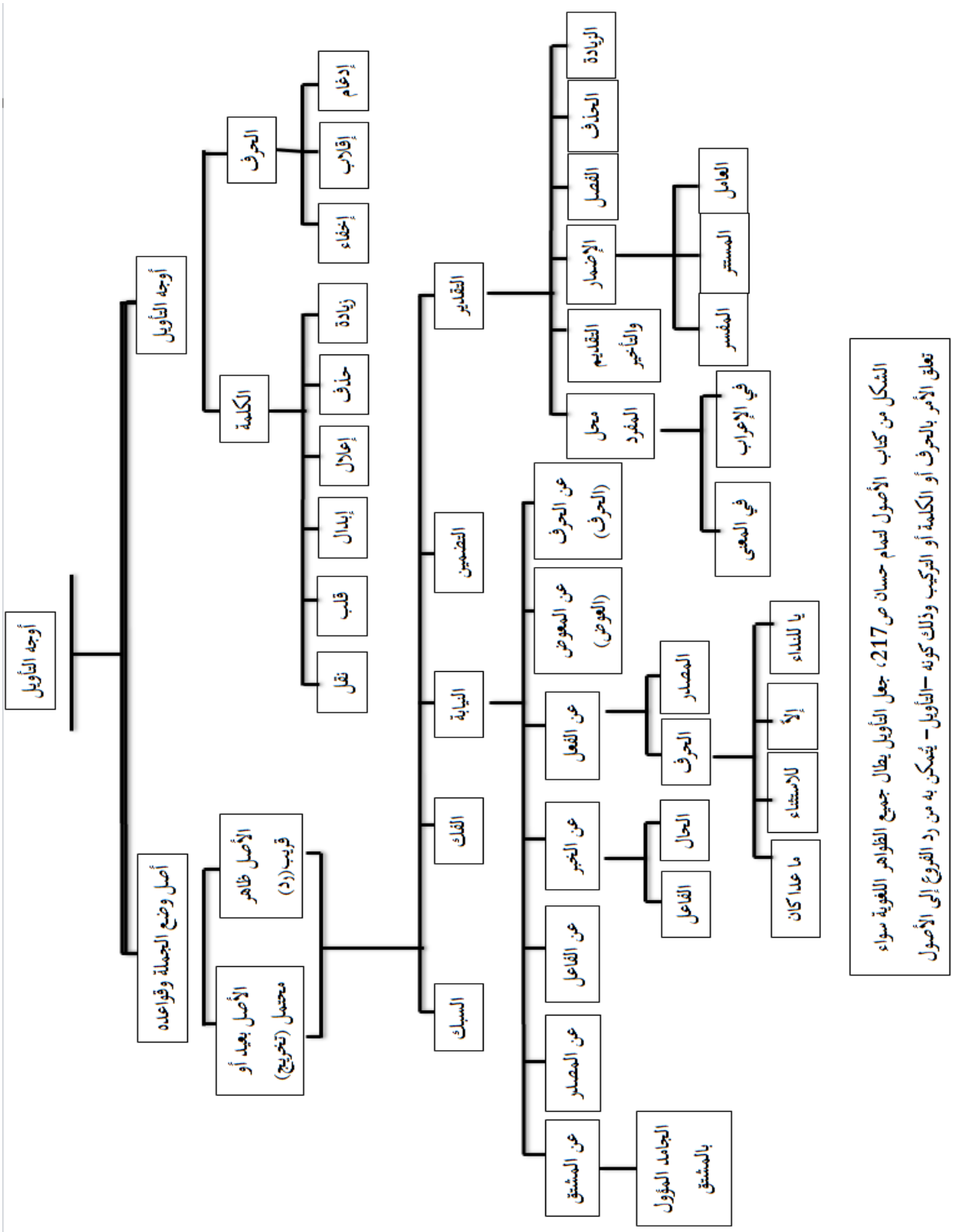
أوجه التأويل
أوجه التأويل
أصل وضع الجملة وقواعده
الأصل ظاهر قريب(رد)
الأصل بعيد أو محتمل (تخريج)
الكلمة
الحرف
زيادة
حذف
إعلال
إبدال
قلب
نقل
إدغام
إقلاب
إخفاء
السبك
النيابة
الفك
التضمين
التقدير
عن الحرف (الحرف)
عن العوض (العوض)
عن الفعل
عن الخبر
عن الفاعل
عن المصدر
عن المشتق
الجامد المؤول بالمشتق
المصدر
الحرف
الحال
الفاعل
محل المفرد
الإضمار
القديم والمتأخر
الزيادة
الحذف
الفصل
في الإعراب
في المعنى
العامل
المفسر
المستتر
يا للنداء
إلا
للاستثناء
ما عدا كان
الشكل من كتاب الأصول لتمام حسان ص217، جعل التأويل يطال جميع الظواهر اللغوية سواء تعلق الأمر بالحرف أو الكلمة أو التركيب وذلك كونه -التأويل- يُمكن به من رد الفروع إلى الأصول

2- الاختصار:

تكاد تُجمِع المعاجم العربية على دلالة الاختصار في ثلاثة طرق هي :

أ- (الأخذ في القرب والتقصير)[1]

ب-(إيجاز الكلام)[2]

ج- (حذف الفُضُول في كلِّ شيء)[3]

فالاختصار عند أهل اللغة بمعنى الإيجاز وهذا ما ذهب إليه السيوطي في أنَّ المصطلحين بمعنًى واحدٍ، ويُورد في كتابه الإتقان رأيًا يقول بأنَّ : «الاختصار خاصٌّ بحذفِ الجمل فقط بخلاف الإيجاز»[4]وهذا يطرح قضيةَ العلاقة بين الاختصار والحذف، فهناك من يجعل الاختصار (حذفٌ لغير دليل كقوله تعالى :﴿ لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا ﴾[النساء: 137].

أي ليغفر لهم ذنوبَهم أو كفرهم) [5] بينما يذهب أبو حيّان الأندلسي إلى تفصيلٍ في المسألة، فيجعلَ الحذفَ نوعين؛ حذف اقتصار وحذف اختصار «الحذف يكون اقتصارا واختصارا فحذف الاقتصار حذف الشيء لغير دليل، حذف الاختصار حذف الشيء لدليل»[6]،فهذا مظهر من مظاهر تفسير عدد من الظواهر اللغوية ومن أبرز هذه الظواهر :

(-وجود الضمائر مع إمكانية التعبير عنها بالأسماء الظاهرة لأن الضمائر أخصر من الظواهر خصوصا فإنه يقوم مقام أسماء كثيرة ، فإنه في قوله تعالى :﴿ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴾[الأحزاب: 35] قام مقام عشرين ظاهرا

- الحصر بـ "إلاّ "و "إنّما" وغيرهما ؛ لأنّ الجملة تنوب مناب جملتين

---

[1]الزمخشري ، أساس البلاغة، 233/1.

[2]الزبيدي، تاج العروس ، ج11، تح: عبد الكريم العزباوي ، وزارة الإعلام الكويتية، الكويت، 1972،ص174.

[3]ابن منظور، لسان العرب، مادة خَصَر، م1173/2.

[4]السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج5، تح: مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المملكة العربية السعودية ،(د ت)، ص1586.

[5]عزيزة فوّال بابتي ، المعجم المفصل في النحو العربي ، م1، دار الكتب العلمية ، ط2، لبنان ، 2004م،ص59.

[6]أبو حيان الأندلسي ، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ،ج6، تح: حسن هنداوي، دار كنوز اشبيلية ، ط1، المملكة العربية السعودية ، 2005م، ص7- 8.

- العطف لأنّ حروفه وُضِعت للاغتناء عن إعادة العامل

-التثنية والجمع؛ لأنَّهما أغْنَيَا عن العطف)[1]

وتبدو العلاقة بين الحذف والاختصار تلازميةً غير أنَّ الاختصار أكثرَ ما يكون في المعاني ، وفي هذه الحالة يظهر أنَّه صِنوُ الاتساع ، وهذا ما ذهب إليه سيبويه حيث يقول :« ...وممَّا جاء على اتِّساع الكلام والاختصار قوله تعالى :﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا ﴾[يوسف:82]وإنما يريد أهل القرية فاختصر »[2].

3- التوسُّع:

الاتساع مصدر (وَسِع وتَوسّعوا في المجلس أي تفسّحوا)[3] (والواسِعُ ضِدَّ الضَيِّق كالوَسِعْ)[4] وهكذا يظهر أنَّ الاتساع أو التوسع يقترب من مفهوم النحاة ، فابن السراج يقول أنَّ الاتِّساع ضربٌ من الحذف ثم ما يلبث يحاول التفرقة بين المصطلحين «اعلم أنَّ الاتساع ضربٌ من الحذف إلاّ أنَّ الفرق بين هذا الباب والباب الذي قبله[الحذف] أنَّ هذا تُقِيمُه مقام المحذوف وتُعرِبه بإعرابه وذلك الباب تحذِف العامل فيه وتدعُ ما عمل فيه على حاله في الإعراب ، وهذا الباب العامل فيه بحاله وإنما تقيم فيه المضاف إليه مقام المضاف ، أو تجعل الظرف يقوم مقام الاسم، ... »[5] وهذا الرأي يجعل الاتساع في الكلام هو إبقاء العامل على حاله مع إقامة عنصر مكان المعمول المحذوف وذلك بتقدمه أي العنصر ومثال ذلك قوله تعالى :﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾حذف المضاف الذي قُدِّر بـ"أهل" ووظيفته المفعولية وأقيم المضاف إليه مقامه (القرية)وأُجرِي الحكم الإعرابي الذي كان مُجرًى على المحذوف. وهو بذلك يُوجِدُ –ابن السراج – فارقا بين (الحذف الذي يختص بحالة حذف العامل وإبقاء المعمُول ويجعل الاتساع مختلفا عن الحذف في أنه في حالة الاتساع يتغيَّر الباقي بعد المحذوف ليتناسب حكمه

[1]علي أبو المكارم ، الحذف والتقدير في النحو العربي ، دار غريب ، ط1، مصر ،2007، ص203.

[2]سيبويه ، الكتاب، ج1، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي ، ط3، مصر، 1988، ص212.

[3]ابن منظور ، لسان العرب ، مادة وسع، م4835/6.

[4]الفيروز أبادي ، القاموس المحيط، 93/3.

[5]ابن السراج، الأصول في النحو ، ج2، تح:عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ، ط3، لبنان، 1996،ص255.

الإعرابي مع وضعه الجديد وهو ما يتّسق مع أمثلته التي ذكرها ومواضعه التي فصّلها في ثلاث نقاط:

- المصادر
- بين المضاف والمضاف إليه
- في عدد من المفاعيل من بينها المفعول له والمفعول معه)[1].

وإذْ يذهب ابن السراج هذا المذهب في تفسيره نجدُ ابنَ جني يفصِّل في هذه القضية حينما يناقش قضية الحذف فيقول :«...أحدهما أنَّ الحذف اتساع والاتساع بابه آخر الكلام وأوسطه لا صدرُه وأوَّلُه»[2]، وبذلك يجعل ابن جني الحذف والاتساع واحد ، بينما يرى السّيوطي أنَّ النحاة تقلَّلُوا من الخوض في هذا الباب فأراد أنْ(يُشبِع القول في باب التوسع وينقل آراء عدد من النحاة الذين سبقوه كونه مُتأخرا عنهم، ويُورد رأيَ أبي حيان نقلا عن (شرح التسهيل):«الاتساع يكون في المصدر المتصرِّف فينصبُ المفعول به على التوسُّع والمجاز ، ولو لم يصحَّ ذلك لمِا جاز أنْ يبنى لفعل ما لم يُسمَّ فاعله فرع عن التوسع فيه بنصبه نصب المفعول به ، وتقول: الكرمَ أكرمته زيدا ، وأنا ضاربُ الضَّرْب زيدا» وينقل السيوطي عن أبي حيان قوله في (البسيط): «وهذا الاتساع إنْ كان لفظيًا جاز اجتماعه مع المفعول الأصلي إنْ كان له مفعول وإنْ كان معنويا بأن يُوضع بدل المفعول به فلا يجتمع معه ...»وأبو حيان يُقسِّم الاتِّساع إلى لفظيٍّ ومعنويٍّ ، كما يُردِف آراء أبي حيان بآراء نحاة من أمثال الخضراوي والفارسي وابن عصفور وابن مالك)[3].

والملاحظ أنَّ السيوطي لم يُبرِز رأيه في المسألة وتحديد مفهوم التوسع بالرَّسم ، بل كان ناقلا لآراء سلفه من أئمة النحاة واللغة ، وكان مَلْمحُ التمثيل عندهم أكثر من محاولة السَّعي وراء مفهوم التوسع

[1]علي أبو المكارم ،الحذف والتقدير في النحو العربي ، ص202.

[2]ابن جني ،الخصائص ، ج1، تح:محمد علي النجار ،دار الكتب المصرية ، مصر،(د ت) ، ص290.

[3]ينظر السيوطي،الأشباه والنظائر ، م1، ج1، دار الكتب العلمية ، لبنان ، (د ت) ، ص19ومابعدها.

(ولاشك أنَّ التوسع في جوهره هو تجاوزٌ للعلاقة النحوية العادية ، وهذا ما يتصوره النحاة كما أنَّه كان أحد الأبواب التي فُتحت لعلم الأسلوب)[1].

4- الاستغناء :

الاستغناء في دلالته المعجمية بمعنى الاكتفاء ومنه (رجلٌ غانٍ عن كذا أيْ مُسْتَغْنٍ، وقد غَنِيَ عنه)[2]، (واستغنى اللهَ تعالى سألَهُ أنْ يُغْنِيَهُ والغنِيُّ ذُو الوَفْرِ)[3] ويأتي بمعنى الاكتفاء بالشيء والاكتفاء عنه (وأغْنَى عنه كذا أيْ كَفَاهُ ومنه قوله تعالى ﴿ مَآ أَغۡنَىٰ عَنِّي مَالِيَهۡۜ ﴾[الحاقة: 28]وغَنِيَ في مكانِ كذا إذا طَالَ مُقامُه مُسْتَغْنِيًا به عن غيره)[4].

واستخدم النحاة الاستغناء بما حمَله من دلالة معجمية ، فقد عقَد ابن جني للاستغناء بابا في " الخصائص" سمَّاه (بابٌ في الاستغناء بالشيء عن الشيء)[5]، وأوردَ رأيَ سيبويه «واعْلمْ أنَّ العربَ قد تستغني بالشَّيء عن الشَّيء حتى يصِيرَ المُسْتغنَى عنه مُسْقَطًا من كلامهم البتَّة »[6].

وحديث سيبويه عن المُسْتغنَى عنه الذي جعله مُصيَّرا من كثرة الاستخدام، فالاستغناء عن عنصر من عناصر الكلام يؤدي إلى إسقاطه من كلامهم، وعِلَّة ذلك الكثرة في الاستخدام، وقد عقد بابا لإضمارِ الفعل المستعمل إظهاره حين يكون المُخاطَب مُسْتَغنٍ عن لفظ المتكلِّم بالفعل، فيقول:«وذلك قولُك: زيدًا وعمرًا ،ورأسَه ، وذلك أنَّك رأيت رجلا يضرب أو يشتمُ أو يقتلُ، فاكتفيتَ بما هو فيه من عملِه أنْ تلفظَ له بعمله فقلتَ : زيدًا أيْ أوقعْ عملَك بزيد (...)استغنيتَ عن الفعل بعملِه (...) فعلى هذا يجوز هذا وما أشبهه »[7].

راعى سيبويه في الاستغناء السياق الذي يُتلفَّظ فيه ، فإضمار الفعل يكون لاستغناء المتكلِّم بما هو حاصل، وكذا علْمُ المخاطَب بالمستغنَى عنه من جرَّاء ذلك، وابن جني ظهر في تعرُّضِه لهذا

---

[1] ينظر: ممدوح عبد الرحمان الرمالي، العربية والوظائف النحوية ، دار المعرفة الجامعية ، مصر، 1996م،ص92.

[2] ابن منظور، لسان العرب ، م3309/5.

[3] الفيروز آبادي ، القاموس المحيط، 364/4.

[4] الزبيدي، تاج العروس ، 192/39.

[5] ابن جني، الخصائص ، 266/1.

[6] المصدر نفسه، 266/1، والكتاب ، 25/1.

[7] سيبويه، الكتاب ، 253/1.

الباب مُناقِشا لصيغ المفردة أكثر من التراكيب فيقول مثلا : «ومن ذلك استغناؤهم بواحد عن اثنٍ، وباثنتين عن واحدين وبستة عن ثلاثتين وبعشرة عن خمستين وبعشرين عن عشرتين ونحو ذلك »[1].

وعن هذه الظاهرة يقول السيوطي :«هو بابٌ واسعٌ فكثيرا ما استغنت العرب عن لفظٍ بلفظٍ من ذلك استغناؤهم عن تثنية سواء بتثنية سي فقالوا سيَّان ولم يقولوا سواءان ، وتثنية ضَبُع الذي هو اسم المؤنث عن تثنية ضَبُعان الذي هو اسم المذكر فقالوا ضَبُعان ولم يقولوا ضبعتان »[2] والسيوطي يرى أنّ هذه الظاهرة واسعة منتشرة عند العرب وتَمَسّ اللفظ ومثَّل لذلك ، ثم يورد قولا لأبي حيان الأندلسي:«العرب تستغني ببعض الألفاظ عن بعض ، ألا ترى استغناءهم بتَرَكَ وتارِك عن وَذَر ووَاذِر، وبقولهم رجل آليٌ عن أعجز وامرأة عجزاء عن ألياء في أشهر اللغات»[3].

جعل أبو حيان والسيوطي ومن ذهب مذهبهما من النحاة الاستغناءَ أكثر ما يكون في بنية المفردة ودوران ذلك عند العرب ، لكن هل معنى الاستغناء أنَّ العرب تجعل من المستغنَى عنه مهجورا متروكا، أم أن هناك سياقات اجتماعية تفرض على العربي في خطابه أن يكون انتقائيا ؟

ومن النحاة المحدثِين علي أبو المكارم الذي رأى أنّ هناك فرقا بين الحذف والاستغناء يقول: «-أنّ الحذف إسقاط لصيغ داخل النص التركيبي في بعض المواقف اللغوية وهذه الصيغ يُفترَض وجودها نحويا ؛لسلامة التركيب وتطبيقا للقواعد ، ثمَّ هي موجودة أو يمكن أن تُوجدَ في مواقف لغوية مختلفة ، وأمَّا الاستغناء فهو محاولة لتبرير عدم وجود صيغ معينة أو أوزان خاصة في اللغة .

-الصيغ التي يرى النحاة أنها محذوفة تؤثر في التركيب في حالتي الذكر أو الإسقاط، أمَّا في الاستغناء فلا وجود لتلك الصيغ فضلا عن أنْ تقومَ بتأثير ما »[4].

---

[1] ابن جني، الخصائص، 271/1.

[2] السيوطي ، الأشباه والنظائر،60/1.

[3] المصدر نفسه، ص60.

[4] علي أبو المكارم ، الحذف والتقدير في النحو العربي ، ص200-201.

5- الحذف :

لغة : هو (القطع)[1]،و(الإسقاط)[2]،و(التسوية) يقول الزمخشري:« حذَّف الصَّانِع الشَّيءَ سوَّاهُ تسويةً حسنةً ، كأنَّه حذَفَ كلَّمَا يجبُ حذفُه حتى خلاَ من كلّ عيب وتهذَّبَ، ومنه فلانٌ مُحَذِّفُ الكلامِ»[3].

وظاهرة الحذف حظيت بعناية النحويين والبلاغيين حتى كادت تطغى على مباحثهم النحوية، ومنهم من جعلها مدار دراسته وتنظيره كما كان مع عبد القاهر الجرجاني وهو يعقد بابا للحذف ونُكَتِه ، يقول:« هو بابٌ دقيقٌ المسلَك لطيفُ المأْخَذ ،عجيبُ الأمرِ شبيهٌ بالسِّحرِ ، فإنَّك ترى به تركُ الذكر ، أفصَحُ من الذكر، والصَّمتُ عن الإفادةِ أزيدُ للإفادة ، وتجدُك أنطقَ ما تكون إذا لم تنطقْ ، وأتمَّ ما تكونُ بيانًا إذا لم تُبِنْ »[4] وأتى عبد القاهر الجرجاني على تفصيل لطائف الحذف وأسراره وكيف له أنْ يُحدِث له تغيُّرا عن الأصل اللُّغوي فيكون إيجازا وإعجازا ، والحذف يتداخل مع غيره من المصطلحات التي تكون هي خُصُوصًا يدخل تحت عمُومِه أو العكس ؛ فهو في تصوُّر النحاة (إسقاطُ جزءِ الكلام أو كلِّه لدليل وهو خلاف الأصل)[5].

واعتبر ابن جنّي أنَّ الحذفَ في اللغة العربية ينمُّ على شجاعتها ، فجاء بباب له في كتابه الخصائص هو (بابٌ في شجاعة العربية)[6] ، وتطرَّق إلى أنواع الحذف فيقول: «قد حذفتْ العربُ الجملةَ والمفردَ والحرفَ وليس شيء من ذلك إلاّ عن دليل، وإلاّ كان فيه ضرب من تكليفِ علم الغيب في معرفته »[7]وهذا دليل على أنّ الحذف ظاهرة مُوَطأة الأكنافِ في اللغة (فقد توسّعتِ العربية فيه توسُّعا كبيرا وجرى الحذف فيها في كل نوع من أنواع الكلم، فقد جرى في جزء الكلمة نحو: لم يكُ، ولا أدرْ، وجرى في حروف المعاني نحو: ﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ ﴾[يوسف: 85].

---

[1]ابن منظور، لسان العرب ، م810/2.

[2]الزبيدي، تاج العروس ،121/23.

[3]الزمخشري، أساس البلاغة ، 162/1.

[4]عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، شرح: ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية ، لبنان ، 2007م، ص177.

[5]إبراهيم الأبياري، الموسوعة القرآنية ، م3، مؤسسة سجل العرب ، مصر ،1984م،ص81.

[6]ابن جني ،الخصائص ،360/2.

[7]المصدر نفسه ، 360/2.

أي لا تفتأ ونحو: ﴿ يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ ﴾[يوسف: 46]أي يا يوسف، وحذف الفعل نحو: أنت سعيا أي تسعى، ونحو قوله تعالى ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡۚ قَالُواْ خَيۡرٗاۗ ﴾[النحل 30] أي أنزل خيرا، حذف الاسم في أحواله الإعرابية المختلفة فقد حذف المبتدأ نحو قوله تعالى:﴿ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا هِيَهۡ ۝١٠ نَارٌ حَامِيَةُۢ ﴾[القارعة 10-11]وحذف الخبر ...)[1].

ويتعدّى الحذف عند النحاة أقسام الكلمة ليطال (حذف أكثر من جملة وحذف الجملة أي ركنا الإسناد)[2]، ونجد سيبويه يضع عنوانا لباب من أبواب كتابه (هذا باب يُحذَف منه لكثرة كلامهم حتى صار بمنزلة المثَل)[3]،وعلّته في ذلك اطِّراده في كلام العرب يقول :«وذلك قولك : " هذا ولا زعَمَاتِك " أي ولا أتوهَّم زعمَاتك »، ومن ذلك قول الشاعر وهو ذو الرُّمة :

دِيَارَ ميّة إذ ميٌّ مساعفة ولا ترى مثلها عُجمٌ ولا عربٌ[4]

«كأنَّه قال : اذكر ديار ميَّة ولكنَّه لا يذكر "اذكرْ" لكثرة ذلك في كلامهم واستعمالهم إيَّاه، ولما كان فيه من ذكر الديار قبل ذلك ، ولم يَذكر : ولا أتوهم زعماتك لكثرة استعمالهم إياه، ولاستدلاله مما يراه من حاله أنَّه ينهاه عن زعمه »[5].

ومن المصطلحات التي استعملها سيبويه مرادفا لمصطلح الحذف هو مصطلح "الاختزال "، عندما يتكلَّم عن الإضمار ومثاله حينما يدلِّل على ما ينصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره، يقول :«وإنما اختزل الفعل هاهنا لأنهم جعلوه بدلا من اللَّفظ بالفعل ...»[6] وأعاد ذكر مصطلح الاختزال غير ذي مرة في أكثر من موضع في الكتاب كما أنَّه يستخدم مصطلح الاختزال

---

[1]فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها ، دار الفكر ، ط2،الأردن، 2007،ص75.

[2]علي أبو المكارم، الحذف والتقدير في النحو العربي ، ص211.

[3]سيبويه، الكتاب، 280/1.

[4]رُويَ البيت في ديوان ذي الرُّمة برفع "ديار"،الديوان،دار المعرفة،ط1، لبنان،2006م،ص12. ورواه سيبويه بنصب"ديارَ"وذلك محلّ الشاهد،الكتاب، 280/1.

[5]سيبويه، الكتاب، 280/1.

[6]المصدر نفسه، 312/1ومابعدها.

مجرَّدًا أحيانا فيقول : «ولكنهم خَزَلُوا الفعل لأنَّهم جعلُوه بدلا من اللَّفظ به »[1] وهذا يدلِّل على أنَّ سيبويه عبَّر عن الحذف بالاختزال ، وللنحاة تعليلٌ في مسائل الحذف خاصَّة وأنَّه بابٌ تتخرَّج عنه أغراضٌ بلاغية ،وتتسِع دائرة الكلام فيه وهذا ما ذهب إليه ابن السراج :«فعلى هذا يجيء هذا الباب وإن كثرَت مسائله فقسْه على ما ذكرت لك وليس أحد يقوله (...)وهذا أقْيس وأشْبَه بكلام العربِ»[2] وهذه محاولةٌ لتقنين ظاهرة الحذف وجعلها تحتكم لنظام كلام العرب لهذا وضعوا شروطا . وقد وضع ابن هشام (شروطا ثمانية ومن أهمِّها وجود دليلٍ مقالي أو حالي، وهذان من الدليل غير الصناعي والثاني الصناعي يختص بمعرفة النحوي لأنّه إنما عُرِفَ من جهة الصِّناعة)[3].

6- الإضمار:

دلَّ معنى الإضمار في المعاجم العربية على الخفاء فـ(المضْمَر : المخْفِيُ)[4]وزاد الزبيدي على (أنَّ أكثر المضْمر في العربية إنْ شئت جئت به وإنْ شئت لم تأتِ به) [5]،وساوقه المعنى الاصطلاحي إذْ هو (إسقاطُ الشَّيء لفظًا لا معنى وترك الشَّيء مع بقاء أثره)[6]،وجعل صاحب الكلِّيات (الإضمارَ والاقتضاء بمعنى واحد وأنّهما من باب الحذف والاقتصار ، لكن الإضمار كالمذكور لغة حتى قلنا إنّ للمضمَر عموما فإن من قال لامرأته :"طلّقي نفسكِ" ونوى الثلاثَ صحَّ لأنَّ المصدر محذوف فهو كالمذكور لغةً فصار كأنَّه قال : "طلّقي نفسَك طلاقا ")[7]،ويرى الفرق بين الحذف والإضمار أنَّ الأول هو (إسقاطُ الشيء لفظا ومعنى)[8]، والثاني (إسقاطُ الشيء لفظا لا معنًى)[9]، ويزيد في محاولة تحديد المفهومين بأن (الحذف ما تُرِك ذكره في اللفظ والنِّية كقولك :"أعطيت زيدا" ، والإضمار ما

---

[1] سيبويه، الكتاب، 1/322-327-328...

[2] ابن السراج ، الأصول في النحو، 2/317.

[3] ينظر ابن هشام ،المغني اللبيب ،ج6، تح: عبد اللطيف محمد الخطيب ، مجلس الثقافة والفنون ، ط1، الكويت،2002،ص317-325.

[4] ابن منظور ، لسان العرب ، م4/2607.

[5] الزبيدي ، تاج العروس، 12/404.

[6] الشريف الجرجاني ، التعريفات ، ص35.

[7] الكفوي ، الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، مؤسسة الرسالة، ط2،لبنان ، 1998،ص135.

[8] المصدر نفسه،ص384.

[9] المصدر نفسه،ص384.

تُرِك ذكره من اللفظ وهو مراد بالنِّية)[1]، فمدار هذا الفرق بين المصطلحين هو (النِّية) أي مراد المتكلم من خطابه فالإضمار زاد عن الحذف بهذه المزيَّة ، أمَّا ما كان في اشتراكهما فهو(اللفظ)وقوله في الأول "الحذف ما تُرك ذكره في اللفظ"(يمكن أن يفهم من السياق وحده)[2].

ويستخدم سيبويه مصطلح الإضمار في أكثر أبواب "الكتاب" التي تعرض فيها لهذا الموضوع:(الإضمار في ليس وكان كالإضمار في إنَّ)[3] وفي باب آخر (ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل يستعمل إظهاره إذا علمت أن الرجل مستغنٍ عن لفظكَ بالفعل)[4] ويُلحظ أنَّه يأتي بالإضمار ويريد الحذف ويأتي بالحذف ويريد الإضمار فليس ثمة حدٌّ واضح بينهما عند سيبويه سوى أنه يقابل بين المضمر والمظهر كما فعل ابن سراج يقول: «اعلم أنَّ الكلام يجيء عل ثلاثة أضرب ظاهر لا يحسن إضماره ومضمر مستعمل إظهاره ومضمر متروك إظهاره ...»[5] واتَّكأ ابن السراج في عرضه لهذه الأضرب على ما جاء من آراء في كتاب سيبويه.

ويظهر أنَّ مصطلحَ الإضمار عند النحاة لا يستقيم على حال واحدة فهو يتداخل مع ما سلك مسلكه ، وقد شعر السُّهيلي بوجود تداخلات في هذا الباب(فخصَّ مصطلح الحذف بما أمكن ذكره ثم حذف لغرض ما ، ويمثِّل له بالمفعول العائد من الصِّلة في نحو: الذي رأيته، والذي رأيت، وأمَّا المضمر فهو مقصورٌ على ما لم يُلفظ من الضمائر كالفاعل في نحو : الذي قام ،...،والإضمار هو الإخفاء والحذف هو القطع من الشيء)[6]وهذا (يحقِّقُ القول أنَّ الحذف يتعلق بما لفظ به ثم حذف تخفيفا أو قُطع منه في حين إنَّ الإضمار يَمَسُّ ما لم ينطق به ثم حذف ولكنَّه مُضمَر في النِّية مخفيٌ في الخَلَد)[7] ومن أمثلة المُضمَر في النِّية أنَّهم "أضمروا الفاعل في الفعل وقالوا باستتاره "وهذا ما اختاره النحاة في دلالة الفعل على الفاعل وقالوا بدلالة اللُّزوم ، بينما يذهب ابن مضاء لاختيار الرَّأي

---

[1]الكفوي ، الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، ص384.

[2]علي أبو المكارم ، الحذف والتقدير في النحو العربي ،ص202.

[3]سيبويه ، الكتاب،69/1.

[4]سيبويه، الكتاب، 253/1.

[5]ابن السراج ، أصول النحو، 247/2.

[6]محمد إبراهيم البنا، أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، دار البيان العربي للنشر والتوزيع، ط1،المملكة العربية السعودية،1985،ص378.

[7]ينظر،السهيلي ،نتائج الفكر ،تح:عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد معوض،دار الكتب العلمية، ط1،لبنان ،1992م،ص127.

القائل بدلالة الفعل على الفاعل دلالة لفظية يقول : «فإنْ قيل فما الصحيح في دلالة الفعل على الفاعل ؟ قيل : الأظهرُ أنَّ دلالة الفعل على الفاعل لفظيًا ، ألا ترى أنَّك تعرف من الياء في (يعلم) أنَّ الفاعل غائبٌ مذكَّر ، ومن الألف في (أعلَم) أنَّه متكلم ،... »[1].

ومردّ هذا الخلاف في دلالة الفعل إلى الفاعل إلى نظرية العامل وتعليلات النحاة، واللاّفت أنّ النحاة استخدموا الاستتار بمعنى الإضمار ونجد ذلك أكثر دورانا في تعبير النحاة عن الضمائر ومثاله ما تطرق إليه ابن عقيل في شرحه لألفية ابن مالك :

ومن ضمير الرفع ما يستترُ كافعلْ أوافقْ نغتبطْ إذْ تشكرُ[2]

يقول الشارح :«ينقسم الضمير إلى مستتر وبارز، والمستتر إلى واجب الاستتار وجائزه ، والمراد بواجب الاستتار مالا يحلُّ محلَّه الظاهر ، والمراد بجائز الاستتار ما يحلُّ محلَّه الظاهر »[3]، فجاء تقسيم ابن عقيل في الشرح إلى مستتر وبارز ؛ ويعلّق المحقق*للشرح أنّ«الفرق بين المحذوف والمستتر من وجهين؛ الأول: أنّ المحذوف يمكن النطق به ، وأمَّا المستتر فلا يمكن النطق به أصلا وإنما يستعيرون له الضمير المنفصل –حين يقولون : مستتر جوازا تقديره هو، أو يقولون: وجوبا تقديره أنا وأنت–وذلك لقصد التقريب على المتعلم وليس هذا هو نفس الضمير المستتر على التحقيق ، والوجه الثاني أن الاستتار يختص بالفاعل الذي هو عمدة في الكلام ، وأما الحذف فكثيرا ما يقع في الفَضْلات كما في المفعول به (...)وقد يقع في العُمد في غير الفاعل كما في المبتدإ وذلك كثير في العربية »[4].

ولعل النحاة حاولوا تحديد مصطلح الإضمار على مستوى التنظير في حين نجد أنه تداخل مع مصطلحات أخرى منها ما ذكرنا سابقا على مستوى تطبيق المفهوم و أجرأته على الشواهد والنصوص.

---

[1] ينظر محمد عيد ،أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ص175-176.

[2] ابن مالك، ألفيته،دار الإمام مالك،ط1،الجزائر ، 2002م،ص18.

[3] ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1،تح: محمد محيي الدين عبد الحميد،دار التراث، مصر ، 1999م،ص95.

*المحقق هو محمد ابن محيي الدين عبد الحميد الذي قرن تحقيق وتصحيح ابن عقيل على الألفية بكتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، وشفّع الشرح بالشروح والتوجيه.

[4] المصدر نفسه،95/1.

7- التقدير :

جاءت دلالة التقدير في المعاجم العربية بمعنى القياس والحكم والتهيؤ والبلوغ ،فقد ورد في اللسان (القَدَرُ القضاء الموفّق، يقال قَدَر الإله كذا تَقْدِيرًا، وإذا وافقَ الشيءُ الشيءَ قلتَ جاءهُ قَدَرُهُ، القَدْرُ والقَدَرُ القَضَاءُ والحُكْمُ وهو مَا يَقْدِرُهُ الله عزّ وجلّ من القَضَاء ويَحْكُم به من الأمور ، قال الله عز وجل :﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴾[القدر 01]أي الحُكم)[1].

وفي معنى القياس جاء في تاج العروس: (القَدْرُ : قِياسُ الشَّيءِ بالشَّيءِ، يُقَالُ: قَدَرَهُ به قدْراً وقَدَّرَهُ إذَا قَاسَهُ ، ويُقَالُ أيضا : قَدَرْتُ لِأَمْرِ كذا أَقْدِرُ له ، بهذا المعنى)[2]، وفي القاموس (...قَادَرْتُهُ قَايَسْتُهُ وفَعَلْتُ مِثلَ فِعْلِهِ والتَّقْدِيرُ التَّرْوِيَةُ والتَّفْكِيرُ في تَسْوِيَةِ أَمْرٍ ، وَتَقَدَّرَ تَهيَّأَ)[3].

أمَّا عند النحاة فقد استخدم هذا المصطلح لتحليل ظواهر لغوية تعتري التركيب في اللغة العربية، فيعمد النحاة إلى إعادة صياغة النص، وهذا يجعله يتداخل مع مصطلحات أخرى كالحذف والإضمار والتأويل والاختصار و(التقدير هو حذف اللفظ مع نيَّته كالفاعل والخبر المحذوف)[4]، وهذا التعريف يُرَاعَى فيه المتكلِّم لأنَّه يُدرِك المراد من خطابه ليبقى على المُخَاطَبِ محاولة إعادة صياغة الخطاب ، ولهذا جعل الكثير من النحاة ضوابط للتقدير النحوي؛ هذا على المستوى المعرفي والنحوي.(والتقدير ليس مسألة خيالية لا يَعرف عنها العرب الأوائل شيئاً، بل لأنّ العربيَّ نطق اللغة العربية على السَّليقة، فالحذف والتقدير يُوصِلان إلى ضبط ما لا يمكن ضبطه بغيرهما فثمَّة تراكيب إسنادية وقع فيها حذف لو لم نُقَدِّره ما اسْتَطعنا فهمَها الفهم السليم)[5].

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، مادة قدر، م3545/5.

[2] الزبيدي، تاج العروس، 374/13.

[3] الفيروزأبادي، القاموس المحيط،113/2.

[4] محمد التونجي، معجم علوم العربية، دار الجيل ، ط1، لبنان ، 2003،ص153.

[5] رابح بومعزة، الجملة في القرآن الكريم(صورها وتوجهها البياني)، دار مؤسسة رسلان ، سوريا، 2008،ص41.

وآلية التقدير يلجأ إليها المخاطب بإعمال ذهنه في التركيب ليحصل له الفهم ، ولتلازم ظاهرة الحذف ظاهرة التقدير جعل تحديد مفهوم أي منهما بالضرورة يستدعي الآخر فمن التعريفات (من يقصر التقدير عند النحاة في الحذف)[1].

ولا يمكن أن يتوقف مفهوم التقدير عند هذا الحد فلا بدّ من أن تكون هناك مواطن اتفاق ومواطن اختلاف وفي هذا السياق استقرأ علي أبو المكارم تلك المواطن بين الحذف والتقدير وكذلك بين الحذف ومصطلحات تعلَّقت به (فوجد أن ظاهرة الحذف والتقدير تشير في البحث النحوي إلى أسلوب محدّدٍ من أساليب التأويل ، يرتكز على دعوى إعادة صياغة المادة اللغوية وتبنى هذه الدعوى على تصوّر سقوط بعض أجزاء هذه المادة ذاتها من التركيب)[2]، هذا عن موضع الاتفاق أما ما اختلف فيه المصطلحان فمردّه إلى : (-أنَّ الحذف عند النحاة يقتصر على حالة حذف العامل سواء بقي معموله على ما كان له من حكم إعرابي أو تغيّر ليتَّسق مع وضعه التركيبي الجديد، والتقدير عند النحاة وكما تحدّده تعريفاتهم فإنه يتناول محذوفات أخرى غير العامل ، فهو يتناول حذف المعمول وكذلك حذف الجملة بأسرها أي العامل والمعمول معا .

ثانيا: أنَّ الحذف عند النحاة مقصور على حالة افتراض سقوط أجزاء معينة من النصوص اللغوية المؤولة، هي العوامل، أمّا التقدير فإنه فضلا عن تناوله لحالات الحذف المختلفة فهو يشمل أيضا حالات أخرى لا حذف فيها ، بل كل ما فيها هو افتراض إعادة صياغة المفردات أو الجمل أو سبكها بهدف تصحيح الحركة الإعرابية)[3].

ولعل هذا الاستقراء يحاول إيجاد فواصل بين المصطلحين(الحذف والتقدير) ، ونتيجته أن التقدير يشمل الحذف؛ فإن كل محذوف يُقَدَّر وليس كُلُّ مُقَدَّر هو حذف .والتقدير الذي سنتطرق إليه في هذه الدراسة هو تقدير أقسام الكلمة من اسم وفعل وحرف في القرآن الكريم، إذ هو – التقدير- يُستَعمل عند النحاة والمفسرين مُحتويا ظواهر عدة دونما تمييز بينها ، وعلى هذا سيكون هذا

[1] التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون ، ج1، ط1،مصر، 2001،ص496.

[2] ينظر على أبو المكارم ، أصول التفكير النحوي، ص249.

[3] علي أبو المكارم، الحذف والتقدير في النحو العربي ، ص208.

البحث من خلال الفصل المنعقد على آلية التقدير في القرآن الكريم جامعا لبعض المصطلحات التي قُدِّمت سلفا كما استخدمها أرباب الصناعة النحوية ، مُتَّخِذِين في ذلك التَّقدير أرضية تبنى عليها تلكم المفاهيم النحوية .

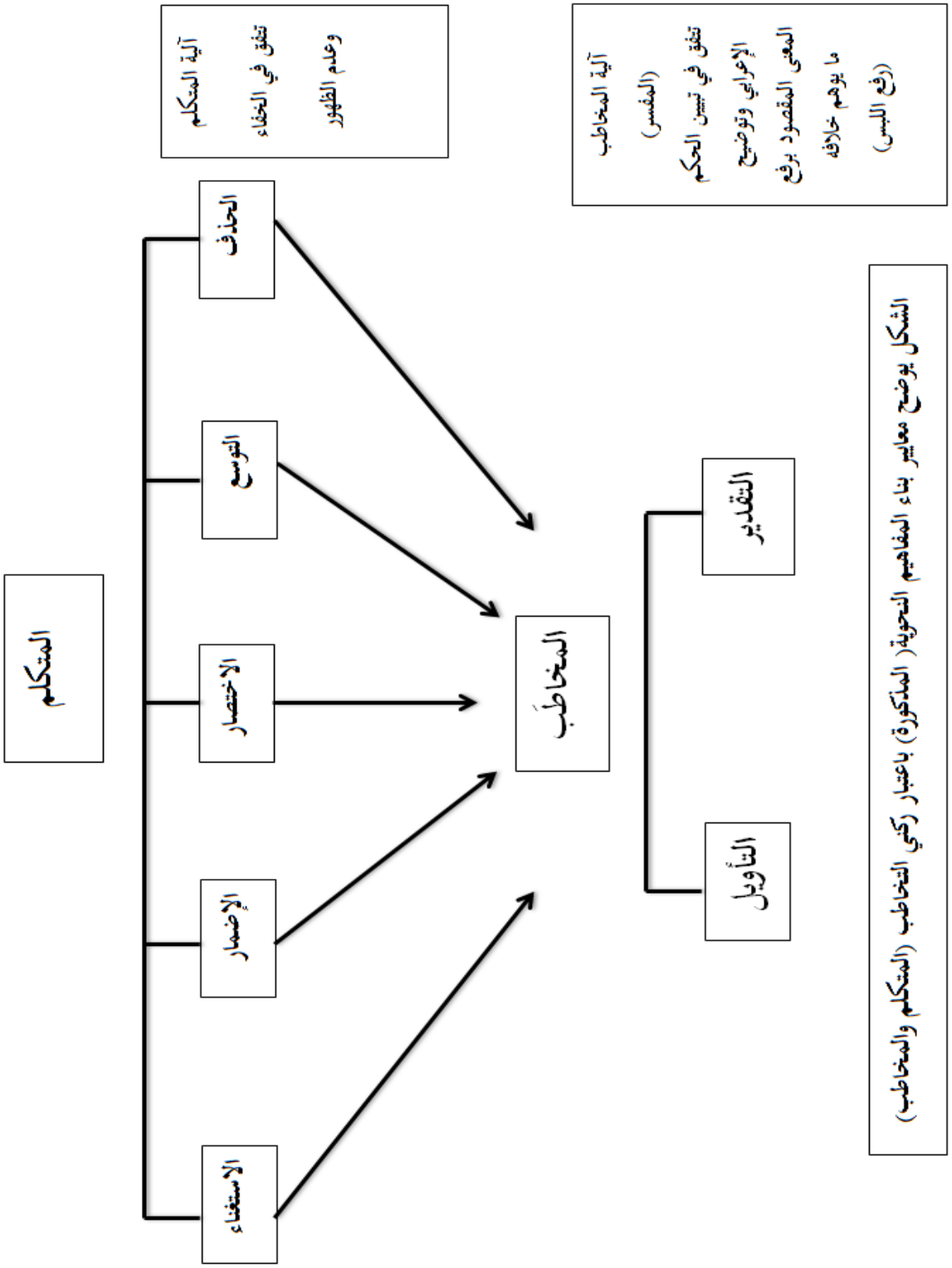

الفصل الأول :

تقدير الكلمة عند النحاة العرب

أولا- تقدير الاسم

ثانيا- تقدير الفعل

ثالثا- تقدير الحرف

الكلمة في اصطلاح النحاة العرب (جنسٌ تحته هذه الأنواع الثلاثة وهي: اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ)[1] ويعرِّفون كلَّ نوعٍ من هذه الأنواع ؛(فالاسم كل كلمة تدل على معنى في نفسها ولا تتعرض لزمان وجود ذلك المعنى ، و الفعل : كلُّ كلمة تدل على معنى في نفسها و تتعرَّض لزمان وجود ذلك المعنى، و الحرف كلمة لاتدل على معنى في نفسها ولكن في غيرها)[2].

وقد تطرَّق النّحاة في مباحثهم إلى تقدير الأنواع الثلاثة في القرآن الكريم .

أوَّلاً– تقدير الاسم :

يُقدِّم النحاة الاسم على قسيمَيْه – الفعل و الحرف – في تبويبهم لمواضيع النحو ، وذلك مرده لاعتبارات؛ منها أنَّ الأسماء هي الأصول وهي أوَّل مايتعلمه الإنسان على رأي من قال بذلك*مستدلاً بالآية الكريمة ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٣١﴾ ﴾[البقرة: 31 -32]

إضافة إلى أنَّ الاسم يدلُّ على الثبوت و الفعل يدل على الحدوث، وقد قُدِّرَ الاسم المحذوف في غير موضعٍ في القرآن الكريم باختلاف مواقعه الإعرابية ، وممَّا اشتمل عليه تقدير حذف الاسمأبواب النحو الآتية :

- المبتدأ
- الخبر
- الفاعل
- المفعول به
- المفعول المطلق
- المفعول فيه

---

[1]– ابن هشام ، شرح شذور الذهب ، تح: محمد محي الدين ، دار الطلائع ،مصر ،(د ت) ،ص 35.

[2]– الجزولي ، المقدمة الجزولية في النحو ، تح: شعبان عبد الوهاب محمد ، مطبعة أم القرى ، ط1 ، مصر 1988، ص 3– 4.

* ذهب ابن فارس إلى هذا الرأي (أنَّ الله علّم آدم أسماء المسميات) فاللغة توقيفية عنده ، وهو يستند إلى رأي ابن عباس رضي الله عنه، ويورد آراء أخرى كرأي مجاهد الذي فسّر الآية وقال بأن الله : « علَّمه اسمَ كل شئ »ورأي ثان يقول :" «إنما علّمه أسماء الملائكة»، وثالث يقول :« علّمه أسماء ذريته أجمعين » .ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها ،دار الكتب العالمية، ط1،لبنان ، 1997،ص 14.

- المنادى
- الحال
- التمييز
- المضاف إليه
- المضاف
- الموصوف
- الصِّفة
- العائد

1- الاسم المرفوع:

أ- المبتدأ:

(المبتدأ و الخبر ركنان أساسيان في الجملة، لأنَّ المبتدأ معتمدُ الفائدة و الخبرُ محطُّ الفائدة، فلابدَّ من ذكرهما إلاَّ أنَّ النُّحاة أجازوا حذف أحدهما إذا دلَّتْ عليه قرينةٌ لفظية أو حالية لأنَّ الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنى فإذا فُهم المعنى بدون اللَّفظ جاز أنْ لا تأتي به ويكون مُرادًا حُكماً وتقديراً)[1].وقد جاء تقدير حذف المبتدأ في القرآن الكريم في المواطن الآتية :

أولاً- جوازا:

قد حذف المبتدأ في مواضع من القرآن الكريم منها :

- **في جواب الاستفهام :**

كقوله تعالى:﴿ كَلَّا لَيُنۢبَذَنَّ فِي ٱلۡحُطَمَةِ ۝٤ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلۡحُطَمَةُ ۝٥ نَارُ ٱللَّهِ ٱلۡمُوقَدَةُ ﴾[الهمزة 04-06]والتقدير (هي نارُ الله)[2].فـ(المبتدأ محذوف جاء في جواب الاستفهام والضمير المقدَّر دَلَّ عليه سياق المقال أي هي أي الحطمة)[3]،وتتكرر الأمثلة في القرآن الكريم.

---

[1] ابن يعيش ، شرح المفصل ،ج1 ، عالم الكتاب ، لبنان ، (ب ت)، ص 94.

[2] أحمد جميل ظفر ، النحو القرآني قواعد وشواهد ، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر ،ط2، المملكة العربية السعودية ، 1998، ص 220.

[3] أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط ، ج8، تح:عادل أحمد عبد المرجود و على محمد معوض ، دار الكتب ، العلمية، ط1،لبنان،1993،ص 510.

في قوله تعالى:﴿ وَأَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ مَآ أَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ ٢٧ فِي سِدۡرٖ مَّخۡضُودٖ ﴾[الواقعة: 27 - 28]
والتقدير(هم في سدْرٍ)[1]. مخضود ، (في سدْرٍ) خبر لمبتدأ محذوف (هم) الواقع في جواب الاستفهام (ما)، وفي آية أخرى :

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِذَا تُتۡلَىٰ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٖ تَعۡرِفُ فِي وُجُوهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلۡمُنكَرَۖ يَكَادُونَ يَسۡطُونَ بِٱلَّذِينَ يَتۡلُونَ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتِنَاۗ قُلۡ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرّٖ مِّن ذَٰلِكُمُۗ ٱلنَّارُ وَعَدَهَا ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْۖ وَبِئۡسَ ٱلۡمَصِيرُ ٧٢ ﴾[الحج: 72].

(أي أُخبركم بشرٍّ من ذلكم و الإشارة بـ﴿ ذَٰلِكُمُ ﴾إلى السَّطو ثمَّ ابتدأ ينبِّئ كأنَّ قائلاً قال له وما هو؟ قال: النّارُ أي نارُ جهنَّمَ)[2]هذا على قراءة من قرأ بالرفع مُعرباً(النَّارُ على أنها مبتدأ ... و الوجه المقصودُ هو الثاني ؛ النَّارُ خبر مبتدأ محذوف؛أي: هو النَّارُ أي الشَّرُ و"وعدها" على هذا مستأنَفٌ)[3]، ومن المواطن التي يقدرُ فيها المبتدأ ليناسب مدلول الآية كما في قوله جلَّ شأنه:

﴿ لَا جَرَمَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعۡلِنُونَۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُسۡتَكۡبِرِينَ ٢٣ وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ٢٤ ﴾[النحل: 22 - 24]

و(﴿ أَسَٰطِيرُ ﴾خبر مبتدأ محذوف تقديره ما ادَّعيتموه منزَّلاً أساطيرٌ ، على قراءة من قرأ بالرفع)[4] ، ويذهب جرير الطبري في تفسيره للآية فيقول : «يقول تعالى ذكره : وإذا قيل لهؤلاء الذين يؤمنون بالآخرة من المشركين : (ماذا أنزل ربكم) أيُّ شيءٍ أنزل ربُّكم ؟قالوا: الذي أنزل ماسطرَّهُ الأوَّلون من قَبْلنا من أباطيل»"[5].ويُعْضِدُ تفسيرهُ بمناسبة النُّزول فيقول:«وكان ذلك كما حدثنا بِشْر : (...)عنقتادة قولهُ:﴿ مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ﴾،يقولُ:أحاديث الأولين وباطلهمُ،

[1] محيي الدين الدرويش ، إعراب القرآن الكريم وبيانه ،ج 7، دار ابن كثير ، ط7،سوريا،1999، ص 398.
[2] ابن عطية ، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج4 تح: عبد السلام عبد الشافي محمد ، دار الكتب العلمية ،ط1 ،لبنان،2001،ص133.
[3] العُكبري ، البيان في أعراب القرآن ، ج2 ، دار الفكر ، لبنان،2010م ، ص 231.
[4] المصدر نفسه ، 2 / 105.
[5] الطبري،جامع البيان في إعراب القر آن،ج14 ، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي ، دار هجر ،ط1، مصر 2001، ص198.

قال ذلك قومٌ من مشركي العرب كانوا يقعدون بطريق من أتى النبي ﷺفإذا مرَّ بهم أحدٌ من المؤمنين يريد نبيَّ اللهﷺ،قالوا لهم : أساطير الأولين ، يُريدُ: أحاديثُ الأوَّلين وباطلهم»[1].

– بعد فاء الجواب :

(الفاء الرَّابطة لجواب الشرط قرينةٌ دالة على حذف المبتدأ)[2]و دليل ذلكقوله تعالى :

﴿ مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۗ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾[فصلت: 46]

يقول تعالى ذكره : (من عمل بطاعة الله في هذه الدُّنيا فأْتَمر لأمره، وانتهى عمَّا نهاه عنه، (فلنفسه) يقول: فلنفسه عَمِلَ ذلك الصالح من العمل)[3]،و(الفاء جاءت رابطةً للجواب ولنفسه متعلقتان (الجار و المجرور) بخبر لمبتدأ محذوف أي : فالعملُ الصالح لنفسه)[4].وجاء المبتدأ ضميرا محذوفاً قدَّرهُ أرباب اللغة بـ "هم" في قوله تعالى:

﴿ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ۗ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْيَتَٰمَىٰ ۖ قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ ۖ وَإِن تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَٰنُكُمْ ۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَأَعْنَتَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٢٠﴾ ﴾[البقرة: 220]

(حثّ على المخالطة ، أي أنَّهم إخوانكم في الدِّين ومن حقِّ الأخ أنْ يخالط الأخ)[5]، و (الفاء رابطة لجواب الشرط ، و إخوانكم خبر لمبتدأ محذوف ، أي فهم إخوانكم)[6]، ومن المواطن التي حُذف فيها المبتدأ جوازاً قوله تعالى:

﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍۭ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَـَٔاتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ فَإِن لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾[البقرة:265]

---

[1] الطبري،جامع البيان في إعراب القرآن، 14 / 199.

[2] المصدر نفسه ،454/20.

[3] المصدر نفسه ،454/20.

[4] محيي الدين الدرويش ، إعراب القرآن الكريم وبيانه ، 6/25.

[5] البيضاوي أنوار التنزيل وأسرار التأويل،ج1،تح محمد صبحي بن حسن حلاق و محمود أحمد الأطرش ،دار الرشيد ،ط1،لبنان ، 2000، ص190.

[6] محيي الدين الدرويش ،المرجع نفسه، 287/2

(وقدَّره–المبتدأ– غير المبُرَّد خبر مبتدأ محذوف أي (فالذي يُصيبُها)أو (فُمُصِيبُهَا طَلٌّ) ، فإنما هو على إضمار مبتدأ)[1].وممَّا يدُلُّ على التَّقدير من جنس المقدَّر سياق الآية المقالي فيأتي الضمير مُحيلاً على ما قبله ويظهر ذلك في قوله تعالى:

﴿ لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ وَإِن مَّسَّهُ ٱلشَّرُّ فَيَـُٔوسٌ قَنُوطٌ ﴾[فصلت: 49]

(وتفسير الآية هو أنَّ الإنسانَ لا يملُّ الخير الذي يصيبه ، وإذا أُختبِر بشيءٍ من الشر يئس وقنطَ)[2].

(﴿ فَيَـُٔوسٌ ﴾: خبر مبتدأ محذوف تقديره :فهو يؤوسٌ)[3].

وفي آية الدَّين:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَٱكْتُبُوهُ ۚ وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌۢ بِٱلْعَدْلِ ۚ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَن يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُ ۚ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْـًٔا ۚ فَإِن كَانَ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُۥ بِٱلْعَدْلِ ۚ وَٱسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ۖ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ۚ وَلَا يَأْبَ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا مَا دُعُواْ ۚ وَلَا تَسْـَٔمُوٓاْ أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَٰدَةِ وَأَدْنَىٰٓ أَلَّا تَرْتَابُوٓاْ ۖ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا ۗ وَأَشْهِدُوٓاْ إِذَا تَبَايَعْتُمْ ۚ وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ۚ وَإِن تَفْعَلُواْ فَإِنَّهُۥ فُسُوقٌۢ بِكُمْ ۗ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ ۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴾[البقرة: 282]

(ذكر الرازي لهذه الآية أربعة وجوه في التقدير منها الوجه الذي يُقدَّرُ فيه المبتدأ "فالشاهد رَجُلٌ وامرأتان، فأقيمت المرأتان مقام الرَّجل الواحد حتَّى أنَّ إحداهما لو نسيتْ ذكرَتها الأخرى)[4]. ومن اللّطائف في هذه الآية (كيف جعل ((أنْ تضلَّ)) علَّة استشهاد المرأتين بدل الرجل مع أنَّ علَّته إنَّما

[1] ينظر أبو حيان الأندلسي ، البحر المحيط ،326/22

[2] الزَّجاج ، معاني القرآن و إعرابه ،ج4، تح: عبد الجليل عبد شبلي ، عالم الكتب ،ط1 ،1988م، ص 391.

[3] محيي الدين الدرويش ، إعراب القرآن الكريم وبيانه ،10/25.

[4] ينظر الرازي ، التفسير الكبير ،ج 7، دار الفكر ، ط1، 1981م، ص 123.

هو التذكير، بَلْ علَّته ((أنْ تضلَّ)) لأنَّ الضلال من إحداهما يكثر وقوعه، فَصَلُحَ أن يكون عِلةً لاستشهادهما وبتقدير عدم صلوحه فالتعليل ((بأن تضِلَّ)) في الحقيقة إنَّما هو التذكير، ومن شأن العرب إذا كانت للعلة علَّة، قدَّموا ذكر العلة وجعلوا العلة معطوفة عليها بالفاء، لتحصيل الدلالتين معا بعبارة واحدة)[1].

- **بعد القول :**

قُدِّر المبتدأ بعد القول في القرآن الكريم في مواضع منها قوله تعالى :﴿ وَقَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ٱكۡتَتَبَهَا فَهِيَ تُمۡلَىٰ عَلَيۡهِ بُكۡرَةٗ وَأَصِيلٗا ۝٥ ﴾[الفرقان: 5]

(أي هذه أساطير الأوَّلين)[2].وكان الكفار (يَعنون كتب الأوائل أي استنسخها)[3]. و يجيءُ تقدير المبتدأ بعد القول ضميراً ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَٰتِنَا وَسُلۡطَٰنٖ مُّبِينٍ ۝٢٣ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ وَهَٰمَٰنَ وَقَٰرُونَ فَقَالُواْ سَٰحِرٞ كَذَّابٞ ﴾[غافر: 23-24]

ف (ساحر وكذَّاب خبران لمبتدأ محذوف و التقدير فيه : هو ساحرٌ كذَّاب)[4].(كان فرعون هو رأس الفتنة ومدَّعي الألوهية ، لكن ذكر معه هامان لأنَّهُ كان وزيرهُ ومساعدهُ ، وقارون لأنَّهُ صاحب خزانتهِ فكان الثلاثة شركاء ،لذلك اشتركوا أيضًا في اتِّهام موسى(عليه السلام))[5]، الآيات التي جاءت تنصُّ على العقيدة بما فيها أهل الكتاب ويتضح ذلك في قوله تعالى:

﴿ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ إِنَّمَا ٱلۡمَسِيحُ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلۡقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرۡيَمَ وَرُوحٞ مِّنۡهُۖ فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦۖ وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌۚ ٱنتَهُواْ

[1] أبو يحي زكريا الأنصاري، فتح الرحمان بكشف ما يلتبس في القرآن ، تح: محمد علي الصابوني، المكتبة العصرية ،ط1، لبنان ص 2005 ص45.

[2] زكريا الانصاري ، إعراب القرآن ،تح محمد عثمان ، مكتبة الثقافة الدينية ،ط1، مصر،2009، ص311.

[3] ابن كثير تفسير القرآن العظيم ، ج5، دار الأندلس ،ط5،لبنان ، 1986م،ص 135.

[4] محيي الدين الدرويش ، إعراب القرآن الكريم و بيانه ،563/24.

[5] الشعراوي ،تفسير الشعراوي، م21، مطابع دار أخبار اليوم، مصر ،(دت)، ص 13352.

خَيْرًا لَّكُمْۚ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌۖ سُبْحَٰنَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٌۘ لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِۗ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا ﴾[النساء:171]فـ(ثلاثةٌخبر لمبتدأ محذوف ،أي ؛ ولا تقولوا آلهتنا ثلاثةٌ)[1]

(جاءت الآية في معرض دعوة أهل الكتاب إلى توحيد الله و إفراده بالعبادة لا شريك له، وإبطال دعواهم في إشراك عيسى بن مريم عليهما السلام و أمُّهُ بشيء من الأُلوهية في نظرية الأقانيم الثلاثة ، ولقد كان أسلوب الآية واردًا بالنَّهي عن دعوى القول بالثلاثة على سبيل الايجاز عن ذكر ماهو معلوم لدى المخاطبين ومن ثمَّ نشأ الخلاف في تركيب الآية وتقدير هذا المحذوف بعد الاتفاق على مقتضى الآية و دلالتها المعنوية)[2].

وورد في قوله تعالى: ﴿ قَالُوٓاْ أَضْغَٰثُ أَحْلَٰمٍۖ وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ ٱلْأَحْلَٰمِ بِعَٰلِمِينَ ﴿٤٤﴾ ﴾[يوسف: 44]

(أضغاث جمع ضغث، أي تخاليطُ أحلام وهي ما يكون من أحديث النفس، أو وسوسة الشيطان أو مزاج الإنسان، وأضغاث خبر مبتدأ محذوف ،أي هي أضغاث أحلام)[3].وممَّا جاء فيه المبتدأ محذوفاً يقدَّرُ قوله تعالى:

﴿ وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْۖ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْۚ إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلظَّٰلِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَاۚ وَإِن يَسْتَغِيثُواْ يُغَاثُواْ بِمَآءٍ كَٱلْمُهْلِ يَشْوِى ٱلْوُجُوهَۚ بِئْسَ ٱلشَّرَابُ وَسَآءَتْ مُرْتَفَقًا ﴾[الكهف: 29]

– بعد ما الخبر صفة له في المعنى :

(يُقدَّر المبتدأ بعد شيءٍ الخبرُ عنهُ صفةٌ لذلك الشيء من حيث المعنى)[4]. كما فيقوله تعالى:﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴿١٧﴾ صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴿١٨﴾ ﴾[البقرة: 17-18]

[1] محيي الدين الدرويش، إعراب القرآن وبيانه، 162/6.

[2] محمد بن عبد الله بن حمد السيف ، الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم،م1،دار التدمرية ،ط1 ، السعودية ، ص 326.

[3] أبو حيان الأندلسي ، البحر المحيط ،311/5

[4] ابن هشام ، مغني البيب عن كتب الأعاريب ، 443/6

والتقدير (هم ﴿ صُمٌّ ﴾عن الحقِّ فلا يسمعونه سماع قبول ﴿بُكْمٌ ﴾خرسٌ عن الخير فلا يقولونه (عُميٌ)عن طريق الهُدى فلا يرونه)[1]،وعن هذه الآية يوردُ الألوسي لطيفة تجلِّي المعنى فهو يرى أنَّ النحاة والمفسرين قدَّروا المبتدأ (هُمْ)يقول :«لكن ليس المستعارُ له حينئذٍ مذكور لأنه لبيان أحوال مشاعر المنافقين لا ذواتهم ،ففي هذه الصفات استعارة تبعيةٌ مصرحةٌ إلاَّ أن يُقال تشبيه ذوات المنافقين بذوات الأشخاص الصُّم متفرعٌ على تشبيه حالهم بالصَّمم ، فالقصد إلى إثبات هذا الفرع أقوى و أبلغ ، وكأن المشابهة بين الحالين تعدَّت إلى ذاتين فحُمِلت الآية على هذه برعاية المبالغة ؛ أو يقال – ولعلَّهُ أولى إنَّ (هم)– المقدَّر راجعٌ للمنافقين السابقِ حالهم وصفاتهم وتشهيرهم بها حتصاروا مثلا فكأنَّهُ قيل هؤلاء المتَّصفون بما ترى ﴿ صُمٌّ ﴾»[2].وقد جاء الخبر صفة للمبتدأ في المعنى وذلك في قولهتعالى:﴿ ٱلتَّـٰٓئِبُونَ ٱلْعَـٰبِدُونَ ٱلْحَـٰمِدُونَ ٱلسَّـٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّـٰجِدُونَ ٱلْـَٔامِرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَٱلْحَـٰفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾[التوبة: 112]والتقدير (هم التائبون من الشرك)[3](وهذه الأوصاف هي صفات المؤمنين الذين ذكر الله أنَّه اشترى منهم أنفسهم ،و ارتفعت هذه الصفات لمَا جاءت مقطوعة في ابتداء آيةٍ على معنى : (هُم التائبون) ومعنى الآية ما تقتضيه أقوال العلماء و الشرع أنَّها أوصاف الكَمَلَةِ من المؤمنين ذكرها الله تعالى ليستبق إليها أهلُ التوحيد يكونوا في أعلى رتبة)[4].

– في فواتح السور:

يُقَدَّرُ المبتدأ في فواتح سور القرآن الكريم ومنها :

قوله تعالى:﴿ بَرَآءَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلَّذِينَ عَـٰهَدتُّم مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١﴾ ﴾[التوبة:1]

[1] جلال الدين المحلّي و جلال الدين السيوطي ، تفسير الجلالين ، مكتبة العلوم الدينية ،لبنان ، 1979م، ص 5.

[2] الألوسي ،روح المعاني ،ج1، دار إحياء التراث ، لبنان ، (د ت) ، ص 169.

[3] الواحدي ، الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، م1، تح: صفوان عدنان داوودي ، دار القلم ، ط1، سوريا ، 1995م،ص483.

[4] ابن عطية ، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 88/3.

و((البراءة) خبر مبتدأ محذوف ؛ أي هذه براءةٌ).[1] ومعناها (هذه براءةٌ واصلة من الله ورسوله إلى الذين عاهدتم)[2] وكان المفتتح في سورة النور .

وقوله تعالى :﴿ سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا وَفَرَضْنَٰهَا وَأَنزَلْنَا فِيهَآ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ لَّعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿١﴾ ﴾[النور: 1]

و(التقدير هذه سورةٌ)[3]، (وهذا على قراءة الجمهور و المعنى السورة المنزَّلة و المفروضةُ كذا وكذا، إذا السورة عبارة عن آيات مسرودة لها بدءٌ وختم)[4]، هذه المواطن يُقدر فيها حذف المبتدأ عند النُّحاة جوازًا ويأتي المبتدأ في مواضع من القرآن الكريم حيث يدل على حذفه دليل وهذا واردٌ في كلام العرب بوَّب له سيبويه في كتابه يقول :« هذا باب يكون المبتدأ فيه مضمرًا ويكون المبني عليه مُظْهَرًا وذلك أنّك رأيتَ صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت : عبدُ الله وربيِّ كأنك قلت: ذاك عبد الله ، أو هذا عبد الله ...»[5].

ومما جاء على تقدير حذف المبتدأ في آيات القرآن الكريم

قوله تعالى:﴿ فَٱصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلْعَزْمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ وَلَا تَسْتَعْجِل لَّهُمْ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍۭ بَلَٰغٌ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٣٥﴾ ﴾[الأحقاف: 35].

و التقدير في الآية (هذا الذي وعظْتُمْ به بلاغ ، وقيل: تقديره هذا القرآن)[6]وكذلك في سورة آل عمران ومثاله قوله تعالى :﴿ لَا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِى ٱلْبِلَٰدِ ﴿١٩٦﴾ مَتَٰعٌ قَلِيلٌ ثُمَّ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ ﴾[آل عمران: 196–197](﴿ مَتَٰعٌ قَلِيلٌ ﴾خبر مبتدأ محذوف أي ذلك متاعٌ قليل، وهو التقلب في البلاد)[7]، وفي تقدير بالضمير (هو متاعٌ قليلٌ يتمتعون به يسيرًا في الدُّنيا ويفنى)[8].

---

[1] محيي الدين الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، 176/10.

[2] الرازي ، التفسير الكبير، 225/15.

[3] العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 242/2.

[4] أبو حيان الأندلسي ، البحر المحيط، 392/6.

[5] سيبويه، الكتاب ، 130/2.

[6] محيي الدين الدرويش،المرجع نفسه، 185/26.

[7] الزمخشري ، الكشاف ، ج1 ، دار الكتاب ، ط3، لبنان ، 1987م،ص458.

[8] تفسير الجلالين ،ص 101.

ثانيا – وجوبا:

يحذف المبتدأ وجوبا ويقدر في القرآن الكريم في المواضع الآتية :

– أنْ يُخبَرَ عنه بنعتٍ مقطوعٍ عن متبوعه لمجرد مدحٍ أو ذمٍ: كما في قوله تعالى:

﴿ مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٩١﴾ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾[المؤمنون:91 – 92]و(ذلك على قراءة حمزة و الكسائي وخلف بالرفع لـ ((عالمُ)) على أنَّ الكلام قد انقطع فيكون خبرا لمبتداء محذوف أي ؛ هو عالمٌ ، وقرأ الباقون بالجرِّ على أنَّه صفة الله)[1]، سبحان الله تنزيهٌ لله (من الولد و الشريك لما سبق من الدليل على فساده، (عالمُ الغيب) و هو دليل آخر على نفي الشريك بناء على توافقهم في أنَّهُ المنفردُ بذلك)[2].

– أنْ يخبَر عنه بمصدر وهو بدل من اللفظ بفعله:

(نحو صبرٌ جميل وسمعٌ و طاعةٌ أي حالي صبرٌ وأمري سمعٌ)[3]،كما في قوله تعالى:

﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَاۖ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ ﴿٨٢﴾ قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًاۖ فَصَبْرٌ جَمِيلٌۖ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَنِى بِهِمْ جَمِيعًاۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴾[يوسف: 82–83].(أي فأمري صبرٌ جميلٌ)[4]. (وقيل أتَحمَّل لكم في صبري، فلا أعاشركم على كآبة الوجه،وعُبوس الجبين بل على ماكنتُ عليه معكم)[5].وهذه القراءة جاءت بالرفع﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾لدلالة الجملة الاسمية على الثبوت والاستقرار فسيّدنا يعقوب عليه السلام كان في حاجة إلى التَّجمل والتَّحلي بالصبر حتى يستطيع مواجهة المواقف التي أُمتحن فيها مع أولاده.

---

[1] أحمد جميل ظفر ، النحو القرآني في قواعد وشواهد ، ص 221.

[2] البيضاوي ،أنوار التنزيل و أسرار التأويل،478/1.

[3] أحمد جميل ظفر ، المرجع نفسه ، ص24.

[4] المرجع نفسه،ص 24.

[5] أبو حيان الأندلسي ، البحر المحيط ، 290/5.

ب- الخبر :

جاء تقدير حذف الخبر في القرآنفي مواضع منها :

أولاً – جوازاً :

يقدَّر حذف الخبر للعلم به :

كما في قوله تعالى :﴿ مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ ۖ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۖ أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا ۚ تِلْكَ عُقْبَى ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ ۖ وَّعُقْبَى ٱلْكَٰفِرِينَ ٱلنَّارُ ﴿٣٥﴾ ﴾[الرعد: 35].

وفيها تقديران للخبر المحذوف في ((مثلُ الجنَّة) مبتدأ و خبره محذوف على مذهب سيبويه، أي فيما قصصناه عليكم مثلُ الجنَّة ، أي صفتها التي هي مثلٌ في الغرابة)[1].وفي التقدير الثاني للخبر المحذوف في ((ظلُّها) وهي مبتدأ حُذف خبرهُ دلَّ عليه ماقبله أي دائمٌ)[2]. فكان الضمير قرينة في تقدير ما يناسب التركيب وفي مثال قرآني آخر جاء الخبر محذوفاً للدلالة عليه وذلك فيقوله تعالى:﴿ ٱلْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ ۖ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ ۖ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ إِذَآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَٰفِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِىٓ أَخْدَانٍ ۗ وَمَن يَكْفُرْ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُۥ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾[المائدة: 5]

فـ(المحصنات معطوف على الطيّبات وجاز أن تكون مبتدأ والخبر محذوف لدلالة ماتقَّدم عليه أي حِلٌّ لكم أيضًا، والمراد بالمحصنات الحرائر أوالعفائف وتخصيصهن بالبعث على ماهو أولى لا نفي ما عداهن)[3].

[1] محيي الدين الدرويش ، إعراب القرآن الكريم وبيانه، 103/23.

[2] المرجع نفسه 103/23.

[3] الألوسي ، روح المعاني ، 65/6.

ثانيا– وجوباً : و حذفه يكون في أربع مسائل

– أن يكون الخبر كوناً مطلقاً والمبتدأ واقع بعد لولا الامتناعية :

و (المُراد بالكون الوجود ، و بالإطلاقعدم التقيد بأمر زائداً على الوجود ، وإيضاح ذلك أنْيقال:إن كان امتناع الجواب لمجرد وجود المبتدأ فالخبر كونٌ مطلقٌ)[1].وقد جاء في قوله تعالى:

﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَن نُّؤۡمِنَ بِهَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ وَلَا بِٱلَّذِي بَيۡنَ يَدَيۡهِۗ وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ مَوۡقُوفُونَ عِندَ رَبِّهِمۡ يَرۡجِعُ بَعۡضُهُمۡ إِلَىٰ بَعۡضٍ ٱلۡقَوۡلَ يَقُولُ ٱلَّذِينَ ٱسۡتُضۡعِفُواْ لِلَّذِينَ ٱسۡتَكۡبَرُواْ لَوۡلَآ أَنتُمۡ لَكُنَّا مُؤۡمِنِينَ ٣١ ﴾[سبأ: 31]

و(أنتم مبتدأ محذوف الخبر وجوبا ، أي موجودون)[2]. ومعنى ذلك (لولا أنتم موجودون لآمنَّا نحن واهتدينا أي أنتم أغويتمونا و أمرتمونا بالكفر)[3].

– أن يكون المبتدأ صريحا في القسم :

نحو ((لعمرك لأفعلنَّ ، و ايمن الله لأقومنَّ) أي لعمرك قسمي، و ايمن الله يميني؛ محذوف الخبر جوابا للعلم به،سدَّ جواب القسم مسدَّه، فإن كان المبتدأ غير نَصٍّ في اليمين جاز اثبات الخبر وحذفه نحو (عهد الله لأفعلن ، وعهد الله لأفعلن))[4].ويتضح في ذلك في قوله تعالى:

﴿ قَالَ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِيٓ إِن كُنتُمۡ فَٰعِلِينَ ٧١ لَعَمۡرُكَ إِنَّهُمۡ لَفِي سَكۡرَتِهِمۡ يَعۡمَهُونَ ﴾[الحجر: 71-72]

فـ(عَمْرك مبتدأ مضاف إلى الكاف الخبر محذوف تقديره:((قسمي)وقد سدَّ الجواب مسدَّه)[5]وجاء((لعمرُك) على إرادة القول أي قالت الملائكة للوطعليه السلام: لعمرك (إنَّهم لفي سكرتهم) أي غوايتهم التي أذهبت عقولهم وتميزهم بين الخطاء الذي هم عليه وبين الصواب الذي تشيرُ به عليهم من ترك البنين إلى البنات، (يعمهون) يتحيّرون فكيف يقبلون قولك ويصغون إلى نصيحتك،

[1] خالد الازهري ، شرح التصريح على التوضيح ، ج1،تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية ،ط1، لبنان ،2000م، ص224.

[2] محيي الدين الدرويش ، إعراب القرآن الكريم وبيانه، 240/2.

[3] ابن عطية ، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 421/4.

[4] الصبان ، حاشية الصبان على شرح الاشموني، م1،ج1، دار الفكر ، لبنان ، (د ت)، ص 227.

[5] السيوطي ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، ج1، تح:أحمد شمس الدين، دارالكتب العلمية ،ط1، لبنان، 1998،ص105.

وقيل : "الخطاب لرسولﷺ، و أنَّه أقسم بحياته وما أقسم بحياة أحدٍ قط كرامة له"، و العَمْرُ والعُمْرُ واحدٌ ، إلاَّ أنَّهم خصَّوا القسم بالمفتوح لإيثار الأخف فيه وذلك لأن الحلف كثير الدور على ألسنتهم)[1].

- **أن يقع بعد واو بمعنى مع :**

جاء في شرح المكودي على الألفية ما نصه عن شرح بيت ابن مالك :

وَبَعْدَ وَاوٍ عَيَّنَتْ مَفْهُومَ مَعْ كَمِثْلِ كُلِّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعْ[2]

(يجب حذف الخبر بعد الواو التي بمعنى مع (فكل صانع) مبتدأ و ما معطوفة عليه وهي موصولة أو مصدرية وهو أظهر و الخبر محذوف وجوبا تقديره مقرونان)[3]. وعلى ذلك يأتي : قول الحق جل و علاَ : ﴿ فَإِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ ﴿١٦١﴾ مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ بِفَاتِنِينَ ﴿١٦٢﴾ إِلَّا مَنْ هُوَ صَالِ الْجَحِيمِ ﴾[الصافات: 161–163]

(الواو للمعية، وما موصولة مفعول معه ، ولقد سدَّت مسدَّ خبر إنَّ؛ أي إنَّكم وآلهتكم قرناء لا تزالونتعبدونها)[4]، وفي هذا السياق يقول الزمخشري:« ويجوز أن تكون الواو في ﴿وَمَا تَعْبُدُونَ ﴾ بمعنى مع، مثلها في قولهم: كل رجلٍ وضيعتهُ ، فكما جاز السكوت على كل رجل وضيعته وأنَّ كل رجل وضيعته ،جاز أنْ يسكت على قوله:﴿ فَإِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ ﴾لأنَّ قوله :﴿وَمَا تَعْبُدُونَ ﴾سادٌ مسدَّ الخبر ؛ لأنَّ معناه : فإنَّكم مع ما تعبدونَ. و المعنى فإنَّكم مع آلهتكم ، أي فإنَّكم قرنائهم و أصحابهم لا تبرحون تعبدونها »[5].

يقول أبوحيان في تخريجه لمعنى الآية وعدم فصلها عن سياقها بما بعدها من الآي :«وكون الواو في﴿ وَمَا تَعْبُدُونَ ﴾واو مع غير متبادر إلى الذهن ، وقطع ﴿ مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ بِفَاتِنِينَ ﴾عن ﴿ إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ ﴾

[1] الزمخشري ، الكشاف ، ج2 ، دار الكتاب ، ط3، لبنان ، 1987م،ص586.

[2] ابن مالك ، ألفيته ،ص32.

[3] المكودي ، شرح المكودي على ألفية ابن مالك، دار الرحاب ، الجزائر ، (د ت) ،ص36.

[4] محيي الدين الدرويش ،إعراب القران الكريم وبيانه، 428/23.

[5] الزمخشري ، الكشاف ، ج5 ، تح:عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد معوض ، مكتبة العبيكان ، ط1،المملكة العربية السعودية، 1998م،ص234 .

ليس بجيد لأنَّ اتصافه به هو السابق إلى الفهم مع صحة المعنى فلا ينبغي العدول عنه»[1]، وحاصل ذلك أنَّ ما بعد واو المعية لايكون خبرا إذ الخبر محذوف، وتقديره مقترنان أو متلازمان وهذا مراعاة للسلامة المعنوية و الصناعة الإعرابية ، كما أنَّ الخبر ماتتمُّ به الفائدة وتمام الفائدة يكفلُه التقدير .

– أنْ يكون المبتدأ مصدرا عاملا في اسم مُفَسِّر:

و(ذلك لضمير ذي حال لا يصح كونها (أي الحال) خبرا عن المبتدأ المذكور نحو : ضربي زيدا قائما ، أويكون المبتدأ اسم تفضيل مضافا إلى المصدر المذكور نحو : أكثر شربي السُّويق ملتوتا)[2]وقدورد هذا في القرآن الكريم ومثاله في قوله تعالى:

﴿ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ إِنَّمَا ٱلۡمَسِيحُ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلۡقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرۡيَمَ وَرُوحٞ مِّنۡهُۖ فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦۖ وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌۚ ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ سُبۡحَانَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٞۘ لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلٗا ١٧١ ﴾[النساء: 171]

فقد قال بعض العلماء (إنَّ(كَلِمَتُهُ) مبتدأ وجملة﴿ أَلۡقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرۡيَمَ ﴾حال سدَّت مسدَّ الخبر والخبر محذوف تقديره :وكلمته إذْ كان ألقاها ، فالظرف المحذوف هو الخبر والجملة حالمن فاعل كان التَّامة المقدَّرة)[3].

ويشير الألوسي إلى لطائف في معنى الآية فيقول :« ومعنى كونه (كَلِمَةٌ) أنَّه حصل بكلمة كنْ من غير مادة معتادة »[4]، وينقل عن الغزالي – رحمه الله– قوله :«لكل مولود سبب قريب وبعيد، فالأول المنْي، و الثاني قول كنْ» (ولمَّا دلَّ الدليل على عدم القريب في حق عيسى عليه السلام أضافه إلى

[1] أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط ، 362/7.
[2] خالد الأزهري ، شرح التصريح على التوضيح ، 228/1.
[3] جميل أحمد ظفر ، النحو القرآني ، ص188.
[4] الألوسي، روح المعاني ، 24/6.

البعيد وهو قول كن إشارة إلى انتفاء القريب، وأوضحه بقوله سبحانه: ﴿أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ ﴾أي أوصله إليها وحصلها فيها)[1].

ج- الفاعل :

ذهب النَّحاة إلى جواز حذف الفاعل إذا دل عليه دليل وذلك في مواضع منها :

- **أن يكون فاعلا لأفعلَ:** في التعجب الذي هو على صيغة الأمر مذكور مثله متقدِّمٌ عليه

ومثال ذلكفي قوله تعالى :﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا لَٰكِنِ ٱلظَّٰلِمُونَ ٱلْيَوْمَ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾[مريم: 38](والتقدير في أبصر هو﴿ بِهِمْ ﴾لدلالة الفاعل عليه في﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ ﴾)[2].

يقول الرَّازي في معنى هذه الآية : « ... أنَّ معناه ما أسمعهم وما أبصرهم والتعجب على الله محال (...) وإنماالمرادُ أنَّ أسماعهم و أبصارهم جدير من أنْ يُتَعَجَب منها بعدما كانوا صُمًّا وعُميًا فيالدنيا وقيل معناه التهديد ممَّا سيسمعون ويُبصرون ممَّا يُسَوِّدُ بصرهم ويُصَدِّعُ قلوبهم »[3].

- **أنْ يكون فاعلا من مصدر:**

(هذه المسألة من بين المسائل التي يُطرد فيها حذف الفاعل)[4].

كما في قوله تعالى:﴿ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴾[البلد: 14 – 15]

(والتقدير أو إطعامه يتيما)[5]،فالفاعل محذوف دلّ عليه مصدر العامل فيه وفي قراءة ((أَطْعَمَ) والتقديرأَطْعَمَ﴿ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴾)[6].

- **أنْ يكون فَاعل فِعل المؤنث أو الجماعة المؤَكَّدِ بالنون** :كما في قوله تعالى :

﴿ فَكُلِي وَٱشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِيٓ إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴾[مريم: 26]

---

[1] الألوسي، روح المعاني ، 24/6

[2] ينظر جميل أحمد ظفر، النحو القرآني ، 188.

[3] الرازي ، التفسير الكبير، 222/21.

[4] ينظر خالد الأزهري ، شرح التصريح على التوضيح ، 399/1.

[5] جميل أحمد ظفر ، المرجع نفسه ، ص188.

[6] ابن خالويه ، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ،دار مكتبة الهلال ، لبنان ،1985م،ص91.

(ففاعل ﴿تَرَيِنَّ﴾ ياء المخاطبة المحذوفة لالتقاء الساكنين)[1]، والأصل فيها هو (تَرْأَيينَ بهمزة هي عين الفعل، وياء مكسورة هي لامه ، وأخرى ساكنة هي ياء الضمير، والنون علامة الرفع، وقد حذفت لام الفعل لتحركها وانفتاح ماقبلها فقلبت ألفا ، فالتقت ساكنة مع ياء الضمير فحذفت لالتقاء السَّاكنينِ)[2]،وفي الفاعل المحذوف واو للجماعة جاء قوله تعالى:

﴿لَتُبْلَوُنَّ فِيٓ أَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ أَذًى كَثِيرًاۚ وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾[آل عمران: 186]

فـ(فاعل ﴿تُبْلَوُنَّ﴾ واو الجماعة المحذوفة لالتقاء الساكنين)[3]و الأصل فيها (- الواو- ليست لام الكلمة ؛بل واو الجمع حركة لالتقاء الساكنين وضمة الواو دليل على المحذوف ولم تقلب الواو ألفا مع تحركها وانفتاح ما قبلها لأنَّ ذلك عارضٌ)[4].

2- الاسم المنصوب:

أ- المفعول به :

في هذا الحذف دقائق ولطائف تناقلها النُّحاة وتدارسها أهل الصناعة، فالزَّجاج يذكر في هذه المسألة: «أنه لو حاول إنسان أنْ يأتي بجميع ما في التنزيل من حذف المفعول به لتوالت عليه الفُتوق، ولم يستطع القيام به لكثرته »[5]ويذهب ابن مالك إلى أنَّ: «حذف المفعول به كثيرٌ وذلك في غير المُخْبَرِ عنه والمُخْبَرِ به و المُتَعَجَبِ منه والمُجَابِ به والمحصور والباقي محذوفًا عاملهُ، وما حُذف من مفعول به فمنويٌّ لدليل أو غير منويٍّ وذلك إمَّا لتضمين الفعل معنىً يقتضي اللُّزوم أو للمبالغة بترك التقييد، و إمَّا لبعض أسباب النيابة عن الفاعل»[6]،فهذه جملة من الأسباب يذكرها في مبحث حذف المفعول .

---

[1] جميل أحمد ظفر، النحو القرآني ، ص 188.

[2] محيي الدين الدرويش ،إعراب القران الكريم وبيانه، 592/16.

[3] السيوطي ، همع الهوامع، 170/1.

[4] العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 250/1.

[5] عبد الفتاح أحمد حموز، التأويل النحو ي في القرآن الكريم، ج1، مكتبة الرشد،ط1، المملكة العربية السعودية،1984م،ص 258.

[6] ابن مالك ، شرح التسهيل ،ج2،تح: عبد الرحمان السيد ، محمد بدوي المختون، دار الهجر،ط1،مصر،1990م،ص161

ومن الشواهد القرآنية وتقديره في القرآن الكريم : قوله تعالى:

﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ لَوۡلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ أَوۡ تَأۡتِينَآ ءَايَةٞۗ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِم مِّثۡلَ قَوۡلِهِمۡۘ تَشَٰبَهَتۡ قُلُوبُهُمۡۗ قَدۡ بَيَّنَّا ٱلۡأٓيَٰتِ لِقَوۡمٖ يُوقِنُونَ ﴿١١٨﴾ ﴾[البقرة: 118]

(فقد حذف المفعول به في ﴿يَعۡلَمُونَ ﴾للإيجاز، ولأنَّ المقصود نفي نسبة العلم المطلق إليهم لا نفي علمهم بشيء مخصوص كأنّهم لا حظَّ لهم من العلم لفرط جهالتهم)[1]، وفي سياق الآية يقول عنها الرَّازي « اعلم أنَّ هذا النوع الحادي عشر من قبائح اليهود والنصارى و المشركين ...»[2]

ويحذف المفعول به للعلم به وهو كثير في التنزيل و مثاله قول الله تعالى :

﴿ فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ وَلَن تَفۡعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُۖ أُعِدَّتۡ لِلۡكَٰفِرِينَ ﴾[البقرة: 24]

و المفعول به في هذه الآية يقدر على حسب سياقها اللغوي (فالغرض من نفي الفعل هنا التَّأكيد بأنَّ ذلك غيرُ متاحٍ لهم ولو جهدوا وتضافرت هممهم عليه)[3].

- **عدم الذكر للتسفيه و التحقير:**

يأتي هذا في القرآن الكريم وشاهده

قوله تعالى:﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ لَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ قَالُوٓاْ إِنَّمَا نَحۡنُ مُصۡلِحُونَ ﴿١١﴾ أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلۡمُفۡسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشۡعُرُونَ ﴿١٢﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ ءَامِنُواْ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ قَالُوٓاْ أَنُؤۡمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُۗ أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعۡلَمُونَ ﴾[البقرة: 11–13].

والتقدِّير في يعلمون(أي ذلك)[4]،أو سفاهَتهم، وعن ذلك يقول الألوسي :«وإنما قال سبحانه هنا﴿لَّايَعۡلَمُونَ ﴾وهناك﴿لَّايَشۡعُرُونَ ﴾ لأنَّ المُثبتَ لهم هناك هو الإفساد وهو مما يُدرك بأدنى تأمل ولا يحتاج إلى كثيرِ فكر، فنفى عنهم ما يدرك بالمشاعر مبالغة في تجهيلهم ، و المثْبتُ هنا السَّفه والمصدر به الأمر بالإيمان وذلك مما يحتاج إلى نظرٍ تامٍّ يُفضي إلى الإيمان و التصديق ولم يقع منهم

[1] جميل أحمد ظفر ، النحو القرآني ، ص277.

[2] الرازي ، التفسير الكبير، 31/4.

[3] محيي الدين الدرويش ،إعراب القران الكريم وبيانه، 69/01.

[4] تفسير الجلالين،ص4.

المأمورُ به فناسب ذلك نفي العلم عنهم ، ولأنَّ السَّفه خِفَّةُ العقل والجهلُ بالأمور – على ما قيل – فيناسبه أتمَّ مناسبةٍ نفي العلم وهذا مبني على ماهو الظَّاهر في المفعول وعلى غير الظاهر ...»[1]،وهو بذلك يقابل السياق بالسياق ويفسر القرآن بالقرآن .

– حذف المفعول لتناسب فواصل الآيات القرآنية :

وشاهده قوله تعالى:﴿ وَٱلضُّحَىٰ ۝١ وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ ۝٢ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝٣ ﴾[الضحى: 1-3]

أي (وما قلاك فحذف الضمير مراعاة للفواصل)[2]، وسياق نزول الآية يثبت التقدير بكاف الخطاب وذلك لـمَّا وجَّهت (خديجة رضي الله عنها قولها للنبيﷺ:«ما أرى رَبَّكَ قد قلاك» فأنزل الله قوله تعالى:﴿ وَٱلضُّحَىٰ ۝١ وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ ۝٢ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝٣ ﴾)[3].

وفي تحصيل ذلك كله عن حذف المفعول يورد ابن يعيش في شرحه للمفصل رأي الزَّمخشري إذ يقول:« وحذف المفعول به كثير وهو في ذلك على نوعين؛ أحدهما أنْ يحذف لفظ ويراد معنى وتقديرا والثاني أن يجعل بعد الحذف نسيا منسيا كان فعله من جنس الأفعال غير المتعدية كما ينسى الفاعل عند بناء الفعل للمفعول به فمن الأولقولهتعالى:﴿ ٱللَّهُ يَبۡسُطُ ٱلرِّزۡقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقۡدِرُۚ ﴾

وقوله تعالى :﴿ لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَۚ ﴾لأنه لابد لهذا الموصولمن أن يرجع إليه من صلته مثل ما ترى في قوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِي يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ مِنَ ٱلۡمَسِّۚ ﴾، ومن الثاني قولهم فلان يعطي و يمنع ويصل ويقطع ومنه قوله عز وجل :﴿ وَأَصۡلِحۡ لِي فِي ذُرِّيَّتِيٓۖ ﴾»[4]

ومن الشواهد الشعرية التي يستدل بها النحاة في هذا الباب قول ذي الرُّمَة :

وإنْ تَعْتَذِرْ بِالمَحْلِ مِنْ ذِي ضُرُوعِهَا إلى الصَّيفِ يَجْرَحْ في عَرَاقِيبِهَا نَصْلِي[5]

[1] الألوسي،روح المعاني ، 156/01.

[2] جميل أحمد ظفر ، النحو القرآني ، ص277.

[3] ابن كثير ، تفسير القرآن العظيم،312/07.

[4] ابن يعيش ، شرح المفصل ،ج2، ادارة الطباعة المنيرية ، مصر،(دت)،ص39.

[5] ذو الرُّمة ،ديوانه،شرح عبد الرحمان المصطاوي، دار المعرفة، ط1، لبنان، 2006، ص219.

ومما جاء في القرآن من حذوف المفعول وتقديرها فقد دارت دلالته على:

- (التهويل والتخويف والاحتقار
- إذا كان غير مراد ولا مُحْوِجٍ إلى ذكره
- رعاية الفاصلة
- إذا كان اسماً تقدم عليه مثله في الإعراب و اللَّفظ أو في اللَّفظ)[1].

ب- المفعول المطلق :

هو حذف لا يشيع في القرآن الكريم على عكس المفعول به، و أكثر النحاة لم يتعرضوا لهذا المبحث وقد أشار ابن جني إلى ذلك في قوله :« ولم أعلم المصدرَ حُذِفَ في موضعٍ وذلك أنَّ الغرض إذا تجرَّد من الصفة أو التعريف أو عدد المرات فإنمَّا هو لتوكيد الفعل وحذف المُؤَكَّدِ لا يجوز...»[2] وتعِلَّةُ عدم تجويز ابن جنّي لحذف المصدر الذي هو جوهرٌ في حدِّ المفعول المطلق أنَّ المُؤَكِّد لا يُحذَف وإنْ حُذِف انْتَفَتْ علَّةُ وجودِه ، وفي استقصاء هذه المسألة في القرآن الكريم يقول عبد الفتّاح حمُّوز :«ولقد وجدت في التنزيل ثلاث مواضع حُذِف فيها المفعول المطلق »[3] وهي كالآتي في قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا ﴾[الأحزاب: 56]والذي يدل على التقدير في﴿ صَلُّواْ ﴾هو المفعول المطلق﴿ تَسۡلِيمًا ﴾فالتقدير فيها (صلاةً) كما بحثها الرازي في قوله :«ذِكر المصدر للتأكيد ليكمل السلام عليه ولم يؤكد الصلاة بهذا التأكيد في قوله :﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ ﴾»[4]والشاهد الثاني قوله تعالى :﴿إِن نَّقُولُ إِلَّا ٱعۡتَرَىٰكَ بَعۡضُ ءَالِهَتِنَا بِسُوٓءٖۗ قَالَ إِنِّيٓ أُشۡهِدُ ٱللَّهَ وَٱشۡهَدُوٓاْ أَنِّي بَرِيٓءٞ مِّمَّا تُشۡرِكُونَ ٥٤ ﴾[هود:54]

[1] ينظر عبد الفتاح أحمد حموز، التأويل النحويفي القرآن الكريم،02/ 259- 260 .

[2] ابن جني ، الخصائص ،379/02.

[3] عبد الفتاح أحمد حموز، المرجع نفسه ،285/01.

[4] الرازي ، التفسير الكبير، 197/25.

(الجملة مُفسِّرة لمصدر محذوف تقديره : إنْ نقول إلاَّ قولاً هو اعتراك)[1]، ويبيِّنُ الزمخشري دلالة الآية فيقول:«مانقول إلا قولنا اعتراك بعض آلهتنا بسوء »[2]، وفي الشاهد الثالثقوله تعالى :

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ مُهَٰجِرَٰتٍ فَٱمْتَحِنُوهُنَّ ۖ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَٰنِهِنَّ ۖ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ ۖ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ ۖ وَءَاتُوهُم مَّآ أَنفَقُواْ ۚ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَن تَنكِحُوهُنَّ إِذَآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ ۚ وَلَا تُمْسِكُواْ بِعِصَمِ ٱلْكَوَافِرِ وَسْـَٔلُواْ مَآ أَنفَقْتُمْ وَلْيَسْـَٔلُواْ مَآ أَنفَقُواْ ۚ ذَٰلِكُمْ حُكْمُ ٱللَّهِ ۖ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ ۚ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾[الممتحنة: 10]و(الجملة الفعلية ﴿ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ ﴾في محل نصب حال من حكم الله على حذف الضمير أي يحكمه الله أو جعل (الحُكْمَ) حُكْمًا على المبالغة)[3].

ج- المفعول فيه :

وقد وجد مقدرا فيقوله تعالى:﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِ ۚ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ۖ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ۗ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُواْ ٱلْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾[البقرة: 185]

(ففي نصب الشهر قولان أحدهما : أنَّه منصوب على الظرف ، ومراد بشهد حظر ويكون مفعول﴿ شَهِدَ ﴾محذوفا، تقديره فمن شهد منكم المصر أو البلاد في الشهر،الثاني : أنَّه منصوب على المفعول به، وهو على حذف مضاف اختلفوا في تقدير ذلك المضاف : فالصحيح أنَّ تقديره:(دخول الشّهر))[4]. ويري ابن جني أن حذف الظرف واردٌ في كلام العرب ومن ذلك قول طرفة :

فَإِنْ مِتُّ فَانْعِينِي بِمَا أَنَا أَهْلُهُ وَشُقِّي عَلَيَّ الجَيبَ يَا ابْنَةَ مَعْبَدِ[5]

[1] العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 63/02.

[2] الزمخشري ، الكشاف ،ج2 ،دار الكتاب،ط3 ،لبنان،1987م، ص 403.

[3] بهجت عبد الواحد صالح ، الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل،م11،دار الفكر، لبنان،(د ت)،493.

[4]أبوحفص الدمشقي،اللباب في علوم الكتاب ،ج3،تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض،دار الكتب العلمية،ط1،لبنان،1998م،ص283.

[5] الزَّوزني ،شرح المعلقات السبع،دار المعرفة ،ط2،لبنان ،2004،ص103.وينظر ديوان طرفة بن العبد، دار المعرفة، لبنان، 2003م، ص37.

(أي إن مِتُّ قبلكِ)[1]، و(دلالة قول طرفة (لا محالة)، فلا يجوز عقلا أن يشترط الإنسان موته لعلمه بأنه مائت لا محالة)[2].

وجاء في قول شاعر آخر :

أَهِيمُ بِدَعْدٍ مَا حَيِيتُ فَإِنْ أَمُتْ أُوَكِّلْ بِدَعْدٍ مَنْ يَهِيمُ بِهَا بَعْدِي[3]

(أي فإن أمُت قبلها)[4].وأتى المفعول فيه محذوفا مقدرا دل عليه ما قبله في قوله تعالى:

﴿ وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾[القصص: 73]والتقدير(جعل لكم الليل لتسكنوا فيه والنهار لتبتغوا من فضله، ولكن مزج اعتماد على فهم المعنى)[5]،وذكر ابن كثير معنى هذه الآية فقال:«﴿ وَمِن رَّحْمَتِهِۦ ﴾أي بكم﴿ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ﴾ أي خلق هذا وهذا، ﴿لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ ﴾أي في الليل﴿وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ ﴾أي في النهار بالأسفار والترحال، والحركات والانشغال،وهذا من باب اللّف والنشر»[6]،ومدار حذف المفعول فيه في القرآن على دلالة هي في مجملها :

- (اقتضاء المعنى له
- الاكتفاء بأحد الطرفين على الأخر)[7].

وتقديره في التركيب يَتَخَرَّجُ عنه ذلك وتتضح به الدلالة .

د- المنادى :

جاء في حذف المنادى في القرآن الكريم في مواطن منها:قوله تعالى:

﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا۟ لِلَّهِ ٱلَّذِى يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴾[النمل: 25]

---

[1] ابن جني، الخصائص ، 372/2.

[2] المصدر نفسه، 372/2.

[3]البيت لنُصَيْب بن رباح وقد رُوي في ديوانه: **أهيم بدعد ماحييت فإن أمت فواحزنا من ذا يهيم بها بعدي**. ، الديوان، جمع وتقديم:داود سلوم، مطبعة الإرشاد، العراق، 1967م،ص84.

[4] ابن جني، الخصائص، 372/2.

[5] العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 259/02.

[6] ابن كثير ، تفسير القرآن العظيم،297/05.

[7]عبد الفتاح أحمد حموز، التأويل النحو ي في القرآن الكريم،259/02-260.

(على قراءة الكسائي بتخفيفي ﴿أَلَّا﴾على أنها تنبيه و(يا) نداء و التقدير : ألا يا هؤلاء اسجدوا لله)[1]وفي معنى هذه الآية يشير البيضاوي بقوله: « فصدَّهم لئلا يسجدوا أوزين لهم أن لايسجدوا على أنه بدل من أعمالهم، أولا يهتدون إلى أن يسجدوا بزيادة لا»[2] وعلى ذلك ورود حذف المنادى في كلام العرب ودليله قول الشاعر:

وَقَالَتْ أَلاَ يَا اسْمَعَ أَعِظْكَ بِخُطَةٍ فَقُلْتُ سَمِيعًا فَانْطِقِي وَأَصِيبِي[3]

وفي موطن آخر في القرآن الكريم آية (محمولة على حذف المنادى)[4]

وهي قوله تعالى:﴿ قَوْمَ فِرْعَوْنَ أَلَا يَتَّقُونَ ﴾[الشعراء:11]

(بالياء وكسر النون وهو أن يكون المعنى: ألا يا ناسُ اتقونِ)[5] ويقدر المنادى المحذوف في قوله تعالى:﴿ قَالُوا يَا وَيْلَنَا مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ ﴾[يس: 25]

ف (﴿يَا وَيْلَنَا﴾فيها وجهان أحدهما : أن يكون منادى مضاف فويل هو المنادى، و"نا" هو المضاف إليه،ونداء الويل لنداء الحسرة)[6]فيقوله تعالى :

﴿ يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾[يس: 30]

هـ- الحال :

من الموضع التي تحذف فيها الحال هي :

- **إذا كانت قولا أغنى عنه المقول:**ومثالهقوله تعالى :

﴿ جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ ﴿٢٤﴾ وَالَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ لَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ ﴿٢٥﴾ ﴾[الرعد: 23 - 25]

---

[1]الزركشي، البرهان في علوم القرآن،ج1،تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث،مصر،(دت)،ص180.

[2]البيضاوي،أنور التنزيل وأسرار التأويل،565/2.

[3]المصدر نفسه، 565/2.البيت للنمر بن تولب العُكَيلي وقد ورد في الديوان: **وقالت ألا فاسمع نعظك بخطبة فقيرا سمعنا فانطقي وأصيبي**
ينظر ديوان النمر بن تولب،شرح وتحقيق محمد نبيل طريفي، دار صادر ،ط1، لبنان، 2000، ص45.

[4]عبد الفتاح أحمد حموز، التأويل النحو ي في القرآن الكريم، 283/1.

[5]الزمخشري، الكشاف،ج4، تح: أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض،مكتبة العبيكان،ط1،المملكة العربية السعودية، 1998،ص298.

[6]ابن الأنباري ، البيان في غريب إعراب القرآن،ج2، تح: طه عبد الحميد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1980م، ص298.

و(التقدير : قائلين سلام عليكم)[1]، وفي هذا المبحث يقول الصَّبان في حاشيته :«قد تحُذف الحال للقرينة، وأكثر ما يكون قولا أغنى عنه المقول»[2] وعلى ذلك تقدير حذف الحال فيقوله تعالى:

﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾[البقرة: 127]جاء (يقولان﴿ رَبَّنَا ﴾ويقولان هذه في موضع الحال ، وقيل إسماعيل مبتدأ و الخبر محذوف؛ تقديره يقول ربنا ،لأنَّ البَانِيَ كان إبراهيمَ و الداعيَ كان إسماعيلَ)[3].

ويذهب ابن جني في قضية حذف الحال مذهب المتحفّظ في ذلك مراعاة للمعنى يقول:«وحذف الحال لايحسن وذلك أن الغرض فيها إنما هو توكيد الخبر بها ، وما طَرِيقُهُ طَرِيقُ التَّوكيد غيرُ لائقٍ به الحذفُ؛ لأنَّهُ ضِدُّ الغرض ونقيضُهُ (...) فأمّا ما أجزناه في قول الله تعالى:﴿ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾أي فمن شهدهُصحيحابالغا؛ فطريقه أنَّهُ لمَّا دلَّتِ الدَّلالة عليه من الإجماع والسُّنةُ جاز حذفه تخفيفا ، وأمَّا لو عَرِيَتْ الحال منهذه القرينة وتجرَّد الأمر دونها لماجاز حذف الحال على وجهٍ»[4].وفي جملة المواطن التي تحذف الحال فيها في القرآن الكريم :

- (إذا كانت عاملة في معمول المذكور.
- حذف الحال اكتفاء بأخرى .
- اقتضاء المعنى لها .
- إذا كانت قولا أغنى عنه المقول .
- حذف جملة القسم التي في موضع الحال لدلالة الجواب عليها .
- حذف الحال المبيِّنة لإبهام (ما).
- حذف الحال المعلقة عن العمل .
- حذف الحال المعطوفة عليها حال أخرى .

[1]ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، 634/2.
[2]الصّبان،حاشية الصّبان، م1، 199/2.
[3]العكبري، التبيان،98/1.
[4]ابن جني،الخصائص،379378/2.

- حذف الحال المنعوتة وبقاء نعتها.
- حذف الحال المستثنى منها)[1].

و- التمييز :

(يجوز حذف التمييز إذا دل عليه دليل)[2]، وهذا مايورده ابن هشام في المغني حينما يمثل ذلك بالإستفهام (نحو كم صمت؟ أي كم يوماً ؟)[3]، يقول الله تعالى : ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴿٣٠﴾﴾[المدثر: 30](وهذا تمييز مفرد محذوفا تقديره ملك أو خازنا)[4]، وفي هذا السياق يقول أبو حيان « فقد فهمت العرب دلالة الحذف فتقدَّر في أذهانهم وتبادر إليهم أنَّه ملَكٌ ألا ترى (...) كيف فهموا أنَّ المراد ملَكٌ حين سمعوا ذلك»[5].

وفي قوله تعالى :﴿وَإِنْ أَرَدتُّمُ ٱسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا۟ مِنْهُ شَيْـًٔا ۚ أَتَأْخُذُونَهُۥ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴿٢٠﴾﴾[النساء:20]

ف(حرمة، الأخذ ثابتةٌ وإنْ لم يكن قد أتاها المسمى ،بل كان في ذمَّته في يده)[6]، ويكون التقدير على المعنى (قنطارا ذهبا)[7]، فالمميَّز دلَّ على التمييز المحذوف ليُقَدَّر بما يناسبه.

ويُحذف تمييز النّسبة في قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ ۖ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَا ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَٰفِلُونَ ﴾[الأعراف: 179]يتعرَّض أبو حيان الأندلسي إلى تركيب هذه الأية فيقول :« ... بل هم أضلّ، إضرابٌ دالٌّ على الإنتقال من إخبار إلى إخبار، فالجملة الأولى شبههم بالأنعام في انتفاء منافع الإدراكات المؤدية إلى امتثال ماجاءت به الرسل، و الجملة الثانية أثبتت لهم المبالغة في ضلال

[1] عبد الفتاح حموز،التأويل في النحوي في القرآن الكريم، 1/338-339.
[2] أحمد جميل ظفر،النحو القرآني،ص374.
[3] ابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،463/6.
[4] ينظر جميل احمد ظفر، المرجع نفسه، ص374.
[5] أبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط، 367/8.
[6] أبو يحي زكريا الأنصاري، فتح الرحمان، ص66.
[7] جميل أحمد ظفر،المرجع نفسه ،ص374.

طريقهم التي يسلكونها ، فالموصوف بالمبالغة في ضلال طريقهم، و حذف التمييز وتقديره: (بل هم أضل طريقا منهم) »[1].

3- الاسم المجرور:

أ- المضاف إليه :

يذهب ابن هشام إلا أنَّ حذف المضاف إليه (يكثر في ياء المتكلم مضافا إليها المنادى نحو:﴿رَبِّ ٱغۡفِرۡ لِي ﴾ وفي الغايات نحو قَولِهِ تعالى:

﴿ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢ فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ ۝٣ فِي بِضۡعِ سِنِينَۗ لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ وَيَوۡمَئِذٖ يَفۡرَحُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ﴾[الروم: 2-4]أي من قبل الغلب ومن بعده،وفي (أيّ) و(كل)و(بعض)و(غير) بعد (ليس) وربما جاء في غيرهن نحو قوله تعالى:

﴿ قُلۡنَا ٱهۡبِطُواْ مِنۡهَا جَمِيعٗاۖ فَإِمَّا يَأۡتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدٗى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ﴾[البقرة: 38]فيمن ضمَّ ولم ينوّن أي فلا خوفُ شيءٍ عليهم)[2] ومحصِّلة مايدور عليه حذف المضاف إليه (هو ماكان المخاطَب عالما به فيأتي على ثلاثة أقسام :

- أنْ يزول من المضاف ما يستحقه من إعراب وتنوين ويبنى على الضم : كما في قوله تعالى ﴿فِي بِضۡعِ سِنِينَۗ لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ وَيَوۡمَئِذٖ يَفۡرَحُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ﴾[الروم:4]بضم قبلُ وبعدُ.

- أن يبقى المضاف على إعرابه ويرد إلى تنوينه كما في لفظ (كل) من ألفاظ الإحاطة ولفظ (أي) من أسماء الشرط)[3]، فالأوّل كقوله تعالى:﴿ وَكُلّٗا ضَرَبۡنَا لَهُ ٱلۡأَمۡثَالَۖ وَكُلّٗا تَبَّرۡنَا تَتۡبِيرٗا ﴾[الفرقان: 39]والتقدير ((هؤلاء) فقد ضرب الله لهم الأمثال ليهتدوا فلم يهتدوا)[4].

---

[1] أبو حيان الأندلسي،البحر المحيط، 426/4.

[2] ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،415/6.

[3] جميل أحمد ظفر، النحو القرآني، ص471.

[4] ابن عطية، المحرّر الوجيز، 211/4.

– (أن يبقى المضاف على إعرابه ويترك تنوينه كما كان في حال الإضافة كقوله تعالى :

﴿ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾على قراءة الحسن*برفع (خوف) من غير تنوين و التقدير فلاخوف شيء ،وقرأ الجمهور بالتنوين)[1].

4– ما يجوز فيه الرفع و النصب و الجر:

أ–المضاف:

يحذف المضاف لأغراض وهذا ما جاء في قول ابن جني :«وقد حُذف المضاف ، وذلك كثير واسع (...) لأنَّ حذف المضاف ضربٌ من الاتساع»[2]،والاتساع أسلوب في كلام العرب ونقل الزركشي عنه قوله : «وفي القرآن منه زهاء ألف موضعٍ... »[3].

وقد جاء في التنزيل مواضع حذُف فيها المضاف وقُدِّر كما في قوله تعالى :

﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ۖ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ ۗ وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ ۗ وَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَٰبِهَا ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [البقرة:189]فـ((مَنْ) اسم موصول خبر لكنَّ ،ولابد من حذف مضافٍ أي برَّ من اتَّقى)[4]، وفي تقديرٍ آخر للمضاف في (لكنَّ البرَّ) (أي ذا البرِّ، ودلالة الآية في قوله تعالى:ليس البرُّ كلُّه أن تُصَلُّوا ولا تعملوا غير ذلك ولكنَّ البرَّ؛ أي ذا البرِّ من آمن بالله و اليوم الآخر و الملائكة والكتاب والنبيين وآتى المال على حبِّه أي على حبِّ المال)[5]، واشترط المبرِّد في جواز حذف المضاف وجود دليلٍ عليه من عقل أو قرينة نحو قوله تعالى:

﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ۖ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ ﴾[يوسف: 82]

---

*الإمام الحسن بن أبي الحسن يسّار أبو سعيد البصري سيّد أهل زمانه علما وعملا، أخذ عنه القراءة يونس بن عبيد، وأبو عمرو بن العلاء،وسلام القارىء فيما قيل وغيرهم، أورده الذهبي في الطبقة الثالثة. ينظر الذهبي، طبقات القراء، ج1، تح :أحمد خان، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، ط1،المملكة العربية السعودية،1997م،ص46.وينظر الزرقاني،مناهل العرفان،374/1.

[1] جميل أحمد ظفر،المرجع نفسه، ص451.

[2]ابن جني، الخصائص،362/2.

[3]الزركشي، البرهان، 146/3.

[4]محيي الدين الدرويش،إعراب القرآن الكريم وبيانه، م1، 249/2.

[5]الواحدي، الوجيز في تفسير الكتاب العزيز،م1،146/1-147.

((أي أهلها) ، قال : «ولايجوز على هذا أن نقول جاء زيد و أنت تريد غلام زيد؛ لأنَّ المجيء يكون له ولادليل في مثل هذا على المحذوف »)[1]، ومن المواطن التي جاء فيها المضاف محذوفا مقدرا في موقع الرفع قوله تعالى :﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا ﴾[مريم: 4]، (أي شعر الرأس)[2]،قال الزمخشري في معنى هذه الآية أنّ اللهﷻ: «شبَّه الشيبَبشواظِ النَّار في بياضه وإنارته وانتشاره في الشَّعر وفُشوِّهِ فيه وأخْذِه منه كل مأخذ، باشتعال النار، ثم أخرجه مخرج الاستعارة ، ثم أسند الاشتعال إلى مكان الشعر ومنبته وهو الرأس، وأخرج الشيب مميزا ولم يضف الرأس اكتفاء بعلم المخاطب أنَّه رأس زكريا عليه السلام»[3].

وفي موضع أخر جاء المضاف إليه محذوفا في موقع الجر وذلك في قوله تعالى :

﴿ قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴾[الإسراء: 110]وتقديره(بقراءتك أي ولا تجهر بقراءةِ صلاتك فيسمَعك المشركون فيَسبُّوك ويسبُّوا القرآن)[4].

ب-الموصوف:

يحذف الموصوف لقرينة تدل عليه وتُقَام صفته مقامه ، ويتعرَّض سيبويه لذلك فيقول:«وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول ما منهم حتى رأيته في حال كذا وكذا ، وانما يريد مامنهم واحد مات»[5] ومثله قوله تعالى:﴿ وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا ﴾[النساء: 159](والمخبَر عنه محذوف قامت صفته مقامه و التقدير : ومأأحدٌ من أهل الكتاب)[6]ويقدِّر الزمخشري المحذوف فيقول:«أيْ الموصوف أحدٌ»[7] ويكون التركيب ((وإن أحدٌ من

---

[1] ينظر الزركشي، البرهان،146/3.

[2] المصدر نفسه، 147/3.

[3] الزمخشري، الكشاف،ج4،تح: أحمد عبد الموجود و علي محمد معوّض،مكتبة العبيكان،ط1،المملكة العربية السعودية ، 1987م، ص6.

[4] الجلالين، تفسير الجلالين، ص386.

[5] سيبويه،الكتاب، 345/2.

[6] أبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط، 407/3.

[7] الزمخشري، الكشاف،ج1، دار الكتاب، ط3، لبنان، 1987م، ص 588.

أهل الكتاب أحدٌ) والصفة قامت مقامه وهي جملة القسم (ليؤمنن به))[1]، وقد ورد ذلك في لغة العرب من وقوع الصفة موقع الموصوف في حذفه ومثل ذلك في بيت النابغة :

كَأَنَّكَ مِنْ جِمَالِ بَنِي أُقَيْشٍ يُقَعْقِعُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بِشَنٍّ[2]

و التقدير (كأنَّك جملٌ من جمالِ بني أقيش)[3] ومن الشواهد القرآنية التي جاء فيه الموصوف محذوفا في موقع النصب قوله تعالى :

﴿ وَقَالُواْ قُلُوبُنَا غُلْفُۢۚ بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ ﴾[البقرة: 88] فـ((قليلا) منصوب صفة لمصدر محذوف)[4]و("ما" زائدة لتأكيد القلّة أي إيمانهم قليلٌ جدًّا)[5]و(الموصوف جاء مصدرًا أي فإيمانا قليلا يؤمنون)[6] وفي مواضع جاء تقدير حذف الموصوف مجرورا وذلك في قوله تعالى :

﴿ وَلَا تَنكِحُواْ ٱلْمُشْرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّۚ وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْۗ ﴾[البقرة: 221]

و(التقدير: من حرة مشركة ، فحذف الموصوف لدلالةلفظ (أمَةٌ) عليه)[7] يقول الألوسي في تبيين معنى هذه الآية :«والظاهر أنَّ المراد بالأمَةِماتقابل الحرَّة ، وسبب النزول يؤيد ذلك لأنَّه العيب على من تزوج الأمَةَ و الترغيب في نكاح حرَّة مشركة ، ففي الآية تفضيلُ الأمَة المؤمِنَة على المشركة مطلقا ولو حرةً ويُعلَم منه تفضيل الحرة عليها بالطريق الأولى ثم إنّ التفضيل يقتضي أنّ في الشركة خيرا ، فإما أن يراد بالخير الإنتفاع الدنيوي وهو مشترك بينهما أو أنْ يكون على حدِّ﴿ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا ﴾»[8]، ويورد الألوسي رأيا لم يعوَّل فيه في تقدير الموصوف على قرينة سياق المقال وهي تقدير (أَمَة) فيقول :«وقيل المراد –بالأَمَة– المرأة حرة كانت أو مملوكة، فإن الناس كلَّهم عبيد الله

---

[1]الزمخشري، الكشاف،ج1، دار الكتاب، ط3، لبنان، 1987م ،ص588.

[2]قيل عن هذا البيت أنه منسوب للنابغة الذبياني ،ديوانه،تح: أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط2، (دت)، ص233.وأورده ابن منظور شاهدا في مادة شنن،لسان العرب، م2344/4.

[3]سيبويه، الكتاب،345/2.

[4]العكبري، التبيان، 77/1.

[5]الجلالين، تفسير الجلالين، ص18.

[6]ينظر العكبري، المصدر نفسه، 77/1.

[7]جميل أحمد ظفر، النحو القرآني، ص472.

[8]الألوسي، روح المعاني، 119/2.

تعالى وإماؤه ولا تُحمَل على الرَّقيقة لأنه لابد من تقدير الموصوف في (مشركة) فإن قدّر (أمة) بقرينة السياق لم يفد خيرية الأمة المؤمنة على الحرة المشركة، وإن قدّرحرّة أو امرأة كان خلاف الظاهر، والمذكور في سبب النزول التزوج بالأمة بعد عتقها، و الأمة بعد العتق حرّة ولا يطلق عليها أمة إلا باعتبار مجاز الكون»[1]، وإذا كان (النعت جملة أو ظرفا اشترط بعضهم لجواز حذف منعوته أن يكون المنعوت بعض ما قبله مجرور بـ(من)أو(في) كقوله تعالى :

﴿ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَيَقُولُونَ سَمِعۡنَا وَعَصَيۡنَا وَٱسۡمَعۡ غَيۡرَ مُسۡمَعٖ وَرَٰعِنَا لَيَّۢا بِأَلۡسِنَتِهِمۡ وَطَعۡنٗا فِي ٱلدِّينِۚ ﴾[النساء: 46]و التقدير:(قومٌ يحرِّفون ، فالنعت في الآية جملة)[2].

ج- الصفة :

اشترط النحاة في حذف الصفة قيام دليل عليها، فالسيوطي يقول :«ويقلُّ حذف النعت مع العلم به لّأنه جيء به في الأصل لفائدة إزالة الإشتراك أو العمومفحذفه عكس المقصود»[3]، فالتقللُ من حذفها هو من صميم الأصل وذلك لأنها تأتي للإفادة، ومذهب ابن مالك (أنَّ النعت يُحذف إذا دلَّ عليه دليل)[4] يقول في نظمه :

وَ مَا مِنِ المَنْعُوتِ وَ النَّعْتِ عُقِلْ يَجُوزُ حَذْفُهُ وَفِي النَّعْتِ يَقِلْ[5]

وتضافر القرائن المقالية و الحالية عند ابن جني أمر لابد منه يقول:«وقد حُذفت الصفة ودلَّت الحال عليها (...) فعلى هذا وما يجري مجراه تُحذف الصفة فأمَّا إنْ عَرِيتْ من الدلالة عليها من اللفظ أو من الحال فإن حذفها لا يجوز »[6]،وفي القرآن الكريم وردت الصفة محذوفة تُقَدَّر على حسب الآية

[1] الألوسي، روح المعاني ،119/2.
[2] أحمد جميل ظفر، النحو القرآني، ص372.
[3] السيوطي، همع الهوامع، 129/3.
[4] ينظر ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،205/3
[5] ابن مالك، ألفيته، ص101.
[6] ابن جني، الخصائص، 371،370/2.

ومن ذلك أنْ تُقَدَّر وموضعها الجر كما في قوله تعالى :﴿ أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ يَعْمَلُونَ فِى ٱلْبَحْرِ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴾[الكهف: 79]

وفي معني الآية يقول الزّجاج:« كان يأخذ كلَّ سفينةٍ لا عيب فيها فإنْ كانت عائبةً لم يعرض لها»[1]،والتقدير((صالحةٍ) بدليل أنَّه قرأ كذلك)[2]ومن قرأ بذلك (أبيٌّ وعبد الله* : كلَّ سفينةٍ صالحةٍ)[3].

وفي موقع النصب جاء تقدير حذف الصفة في قوله تعالى:

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَٱثْبُتُواْ وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾[الأنفال: 45]

وقُدِّرَت الصِّفة بـ((كافرةً)(أي فئةً كافرةً) وحذف الوصف لأنَّ المؤمنين ماكانوا يلْقَون إلاَّ الكفار)[4].

ويُقدَّر حذف الصفة في حالة الرفع في قوله تعالى :﴿ وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوْمُكَ وَهُوَ ٱلْحَقُّ ۚ قُل لَّسْتُ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ ﴾ [الأنعام: 66]فالتقدير (المعاندون) ،وفي التركيب قومك المعاندون ومعنى الآية عند البغوي :«﴿ وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوْمُكَ ﴾أي بالقرآن وقيل بالعذاب﴿ وَهُوَ ٱلْحَقُّ ۚ قُل لَّسْتُ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ ﴾برقيب ، وقيل بمسلَّط ألزمَكم الإسلام شئتم أم أبيتم إنَّما أنا رسول»[5]، وعلى ذلك يكون السياق رافدا في التقدير.

د- العائد:

- تقدير حذف العائد المرفوع: (جاء تقدير العائد المرفوع قليل ومن ذلك تقدير حذف العائدالذي)[6] ومنه:

قوله تعالى :﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ ۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ [الزخرف: 84]

---

[1]الزجاج، معاني القرآن و إعرابه، 305/3.

[2]ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، 428/6.

*أبيُّ بن كعب بن قيس صحابي جليل من الأنصار أقرأُ هذه الأمَّة،عرض القرآن على النبي وتصدّى لإقراء كتاب الله توفي سنة20هـ على خلاف . وعبد الله ابن مسعود أبو عبدالرحمان الهذلي المكي ابن امّ عبد، أحد السابقين الأولين من المبشَّرين بالجنّة، وكان ممن جمع القرآن على عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وتلقّن عامتُه منه، وأقرأه ،وكان يفتخر ويقول :حفظت من فيّ رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعين سورة.ينظرالذهبي، طبقات القرّاء، 11.10.9/1.

[3]الزمخشري، الكشاف ،ج2، دار الكتاب ،ط3، لبنان، 1987م، ص741.

[4]أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 498/4.

[5]البغوي، معالم التنزيل،م3، تح: محمد عبد الله النمر و عثمان جمعة ضميرية وسليمان مسلم الحرشي، دار طيبة، ط1، المملكة العربية السعودية، 1989،ص154.

[6]ينظر عبد الفتاح أحمد الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم، 474/1.

(أي: وهو الذي إله في السماء)[1]، والتقدير يأتي على معنى الآية وذلك أنَّ المعنى (هو معبودٌ في السماء ومعبودٌ في الأرض و العائد على الموصول محذوفٌ تقديره: هو إله)[2]

– تقدير حذف العائد المنصوب: (يجوز حذف العائد المنصوب إذا كان ضميرا متّصلا منصوبا بفعل تامٍّ أو وصفٍ غير صلة الألف و اللام فإنَّ منصوب صلتها لا يُحذف)[3]، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى :﴿ أَلَآ إِنَّهُمۡ يَثۡنُونَ صُدُورَهُمۡ لِيَسۡتَخۡفُواْ مِنۡهُۚ أَلَا حِينَ يَسۡتَغۡشُونَ ثِيَابَهُمۡ يَعۡلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعۡلِنُونَۚ إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ٥ ﴾[هود:5]

ومعنى الآية فيما يقوله الزمخشري :«يعني أنْ لا تفاوت في علمه بين إسْرارهم وإعلانهم، فلا وجه توصُّلهم إلى ما يريدون من الاستخفاء »[4]، يظهر تقدير العائد مفعولاً في التركيب(يسرونه) و(يعلنونه).

– تقدير العائد المجرور :إذا كان العائد مجرورا بمثل ذلك الحرف معنىً ومتعلَّقاً كما في قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ ٱلۡمَلَأُ مِن قَوۡمِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِلِقَآءِ ٱلۡأٓخِرَةِ وَأَتۡرَفۡنَٰهُمۡ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡ يَأۡكُلُ مِمَّا تَأۡكُلُونَ مِنۡهُ وَيَشۡرَبُ مِمَّا تَشۡرَبُونَ ٣٣ ﴾[المؤمنون: 33]

و التقدير (تشربون منه)[5] وعن دلالة الآية يقول البيضاوي وهو:«تقرير للمماثلة وما خبرية، والعائد إلى الثاني منصوب محذوف أو مجرور حذف مع الجار لدلالة ما قبله عليه »[6].

ثانيا– تقدير الفعـل:

يأتي الفعل قسيمًا ثانيا للاسم عند النحاة في أبوابهم النحوية، و الفعل في دلالته يكون دالاً (على الحدوث و التجدد و ذلك نحو قوله تعالى ﴿ وَإِن تَدۡعُوهُمۡ إِلَى ٱلۡهُدَىٰ لَا يَتَّبِعُوكُمۡۚ سَوَآءٌ عَلَيۡكُمۡ أَدَعَوۡتُمُوهُمۡ أَمۡ أَنتُمۡ صَٰمِتُونَ ﴾[الأعراف: 193].

---

[1] عبد الفتاح أحمد الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم، 474/1.

[2] أبوحيان الأندلسي، البحرالمحيط، 29/8.

[3] جميل أحمد ظفر،النحو القرآني، ص118.

[4] الزمخشري، الكشاف، ج2،دار الكتاب، ط3،لبنان، 1987م، ص379.

[5] جميل أحمد ظفر،المرجع نفسه، ص118.

[6] البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التاويل، 469/2.

فقال (دعوتموهم بالفعل ثم قال﴿أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ ﴾بالاسم ولم يسوِّ بين طرفي التسوية فلم يقل (أدعوتموهم أم صمَتُّم) كما لم يقل (أنتم داعوهم أم أنتم صامتون)ذلك أنَّ الحال الثابتة للإنسان هي الصّمت وإنما يتكلَّم لسبب يعرِض له، فالكلام طارئٌ يُحدثه الإنسان لسبب يدعو إليه ولذا لم يسوِّ بينهما بل جاء للدلالة على الحال الثابتة بالاسم (صامتون) وجاء للدلالة على الحال الطارئة بالفعل (دعوتموهم)أي سواء أأحدثتم لهم دعاء أم بقيتم على حالكم من الصّمت)[1].

ومعاني القرآن تتجدّد لصلاحية هذا الكتاب لكل زمان ومكان، (وحذف الفعل في القرآن الكريم أقلّ شيوعا من حذف الاسم)[2]، ومن المسائل التي احتوت هذا الباب في القرآن المباحث الآتية :

- تقدير حذف العامل في الفاعل
- تقدير حذف العامل في المفعول
- تقدير حذف فعل الشرط
- تقدير حذف جواب الشرط
- تقدير حذف العامل في الحال
- تقدير عامل المنصوب على الاشتغال
- تقدير عامل المفعول المطلق

أ- تقدير العامل في الفاعل:

يحذف فعل الفاعل في التركيب والمقصود في هذا المبحث هو الضّرب الثاني من الضّربين من اللذين تحدثنا عنهما ابن جنّي : « حذف الفعل على ضربين : أحدها أن تحذفه و الفاعل فيه(...) والآخر أن تحذف الفعل وحده وهذا هو غرض هذا الموضوع»[3] وقد جاءتقدير عامل الفاعل في القرآن الكريم في مواضع منها :قوله تعالى :

﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴾[الزخرف:87]

[1] فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص163.

[2] ينظر عبد الفتاح أحمد حموز،التأويل النحوي في القرآن الكريم، 524/1.

[3] ابن جني، الخصائص، 279/2.

(فلفظ الجلالة فاعل لفعل محذوف و التقدير خلقنا الله)[1]، يقول ابن عطية في تفسير الآية :«ثمّ أظهرَ تعالى عليهم الحجة من أقوالهم وقرارهم من أن الله هو خالقهم وموجدهم بعد العدم ثم وقفَهَم على جهة التقرير والتوبيخ بقوله﴿ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴾أي فلأيِّ جهة يصرفون »[2]، وفي موضعٍ آخر جاء في قوله تعالى: ﴿ فِي بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ ﴿٣٦﴾ رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ ٱلْقُلُوبُ وَٱلْأَبْصَٰرُ ﴾[النور: 36-37]ف(يُسبِّح فعل و الفاعل رجالٌ وقرأ عامر و أبو بكر* (يُسَبَّحُ)مبنيا للمفعول و (له) نائب الفاعل، ورجالٌ مرفوع بمضمر وكأنَّه جواب سؤال قيل :من يُسبِّحه؟فقيل:رجالٌ)[3].وعلى قراءة من حذف الفعل جاء في جواب الاستفهام لدلالة ذلك عليه، وفي قوله تعالى:﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي ٱلْكَلَٰلَةِ ۚ إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَهُۥٓ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ۚ وَهُوَ يَرِثُهَآ إِن لَّمْ يَكُن لَّهَا وَلَدٌ ۚ فَإِن كَانَتَا ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا ٱلثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ ۚ وَإِن كَانُوٓا۟ إِخْوَةً رِّجَالًا وَنِسَآءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ ۗ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا۟ ۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌۢ ﴾[النساء: 176](كلام مستأنفٌ لتفصيل الحكم ، وإن شرطية وامرُؤ فاعل لفعل محذوف يفسر مابعده)[4] و(هذا ما عليه جمهور البصريين فالفاعل العامل فيه محذوف يفسره المذكور بعده)[5].

وفي قوله تعالى :﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴿١﴾ ﴾[الانشقاق: 1]

---

[1]جميل أحمد ظفر، النحو القرآني، ص189.

[2]ابن عطية، المحررالوجيز، 67/5.

*ابن عامرعبد الله اليحصبي نسبة إلى يحصب،يُكنىّ أبا نعيم وأبا عمران وهو تابعي جليل إمام الشاميين في القراءة، وقد أخذ القراءة عن المغيرة بن ابي شهاب المخزومي عن عثمان بن عفان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد اشتهر برواية قراءته هشام وابن ذكوان ،توفي بدمشق سنة 118هـ. وأبو بكربن عياش بن سالم الأسدي أحد الأئمة الأعلام توفي سنة 193هـ. ينظرالزرقاني، مناهل العرفان،368/1. وينظر الذهبي، طبقات القراء، 59،135/1.

[3]العكبري، التبيان، 250/2.

[4]محيي الدين الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، م2، 167/6.

[5]ينظرجميل أحمد ظفر،المرجع نفسه، 279.

فـ(السماء فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل الذي يله و التقدير إذا السماء انشقت انشقت، والشاهد أنَّ كل اسم مرفوع بفعل محذوف وجوبا وهذا ماعليه الجمهور)[1].و(قد خالفهم الكوفيون ومن ذهب مذهبهم أن الاسم بعد إذا مرفوع لأنَّه مبتدأ؛إمّا بالترافع أو بالابتداء، ولأنَّ إذا فيها معنى الشرط والشرط يقتضى الفعل، فلا يجوز أنْ يحمل على غيره)[2]، وهذ ينسحب على الأدوات الشرطية ومثال ذلكماتطرق إليه ابن مالك في قوله:«وإنْ كان الاسم المقدم عليه مسبوقا بمايطلب الفعل فهو فاعل فعل مضمر يفسره الظاهر المتأخر نحو قوله تعالى:

﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ ﴾[التوبة: 6]»[3]

ب- تقدير العامل في المفعول :

ويأتي حذف العامل في المفعول إذا عُلِم من سياق الكلام يقول ابن هشام :«وقد يحذف ناصبه إنْ علم كقولك كمن سدد سهما (القرطاس) بإضمار تصيب، وتريد، و اضرب »[4]، وورد حذف عامل المفعول في القرآن الكريم في سياقات مختلفة منها قوله تعالى:﴿ وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِىٓ أَرْضِ ٱللَّهِ وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوٓءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾[الأعراف: 73]

وفي نصب (سلاما) آيات عديدة منها :﴿ وَلَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ قَالُوا۟ سَلَٰمًا قَالَ سَلَٰمٌ فَمَا لَبِثَ أَن جَآءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ ﴾[هود: 69]و﴿ وَعِبَادُ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى ٱلْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَٰهِلُونَ قَالُوا۟ سَلَٰمًا ﴾[الفرقان:63]و﴿ هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ ﴿٢٤﴾ إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَيْهِ فَقَالُوا۟ سَلَٰمًا قَالَ سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ ﴾ [الذاريات: 24 – 25].

---

[1] ينظر محمد أحمد قاسم ،إعراب الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة، شرح ابن عقيل ، المكتبة العصرية، ط1، لبنان، 2003م، ص76.

[2] ينظر ابن الأنباري،الإنصاف في مسائل الخلاف، تح جودة مبروك و محمد مبروك، مكتبة الخانجي،ط1، مصر، (دت)، ص493.

[3] ابن مالك، شرح التسهيل، 107/2.

[4] ابن هشام، أوضح المسالك غلى ألفية ابن مالك،ج2، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، لبنان، (دت)، ص185.

وفي غير ما موضع ، وقد ذهب النحاة في إعراب (سلاما) مذاهب فـ(في نصبها وجهان : أحدهما أن يكون منصوبا بالقول أي يذكرون قولا سلاما، فيكون من باب قلت حقاً و صدقاً،ثانيهما أن يكون منصوبا بفعل محذوف تقديره : فقالوا سلّمنا سلاما أي سلّمنا تسليما؛ فيكون قد حكى الجملة بعد القول ثم حذفها واكتفى ببعضها)[1]وعن لطائف المعنى في نصب السلام أو رفعه يقول ابن قيم الجوزية:«نُصَب السّلام من قوله تعالى :﴿ وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَٰهِلُونَ قَالُوا۟ سَلَٰمًا ﴾[الفرقان: 63] ورفعَه في قوله تعالى حكاية عن مؤمني أهل الكتاب :﴿ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ لَا نَبْتَغِى ٱلْجَٰهِلِينَ ﴾[القصص: 55] أنّ الله سبحانه مدح عباده الذين ذكرهم في هذه الآيات بأحسن أوصافهم وأعمالهم فقال: ﴿ وَعِبَادُ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى ٱلْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَٰهِلُونَ قَالُوا۟ سَلَٰمًا ﴾ [الفرقان: 63] فسلاما هنا صفة لمصدر محذوف هو القول نفسه؛ أي : قالوا قولا سلاما، أي سداد وصوابا وسليما من الفحش و الخنا ليس مثل قول الجاهلين الذين يخاطبونهم بالجهل ، فلو رفع السلام هنا لم يكن فيه المدح المذكور ، بل كان يتضمن أنهم إذا خاطبهم الجاهلون سلموا عليهم ، وليس هذا معنى الآية ولامدح فيه وإنما المدح في الإخبار عنهم بأنهم لا يقابلون الجهل بجهلٍ مثله بل يقابلونه بقول السلام، فهو من باب دفع السيئة بالتي هي أحسن »[2].

ج- تقدير العامل في المنصوب على الاشتغال :

اختلف جمهور النحاة في ناصب المشغول عنه، (فذهب الكوفيون إلى أنَّ قولهُ (زيداً اضربهُ) منصوبٌ بالفعل الواقع على الهاء، وذهب البصريون إلى أنَّه منصوبٌ بفعل منصوبٌ بفعل مقدَّر، والتقدير فيه : ضربتُ زيداً ضربته. أمَّا الكوفيون فاحتجّوا بأن قالوَا :إنَّما قلنا إنَّه منصوبٌ بالفعل الواقع على الهاء ،وذلك لأنَّ المكْنِيَّ—الذي هو الهاء العائد- هو الأول في المعنى، فينبغي أن يكون منصوباً به، كما قالوا (أكرمتُ أباك زيْداً) و(ضربتُ أخاك عمراً)، وأمَّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنَّما قُلْنا إنَّه منصوبٌ بفعل مقدَّرٍ وذلك في الذي ظهر دلالة عليه، فجاز إضمارُه استغناءً، بالفعل الظاهر

[1]الزركشي، البرهان، 207/3.

[2]ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، م2،ص639.

عنه، كما لو كان متأخراً ، وقبله ما يدل عليه)[1]،ومما جاء في القرآن الكريم منصوباً على الاشتغال قُدِّر له فعل قولهتعالى:

﴿ فَقَالُوٓاْ أَبَشَرٗا مِّنَّا وَٰحِدٗا نَّتَّبِعُهُۥٓ إِنَّآ إِذٗا لَّفِي ضَلَٰلٖ وَسُعُرٍ ﴿٢٤﴾ ﴾[القمر: 24]، و(التقدير﴿ أَبَشَرٗا ﴾أي أنتبع بشراً، ويقرأ أبشرٌ بالرفع على الابتداء وليست من القراءة الأربعة عشر)[2].

ومما جاءت عليه دلالة هذه الآية هو(الإخبار عن ثمود أنّهم كذبوا رسولهم صالحاً فقالوا خبنا وخسرنا إنْ سلمنا كلّنا قيادنا لواحد منّا)[3].

وجاء في قوله تعالى﴿ ثُمَّ قَفَّيۡنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم بِرُسُلِنَا وَقَفَّيۡنَا بِعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَ وَءَاتَيۡنَٰهُ ٱلۡإِنجِيلَ وَجَعَلۡنَا فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ رَأۡفَةٗ وَرَحۡمَةٗ وَرَهۡبَانِيَّةً ٱبۡتَدَعُوهَا مَا كَتَبۡنَٰهَا عَلَيۡهِمۡ إِلَّا ٱبۡتِغَآءَ رِضۡوَٰنِ ٱللَّهِ فَمَا رَعَوۡهَا حَقَّ رِعَايَتِهَاۖ فَـَٔاتَيۡنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنۡهُمۡ أَجۡرَهُمۡۖ وَكَثِيرٞ مِّنۡهُمۡ فَٰسِقُونَ ﴾[الحديد: 27]فـ(رهبانية فيها وجهان أنها منصوبة بفعل مقدرة يفسره الظاهر وإلى هذا الإعراب نحا الزمخشري ،وأبو علي الفارسي ،و المعتزلة)[4]و(هذا التوجه الإعرابي ينسب للمعتزلة ويفضي إلى أن تكون "رهبانية" من ابتداع القوم وليست من جعل الله فيهم وهذا بل هي من خلق العباد وجعلهم ، وأنَّ الله لو جعل الرهبانية في قلوبهم لا يمكن أنْ يخرجوا عن لوازمها ، والآيه تدلّ على أنَّهم ما قاموا بهذه اللَّوازم)[5]،وبذلك يُبين التوجه الإعرابي عن دلالة تحدِّدُ المقاصد العقيدية للمفسِّر.

[1]ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص77.

[2]العكبري، التبيان ،430/2.

[3]ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، 475/6.

[4]محيي الدين الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، م7، 439/27.

[5]ينظر محمد بن عبد الله بن حمد بن السيف، الأثرالعقيدي في تعدد التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم ،م599/2.

د- تقدير العامل في المفعول المطلق:

يحذف عامل المفعول المطلق في التركيب وهذا ما ذهب إليه النُّحاة ومنهم ابن مالك فقال بحذفه جوازاً ووجوباً ؛ مع منعه لحذف عامل المفعول المطلق إذا كان مصدراً مؤكدًّ:

وحذفُ عاملِ المؤكَّدِ امتَنَعْ وفي سِواه لدليلٍ مُتَّسِعْ[1]

(فالمصدر المؤكدَّ لا يجوز حذف عامله : لأنَّه مَسُوق لتقرير عاملة وتقويمية ، والحذف مناف لذلك، وأما غير المؤكد فيحذف للدلالة عليه :جوازاً ووجوباً)[2]ومن الأمثلة التي أوردها ابن مالكعن الحذف الجائز هي (كقولك (سير زيدٍ) لمن قال : أي سير سرت ، و(ضربتين) لمن قال كم ضربت زيداً ؟ والتقدير : سرت سير زيدٍ ، وضربته ضربتين)[3]ومن الحذف الواجب في عامل المفعول المطلق عدَّدَ ابن عقيل في شرحه على الألفية ستة مواضع:

- (إذا وقع المصدر بدلا من فعله وهو مَقيسٌ في الأمر والنّهي.
- إذا وقع تفضيلاً لعاقبةِ ما تقدَّمه.
- إذا ناب المصدر عن فعل استند لاسم عين،أي أُخبِر به عنه وكان المصدر مكرَّرًا أو محصورا.
- إذا كان المصدر مُؤكِّدًا لنفسه مُؤكِّدا لغيره.
- إذا قُصِد به التشبيه بعد جملةٍ مُشتَمِلة على فاعلِ المصدر في المعنى)[4].

ومِمَّاجاء في الذكر الحكيم شاهدا على حذف عامل المفعول المطلق وهو مُقدَّرٌ،

قولهتعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ ﴾[البقرة: 83]

---

[1]ابن مالك، ألفية ابن مالك، ص60.

[2]ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 175/2.

[3]المصدر نفسه، 175/2.

[4]المصدر نفسه، 177/2 ومابعدها.

ف (﴿إِحْسَانًا﴾مصدر أي: وقلنا أحسنوا بالوالدين إحسانا)[1] وقد قدره الزمخشري (وتحسنونا بالوالدين إحسانا أو أحسنوا)[2]وفي قوله تعالى :

﴿ سُنَّةَ مَن قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِن رُّسُلِنَا وَلَا تَجِدُ لِسُنَّتِنَا تَحْوِيلًا ﴾[الإسراء: 77]ف(سنة نصب على المصدر ، ومعنى الآية الإخبار أنَّسنَّةالله تعالى في الأمم الخالية وعادتهأنها إذا أخرجت نبيها من بين أظهرها نالها العذاب واستأصلها الهلاك فلم تلبث بعده إلا قليلا)[3] وفي شاهد آخر يقول عز وجل :﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّواْ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ۚ ذَٰلِكَ وَلَوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَٱنتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَاْ بَعْضَكُم بِبَعْضٍ ۗ وَٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعْمَٰلَهُمْ ﴾[محمد: 4]وفيها ((ضَرْبَ) منصوب بالفعل النالصب للمصدر وقيل هو منصوب بنفس المصدر لنيابته عن العامل فيه ، وهذا هو الصحيح، ويدل على ذلك قوله ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ ﴾وهو إضافة المصدر للمفعول، ولو لم يكن معمولا له ما جازت إضافته إليه وضرب الرقاب عبارة عن القتل، ولما كان القتل للإنسان أكثر ما يكون بضرب رقبته عبّر بذلك عن القتل، ولا يُراد خصوصية الرقاب فإنّه لا يكاد تتأتى حالة الحرب أن تضرب الرقاب)[4]،وفي نفس الآية يُقَدر حذف عامل للمصدر المنصوب﴿ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً ﴾(والمصدر بدل من اللفظ بفعله أي تمنون عليهم بإطلاقهم من غير شيء أو تفادونهم بمال أو أسرى مسلمين)[5].

هـ- تقدير العامل في الحال :

جاء في ألفية ابن مالك :

وَ الحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمِلْ وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُصِلْ[6]

---

[1] العكبري، التبيان، 72/1.

[2] الزمخشري، الكشاف، ج1، دار الكتاب، ط3، لبنان، 1987م، ص159.

[3] ابن عطية، المحرر الوجيز،477/3.

[4] أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 74/8.

[5] الجلالين، تفسير الجلالين، ص671.

[6] ابن مالك، ألفيته، ص 72.

(وبذلك يكون حذف عامل الحال جوازا أو وجوبا، فمثال ماحذف جوازا أن يقال: (كيف جئت)فتقول:(راكباً) تقديره (جئت راكباً))[1].

ومنه قوله تعالى:﴿ أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝٣ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ ۝٤ ﴾ [القيامة3-4]

(فـ﴿ بَلَىٰ ﴾ أوجبت مابعد النفي وهو الجمع وكأنه قيل بل يجمعها ، وفي قوله﴿ قَٰدِرِينَ ﴾رأيٌمشهورٌ وهو أنها حال من الضمير في نجمع ،أي نجمع العظام قادرين على تأليفها جميعا وإعادتها إلى التركيب الأول)[2].

وذهب بن مالك (أن الحال تحذف وجوبا إذا كانت مؤكدة لمضمون الجملة)[3]، والشاهد على ذلك قوله تعالى:

﴿ وَٱلَّذِيٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ هُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ بِعِبَادِهِۦ لَخَبِيرٌۢ بَصِيرٌ ﴾[فاطر:31]

فـ(مصدقا حال مؤكدة و العمل فيها محذوف وجوبا)[4] وقد جاء في الصفوة الصفية :

وَ الحَالُ قَدْ تَكُونُ تَأْكِيداَ كَمَا قال :هُوَ الحَقُّ مُصَدِّقاً لِمَاَ[5]

والنظم اتخذ من الآية شاهدا على هذه الحال فالحال المؤكدة لها خواص تختص بها فمنها أنهالازمة منتقلة ومنها أن معناها يفهم قبل ذكرها لدلالة الجملة التي قبلها عليهافحذف عامل الحال (جاء حذف وجوب لما دل عليه في مضمون الجملة ومثاله قوله تعالى:﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا۟ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا۟ نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ۗ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ۝٩١ ﴾[البقرة: 91]، فالحال﴿ مُصَدِّقًا ﴾ جمعت الشروط الثلاثة ؛اللزوم غير المنتقل لأنَّ الحقَّ لاينتقل على تصديقه لما صدقه، وهو معلوم قبل ذكره لأنَّ الحقَّ لا يكون إلا

[1] ينظر ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 283/2.

[2] ينظر الرازي ، التفسير الكبير، 217/30.

[3] ينظر ابن عقيل، المصدر نفسه، 283/2.

[4] جميل أحمد ظفر، النحو القرآني، ص367.

[5] النيلي،الصفوة الصفية في شرح الدُّرّة الألفية، ج1، تح: محمد بن سالم العميري،جامعة ام القرى،ط1، المملكة العربية السعودية، 1420هـ،ص495.

مصدقا لما معهم من الحقِ لا من غيره، و الذي معهم هو ذكر نُبوَّة محمدﷺ وذلك حق فلا يكون الحق إلا مصدقا لذلك، فقد علم التصديق من قوله وهو الحق قبل ذكره)[1].

و- تقدير فعل الشرط:

(مما ذكره بعض النحاة أن فعل الشرط يحذف إذا فسر بمثله وذلك كثير مع (إنْ) و(إذْ) وقليل مع غيرها)[2]ومن الشواهد القرآنية التي فيها هذا الحذف مع (إنْ) :

قوله تعالى : ﴿ إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ هَلَكَ لَيۡسَ لَهُۥ وَلَدٞ وَلَهُۥٓ أُخۡتٞ فَلَهَا نِصۡفُ مَا تَرَكَۚ ﴾[النساء: 176]، وفي قوله تعالى :قَالَ تَعَالَى: أَعُوذُ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴿ وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبۡلِغۡهُ مَأۡمَنَهُۥۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَوۡمٞ لَّا يَعۡلَمُونَ ٦ ﴾[التوبة: 6]

(ففعل الشرط محذوف يدل عليه سياق المقال للآية ، فـ"أحدٌ" مرتفع بفعل الشرط مضمر يفسره الظاهر،تقديره وإن استجارك أحد استجارك، ولا يرتفع بالابتداء لأنَّ الشرط يقتضى الفعل)[3].

ز- تقدير جواب الشرط:

يحذف جواب الشرط إذا دل تعليه دليل و حاصله أن يستوفي المخاطب المعنى ففي الألفية :

وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنِ جَوَابٍ قَدْ عُلِمْ وَ العَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنِ المَعْنَى فُهِمْ[4]

(فجواز حذفه ارتبط بوجود دليل نحو (أنت ظالم إن فعلت) فحذف جواب الشرط لدلالة (أنت ظالم) عليه و التقدير :(أنت ظالمٌ إنْ فعلت فأنت ظالم) وهذا كثير في لسانهم)[5] ومن شواهد ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى:﴿ وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيۡكَ إِعۡرَاضُهُمۡ فَإِنِ ٱسۡتَطَعۡتَ أَن تَبۡتَغِيَ نَفَقٗا فِي ٱلۡأَرۡضِ أَوۡ سُلَّمٗا فِي ٱلسَّمَآءِ فَتَأۡتِيَهُم بِـَٔايَةٖۚ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمۡ عَلَى ٱلۡهُدَىٰۚ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡجَٰهِلِينَ ﴾[الأنعام: 35] ،

---

[1]النيلي، الصفوة الصفية في شرح الدُّرّة الألفية، 495/1.

[2]ينظر جميل أحمد ظفر، النحو القرآني، ص72.

[3]ينظر محيي الدين الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، م3، 183/9.

[4]ابن مالك، ألفيته، ص136.

[5]ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 42/4.

فالشرط الثاني جواب الأول، وجواب الشرط الثاني محذوف، تقديره:فافعل،وحذِف لظهور معناه وطول الكلام)[1]،وحذف جواب الشرط بعد "إذا"فيقوله تعالى:

﴿ وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ رَبَّهُمۡ إِلَى ٱلۡجَنَّةِ زُمَرًاۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمۡ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ طِبۡتُمۡ فَٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ ﴾[الزمر:73](وجواب "إذا" محذوف تقديره بعد قوله:﴿ خَٰلِدِينَ ﴾ "فيها سعدوا"،والواوفيقوله﴿ وَفُتِحَتۡ ﴾مؤذنةبأنها قد فتحت قبل وصولهم إليها، وقالت فرقة:هي زائدة)[2]، وعن هذا يقول سيبويه سألت الخليل فقال:«إنَّ العرب قد تترك في مثل هذا الخبر (الجواب)،في كلامهم،لعلمالمخبَرِلأيّ شيء وُضع هذا الكلام»[3]،ولابن كثير في دلالة الآية قول مفاده أنّ الله سبحانه:« لم يذكر الجوب ههنا،وتقديره :حتى إذاجاؤوها وكانت هذه الأمور من فتح الأبواب لهم إكراما وتعظيما وتلقتهم الملائكة الخزنة البشارة والسلام والثناء كما تلقّى الزبانية الكفرة بالتثريب والتأنيب ،فتقديره:إذا كان سعدوا وطابوا وسرُّوا وفرحوا بقدر مايكون لهم فيه نعيم،وإذاحذف الجواب ههنا ذهب الذهن كل مذهب في الرجاء والأمل)[4].

ثالثا– تقدير الحرف :

جاء الحرف قسيما ثالثا لكلٍّ من الاسم والفعل والنحاة في تقسيمهم يبنون ذلك على معايير، ويقدمون بذلك الاسم على الفعل والفعل على الحرف،وهو ماذهب ،إليه ابن الأنباري في قوله: «فإن قيل: فلِمَ قُدِّم الاسم على الفعل،والفعل على الحرف ؟قيل:إنّما قُدِّم الاسم على الفعل لأنه الأصل ويستغني بنفسه عن الفعل نحو: زيد قائم، وأخّر الفعلعن الاسم لأنّه فرع عليه لا يستغني عنه فلمّا كان الاسم هو الأصل ويستغني عن الفعل، والفعل فرع عليه ومفتقرإليه، كان الاسم مُقَدَّما عليه ،وإنما قدّم الفعل على الحرف لأنَّ الفعل يفيد مع الاسم نحو:قامزيد،وأخّرالحرف عن الفعل لأنه لايفيد مع اسم واحد لأنّك لو قلت :بزيد أو لزيد من غير أن تُعلِّق الحرف بشيء لم يكن مفيدا...»[5]

---

[1] العكبري، التبيان، 103/2.

[2] ابن عطية، المحرر الوجيز،543/4.

[3] سيبويه، الكتاب،103/3.

[4] ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، 115/6.

[5] ابن الأنباري، أسرارالعربية، تح: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، سوريا،(دت)، ص17.

وللحرف معان تعرَّض لها النحاة،ومنهم من خصّها بتصانيف منهم "المرادي" في كتابه "الجنى الداني" وهو يقول عن جملة معانيه:«ذكر بعض النحويين للحرف نحوا من خمسين معنى،وزاد غير معان أخر(...) وهذه المعانيالمشار إليها يرجع غالبها إلى خمسة أقسام:معنىً في الاسمخاصة كالتعريف،ومعنىً في الفعل خاصة كالتنفيس، ومعنًى في الجملة كالنفي والتوكيد والربط بين مفردين كالعطف،في نحو:جاء زيدٌ وعمرو، والربط بين الجملتين، كالعطف في نحو :جاء زيدٌ و ذهب عمرو»[1].

(وتقدير حذف حرف الجرّ يشيع في التنزيل في مواضع كثيرة منها)[2]:

أ- تقدير حرف الباء:

في قوله تعالى: ﴿ يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُل لَّا تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُم بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾[الحجرات: 17]، (وفيها تقدير الباء في أنْ وما في حيِّزها نُصب بنزع الخافض وإسلامكم أيضا، والتركيب "بأنْ أسلموا" ،ومعنى هذه الآية :أنّ الأعرَاب كانوا يمُّون على الرّسولﷺبإسلامهم ومتابعتهم ونصرتهم)[3]وعن حرف الجر "الباء" يقول ابن هشام:«يكثر ويطَّرد مع أنْ وأنَّ»[4].

ب- تقدير همزة الاستفهام:

ومن الشواهد القرآنية التي ورد فيها حذف همزةالاستفهام وقُدِّرت فيقوله تعالى:

﴿ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَا كَوْكَبًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ ﴾[الأنعام: 76]

(أي هذا ربِّي)[5]، وعلى هذاتكون(استفامية على جهة الإنكار حُذف منها الهمزة)[6]

---

[1]المرادي، الجنى الدانيفي حروف المباني، تح:فخر الدين قباوة، دار الكتاب العلمية، ط1،لبنان،1992م، ص25.

[2]ينظر عبد الفتاح أحمد الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم، 702/1.

[3]ينظر محيي الدين الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، م7، 261/26.

[4]ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، 485/6.

[5]العكبري،التبيان،381/1.

[6]أبوحيانالأندلسي،البحر المحيط،171/4.

وقدجاء هذا الأسلوب في كلام العرب، كمافي قول عمربن أبي ربيعة:

بدَا لي منها مِعصَمٌ حين جمَّرتْ وكفٌّ خضيبٌ زُيِّنت ببنان

فوالله ما أدري وإن كنتُ دارِيا بسبعٍ رمَيْنَ الجمر أم بثمانٍ[1]

والتقدير : (أبسبع)[2]

وكقول الكُميت:

طرِبتُ وما شوقًا إلى البِيضِ أطربُ ولا لعبًا منِّي وذو الشَّيب يلعبُ[3]

(أراد: أوَ ذو الشيب يلعب ؟)[4]

ج–تقدير قد :

(تدخل على الماضي بشرط أن يكون وعلى المضارع بشرط تجرده من جازم وناصب وحرف تنفيس ، واختلفت عبارات النحويين في معنى "قد"فقيل: هي حرف توقع ، وقيل : حرف تقريب)[5]ومن الشواهد القرآنية على حذف قد

قوله تعالى :﴿ قَالُوٓاْ أَنُؤۡمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلۡأَرۡذَلُونَ ﴾[الشعراء 111](أي وقد اتبعك ؛ لأن الماضي لا يقع موقع الحال إلا و"قد" معه ظاهرة أو مقدرة)[6]. وفي موضع آخر من القرآن الكريم جاء تقدير قد في قوله تعالى :﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوۡمِۭ بَيۡنَكُمۡ وَبَيۡنَهُم مِّيثَٰقٌ أَوۡ جَآءُوكُمۡ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ أَن يُقَٰتِلُوكُمۡ أَوۡ يُقَٰتِلُواْ قَوۡمَهُمۡۚ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَسَلَّطَهُمۡ عَلَيۡكُمۡ فَلَقَٰتَلُوكُمۡۚ فَإِنِ ٱعۡتَزَلُوكُمۡ فَلَمۡ يُقَٰتِلُوكُمۡ وَأَلۡقَوۡاْ إِلَيۡكُمُ ٱلسَّلَمَ فَمَا جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمۡ عَلَيۡهِمۡ سَبِيلٗا ﴾[النساء: 90].

وذلك ("حصرت صدورهم"في موضع الحال بإضمار قد)[7].

---

[1] رُوِي البيت الثاني :**فوالله ما أدري وإنِّي لحاسبٌ بسبعٍ رميْتُ الجَمْر اَمْ بثَمَانِ** . محمد محيي الدين عبد الحميد، شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزومي، مطبعة السعادة، ط2، مصر، 1960م، ص265-266.ومغني اللبيب75/1.

[2] ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،75/1.

[3] الكميت بن زيد الأسدي، ديوانه، تح: محمد نبيل ظريفي، دار صادر، لبنان، 2000م، ص512.

[4] ابن هشام، المصدر نفسه ، 76/1.

[5] المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص 254.

[6] الزركشي، البرهان، 214/3.

[7] الزمخشري ، الكشاف،ج1، دار الكتاب العربي،ط3،لبنان،1987م،ص547.

د- تقدير لو:

يقدّر حذف "لو"فيقوله تعالى :﴿ مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٩١﴾ ﴾[المؤمنون: 91]

وجاء معنى الآية مُظهِرا للتقدير (فالشرط محذوف تقديره: " ولو كان معه آلهة " وإنما حذف لدلالة قوله: ﴿وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍۚ ﴾)[1]، وفي تقدير للو في الآية الكريمة قال تعالى:

﴿ وَمَا كُنتَ تَتْلُوا۟ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَۖ إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴾[العنكبوت: 48] أي (لو كان كذلك لارتاب المبطلون)[2]، يقول ابن عطية في دلالة الآية :«أنّ مما يقوي نزول هذا القرآن من عند الله أن محمدا ﷺجاء به في غاية الإعجاز والطول والتضمن للغيوب وغير ذلك وهو أمّي لا يقرأ ولا يكتب ولا يتلو كتابا ولا يخط حرفا ولا سبيل له إلى العلم، فإنَّه لو كان ممن يقرأ "لارتاب المبطلون"»[3].

هـ- تقدير الواو:

ويأتي حذفها (لقصد بلاغي ، فإن في إثباتها تغاير المتعاطفين؛ فإذا حذفت أشعرَ بأن الكل كالواحد)[4]كقوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا۟ مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَآءُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ وَمَا تُخْفِى صُدُورُهُمْ أَكْبَرُۚ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ ٱلْءَايَٰتِۖ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ ﴾[آل عمران: 118]والتقدير (ولا يألونكم خبالا)[5].

---

[1] أبو حيان الأندلسي ، البحر المحيط، 386/6.

[2]الزركشي، البرهان ،214/3.

[3] ابن عطية ، المحرر الوجيز،322/4.

[4] الزركشي، المصدر نفسه،210/3.

[5]الزركشي، البرهان ، 210/3.

و–تقدير مِنْ:

ويقع حذفها في القرآن ومن الآيات التي جاءت محذوفة فيها وقدرت

قوله تعالى:﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا لِّمِيقَٰتِنَاۖ فَلَمَّآ أَخَذَتۡهُمُ ٱلرَّجۡفَةُ قَالَ رَبِّ لَوۡ شِئۡتَ أَهۡلَكۡتَهُم مِّن قَبۡلُ وَإِيَّيَۖ أَتُهۡلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَّآۖ إِنۡ هِيَ إِلَّا فِتۡنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَآءُ وَتَهۡدِي مَن تَشَآءُۖ أَنتَ وَلِيُّنَا فَٱغۡفِرۡ لَنَا وَٱرۡحَمۡنَاۖ وَأَنتَ خَيۡرُ ٱلۡغَٰفِرِينَ ﴾ [الأعراف: 155](والشاهد فيها هو "قومَه" التي نصبت بنزع الخافض وهو حرف الجر "مِنْ")[1] وتفسير هذه الآية (أن الله أمر سيدنا موسى عليه السلام أن يختار من قومه سبعين رجلا ...)[2]وفي الفعل **اخترت** دلالة يذكرها ابن قيم الجوزية يقول :«اخترتُ أصله أن يتعدى بحرف الجرّ وهو (من) لأنه يتضمن إخراج شيء من شيء وجاء محذوفا في قوله تعالى ﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ ﴾لتضمُّن الفعل معنى فعل غير متعدّ كأنه نخَل قومه وميّزهم وسبرهم ، ونحو ذلك »[3]

ز– تقدير حرف النداء "يا":

(يجوز حذف حرف النداء إذا كان "يا" دون غيرها من حروف النداء)[4] كما في

قوله تعالى:﴿ وَلَقَدۡ فَتَنَّا قَبۡلَهُمۡ قَوۡمَ فِرۡعَوۡنَ وَجَآءَهُمۡ رَسُولٞ كَرِيمٌ ١٧ أَنۡ أَدُّوٓاْ إِلَيَّ عِبَادَ ٱللَّهِۖ إِنِّي لَكُمۡ رَسُولٌ أَمِينٞ ﴾[الدخان: 17-18](فعبادَ: منادى منصوب وحرف النداء محذوف ومفعول" أدّوا"محذوف تقديره "أدُّوا الطاعة يا عباد الله")[5]، ومن دلالة حذف حرف النداء في الذكر الحكيم هو سياق التكريم وشاهده قوله تعالى :﴿ قَالُوٓاْ أَتَعۡجَبِينَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِۖ رَحۡمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ عَلَيۡكُمۡ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِۚ إِنَّهُۥ حَمِيدٞ مَّجِيدٞ ﴾ [هود: 73]. (فـ"أهل البيت " نصِب على النداء أو على الاختصاص لأن " أهل البيت"

[1] محيي الدين درويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه،م9،54/3.

[2] ابن كثير ، تفسير ابن كثير، 226/3.

[3] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد ، ج2، المكتبة العصرية، لبنان، 2003، ص68.

[4] جميل أحمد ظفر، النحو القرآني، ص390.

[5]المرجع نفسه، ص390.

مدحٌ لهم)[1]، (وإلى ذلك اشار الملائكة وأرادوا أنّ هذه وأمثالها ممَّا يكرمكم ربّ العزة ويخصكم بالإنعام به يا أهل بيت النبوة)[2]ويأتي حذف حرف النداء في سياق الدعاء كما فيقوله تعالى :

﴿ رَبِّ ٱجۡعَلۡنِي مُقِيمَ ٱلصَّلَوٰةِ وَمِن ذُرِّيَّتِيۚ رَبَّنَا وَتَقَبَّلۡ دُعَآءِ ﴿٤٠﴾ ﴾[إبراهيم: 40]. على تقدير "ياربِّ" وقد ورد ذكرها في القرآن في عدة مواطن كما في قوله تعالى :

﴿ وَقَالَ ٱلرَّسُولُ يَٰرَبِّ إِنَّ قَوۡمِي ٱتَّخَذُواْ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانَ مَهۡجُورٗا ﴿٣٠﴾ ﴾[الفرقان:30]

ح–تقدير لا النافية:

(ذهب ابن هشام إلى أن هذا الحذف يطّرد في جواب القسم إذا كان المنفي مضارعا)[3]، نحو: ﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ ﴾[يوسف: 85]. ("تفتأ" أراد "لاتفتأ" فحذف حرف النفي لأنه لا يلتبس بالإثبات لأنه لو كان إثباتا لم يكن بُدُّ من اللام والنون)[4].

ط–تقدير حرف الفاء:

ومما جاء في الفاء أنها تكون فاء جواب الشرط يقول ابن هشام عن حذفها :«وهو مختص بالضّرورة »[5]كقول الشاعر:

مَنْ يَفعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرُ بِالشَّرِ عِندَ اللهِ مِثْلاَنِ[6]

ومن أمثلة حذفها في القرآن الكريمقوله تعالى :

﴿ وَلَا تَأۡكُلُواْ مِمَّا لَمۡ يُذۡكَرِ ٱسۡمُ ٱللَّهِ عَلَيۡهِ وَإِنَّهُۥ لَفِسۡقٞۗ وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوۡلِيَآئِهِمۡ لِيُجَٰدِلُوكُمۡۖ وَإِنۡ أَطَعۡتُمُوهُمۡ إِنَّكُمۡ لَمُشۡرِكُونَ ﴾[الأنعام: 121]. (فحذف الفاء من جواب الشرط وهو حسن

---

[1] ينظر الزمخشري ، الكشاف،ج2، دار الكتاب العربي، ط3،لبنان، 1987م، ص411.

[2] الرازي، التفسير الكبير، 245/5.

[3] ينظر ابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، 475/6.

[4] الزمخشري ،المصدر نفسه ،498/2.

[5] ابن هشام ، المصدر نفسه، 470/6.

[6]البيت لعبد الرحمان بن حسان بن ثابت رضي الله عنهما،وقيل منسوب لأبيه حسان بن ثابت.ينظر البغدادي ،خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب،تح:عبد السلام هارون،ج8،مكتبة الخانجي،ط4،مصر،2000م،ص51.والكتاب64/3-65.

إذا كان الشرط بلفظ الماضي وهو هنا كذلك ، وهو قوله : ﴿وَإِنۡ أَطَعۡتُمُوهُمۡ﴾)[1]، (ومن ذلك قراءة طلحة بن سليمان الشاذة)[2]:﴿ أَيۡنَمَا تَكُونُواْ يُدۡرِككُّمُ ٱلۡمَوۡتُ وَلَوۡ كُنتُمۡ فِي بُرُوجٖ مُّشَيَّدَةٖۗ وَإِن تُصِبۡهُمۡ حَسَنَةٞ يَقُولُواْ هَٰذِهِۦ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِۖ وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةٞ يَقُولُواْ هَٰذِهِۦ مِنۡ عِندِكَۚ قُلۡ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِۖ فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلۡقَوۡمِ لَا يَكَادُونَ يَفۡقَهُونَ حَدِيثٗا ٧٨ ﴾[النساء: 78]. (برفع الكافرين أي : فهو يُدرْكُم)[3] وتأتي الفاء عاطفة مقدرة في الآية ﴿ وَإِذۡ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوۡمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تَذۡبَحُواْ بَقَرَةٗۖ قَالُوٓاْ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوٗاۖ قَالَ أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنۡ أَكُونَ مِنَ ٱلۡجَٰهِلِينَ ٦٧ ﴾[البقرة: 67]. تقديره (فقال أعوذ بالله)[4].

ي–تقدير أَنْ المضمرة:

(وتأتي ناصبة للفعل المضارع مضمرة جوازالا وجوبا بعد أربعة أحرف وهي: الفاء، ثم، الواو، أو، وذلك إذا عُطفن على اسم صريح)[5]، وعن قول ابن هشام ("إذا عطفن على اسم صريح وذلك لاحترازه من الاسم غير لصريح فإضمار أنّ هناك واجب لا جائز وأتى بشاهد عن ذلك في قوله: (ما تأتنا فتحدثنا) فإن العطف فيه وإن كان على اسم متقدم فإنا قد قدمناالتقدير ما يكون منك إتيان فحديث ، وهذا الاسم ليس بصريح)[6]، ومثال ذلك من القرآن الكريم عن إضمار " أن" بعد " الواو" قوله تعالى:

﴿ أَمۡ حَسِبۡتُمۡ أَن تَدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ وَلَمَّا يَعۡلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمۡ وَيَعۡلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾[آل عمران: 142].

(وفي : "ويعلمَ" وجهان أحدها : أن يكون منصوبا ب(أن)مضمرةعلى حدّ قول البصريين)[7].

(والواو جاءت بمعنى الجمع كقولك : لا تأكل السمك وتشرب اللّبن)[8]وهذا ما أورده صاحب

---

[1] ينظر العكبري ، التبيان ، 400/1.

[2] عبد الفتاح أحمد الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم، 189/1.

[3] المرجع نفسه، 189/1.

[4] الزركشي ، البرهان، 212/3.

[5] ينظر ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، دار الطلائع ، مصر ، 2004، ص322.

[6] ينظر المصدر نفسه، ص335.

[7] عبد الفتاح أحمد الحموز، المرجع نفسه، 757/1.

[8] ينظر الزمخشري الكشاف ،ج1،دار الكتاب العربي،ط3،لبنان، 1987م، ص421.

الكشاف .ومن شواهد اللغة على مجيء أنْ مضمرة بعد الواو قول الشاعر :

لَلُبْسِ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ[1]

والشاهد في ذلك (" تقرَّ " فعل مضارع منصوب بأنْ مضمرة جوازا بعد الواو العاطفة على اسم خالص من التقدير بالفعل ، " عيني " فاعل تقرّ) [2]وتأتي أنْ مضمرة بعد الفاء في قوله تعالى :

﴿ وَلَئِنْ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِّنَ ٱللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَن لَّمْ تَكُنۢ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُۥ مَوَدَّةٌ يَٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾[النساء: 73].("فأفوزَ " الفاء هي السببية وأفوزَ فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد الفاء) [3]، وعن دلالة الآية يقول الألوسي «لأنْ لا يُتوهم من مطلع كلامه أنَّ تمنيه المعية للنصرة والمظاهرة حسبما يقتضيه ما في البين من المودة بل هو للحرص على حطام الدنيا كما ينطق به آخره فإن الفوز العظيم الذي عناه هو ذلك ، وليس إثبات المودَّة في البيْن بطريق التَّحقيق بل بطريق التَّهكم ، وقيل : الجملة التشبيهية حال من ضمير "يقولن "أي ليقولن : مشبها بمن لا مودة بينكم وبينه حيث لم يتمنّ نصرتكم ومظاهرتكم ...»[4]ونصب المضارع بعد (أو) قليل في التنزيل ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَٰلِمُونَ ﴿١٢٨﴾ ﴾[آل عمران: 128](وفي أو تخريج بمعنى (إلا أَنْ))[5]، (فينتصب الفعل بعدها بأن مضمرة) [6]، وتأتي أنْ مضمرة بعد ثمّ(ومن ذلك قراءة الحسن الشاذة : ﴿ وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ ﴾ [النساء: 100].بنصب "يُدركَه " بإضمار أنْ بعد " ثمّ" وهي مسألة بابها الشِّعر عند ابن جني لا القرآن والقول نفسه مع الزمخشري)[7].

---

[1]البيت لميسون بنت بحدل الكلبية،ينظر البغدادي خزانة الأدب،503/8.

[2]المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، ج4، تح: عبد الرحمان علي سليمان ، دار الفكر العربي ، ط1، 2001، ص1261.

[3]محيي الدين الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، م2، 60/5.

[4]الألوسي، روح المعاني ، 80/5.

[5] العكبري ، التبيان، 232/1.

[6]عبد الفتاح أحمد الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم ، 758/1.

[7]المرجع نفسه، 760/1.

ومثال ذلك إضمار "أنْ " بعد "ثم"فيقولالشاعر:

إنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكًا ثُمَّ أَعْقِلَهُ كالثَّوْرِ يُضربُ لمَّا عَافَتِ البَقر[1]

والشاهد في ذلك قوله ("أعقلَه" حيث نصب بعد ثم العاطفة بأنْ مُضمرة جوازا)[2]، وجاءت أنْ مُضمرة بعد حروف أخرى كلام التعليل أو لام كي (ومن ذلك قراءة الأعمش* ﴿ وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ﴾[المدثر: 6].بالنصب بأنْ مُضمرة بعد لام كي المُتَوهَّم وجودها كأنه قال : ولا تمنن لتستكثر ، ويؤيده قراءة ابن مسعود : ولا تمنن أن تستكثرَ ، وقال الكسائي «فإذا حذف أن رُفع وكان المعنى واحدا»)[3].

[1]البيت لأنس بن مُدرك بن كعب الأَكْلُبِي الخثعمي أبوسفيان؛شاعر وفارس كان سيِّد خثعم في الجاهلية وفارسها وأدرك الإسلام فأسلم (ت35هـ)، ينظر الزركلي، الأعلام25/2.والميداني، مجمع الأمثال،142/2. والبغدادي، خزانة الأدب، 91/3.

[2]المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، 1262/4.

*الأعمش:سليمان بن مِهران الإمام العلم ، أبو محمد الأسدي الكاهلي(ت 148هـ).ينظر الذهبي، طبقات القراء،46/1.

[3]التواتي بن التواتي ، القراءات القرآنية وأثرها في النحو العربي والفقه الإسلامي ، دار الوعي للنشر والتوزيع ، الجزائر، (د ت) ، ص548.

الفصل الثاني :

نظرية العامل والتقدير النحوي

أولا- تعريف العامل

ثانيا- أنواع العوامل

ثالثا- نظريات تفسير العمل

رابعا- أثر نظرية العامل في التقدير قديما وحديثا

1-القدامى

2- المحدثون

خامسا- نظرية القرائن بديلا عن نظرية العامل في فهم التقدير

أ- القرائن عند تمام حسان

ب- القرائن تغني عن العامل

ج- تضافر القرائن في تقدير المحذوف

شغلت قضية العامل القدامى والمحدَثين وكانت من بين أكثر النظريات النحوية جدلا، حتى صارت مدار النحو وعلَلَهُ وتخريجاتِ قواعده .

أولا : تعريف العامل

العامل عند النحاة هو (ما أوْجبَ كوْن آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب)[1]، فتفسير الإعراب هو ما يُحدِثُه العامل من أثر في التركيب، يتجلّى في العلامة على أواخر الكلمة، (ويردُّ النحاة العمل في أقسام الكلم إلى الأفعال أصالةً وإلى الأسماء والحروف فرعا، فما وُجدَ من الأسماء والحروف عاملا ينبغي أن يُسأَل عن الموجبِ لعمله)[2]. وقد تكثَّر النحاة قديما في الكلام عن العامل لما داخل هذه المسألة من تعليلات يراها المتتبعون لمسار النحو* مصدرها الفلسفة وعلم الكلام والخوض في العلل ومُوجِبات الوُجود ، حتى صار (العمل من العامل بمنزلة الحُكم من العلَّة، وكلُّ حرف اختصَّ بشيء ولم يُنزَّل بمنزلة الجزء منه فإنه يعمل)[3].

ثانيا: أنواع العوامل

قسم النحاة العوامل إلى :

1- عوامل لفظية :

وهي عند النحاة ما يُلفظُ به، ففي " العوامل المائة" جاء تعريفها (أنَّها ما تُعرَف بالجنَان؛ أي بالقلب وتُتَلفَّظ باللِّسان، كمَنْ وإلى، في قولك: سِرت من البصرة إلى الكوفة، فإنَّ من وإلى عاملان لفظيان يُعرَفان بالقلب ويُتلفّظان باللِّسان)[4]، وقد قسَّمها أهلُ الصِّناعة إلى قسمين : سمَاعية وقيَاسية.

---

[1] الجرجاني، التعريفات، ص161.

[2] الكفوي، الكليات، ص616.

*من الكتب التي تتبعت مسار وتطور النحو العربي "نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة" لمحمد الطنطاوي ، ومؤلفات المدارس النحوية لشوقي ضيف ، وخديجة الحديثي، وإبراهيم السامرائي .

[3] المصدر نفسه، ص616.

[4] عبد القاهر الجرجاني، العوامل المئة النحوية في أصول العربية ، تح: البدراوي زهران، دار المعارف، ط2، مصر ، (د ت)، ص84.

أ- عوامل لفظية سماعية:

(وهي واحد وتسعون عاملا تحت ثلاثة عشر نوعا :

النوع الأول حروف تجرُّ الاسم فقط وهي سبعة عشر حرفا ؛ من، إلى، في، اللام، ربّ، على، عن، الكاف ، مذْ ومنذ ، حتى ، واو القسم، تاء القسم، باء القسم ، حاشا، خلا، عدا.

النوع الثاني: الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر وهي ستة أحرف :إن، أن ،كأن ، لكن، ليت، لعل.

النوع الثالث: حرفان يرفعان الاسم وينصبان الخبر : لا، ما المشبهان بليس.

النوع الرابع: حروف تنصب الاسم المفرد فقط وهي سبعة أحرف : الواو بمعنى مع، إلا للاستثناء، ياء في النداء ، أي في النداء، هيا في النداء ، أيا في النداء، والهمزة في النداء.)[1].

(النوع الخامس: ما ينصب الفعل المضارع وهي أربع عند البصريين وعشرة عند الكوفيين وهي على رأي أهل البصرة : أن المصدرية، لن ،كي ، إذن)[2].

(النوع السادس : ما يجزم الفعل المضارع وهي خمسة أحرف : إنْ، لم، لما ، لام الأمر، لا الناهية .

النوع السابع: تا يجزم الأفعال وهي أسماء على معنى (إن) للشرط والجزاء وهي تسعة: مَنْ ، أي، ما، متى، مهما، أينما، أنّى، حيثما ، إذ ما.

النوع الثامن: أسماء تنصب نكرة على التمييز وهي أربعة أسماء : كم ،كأيّن، كذا، وعشرو إذا ركّبت مع اثنين إلى تسعة .

النوع التاسع: وهو تسع كلمات تسمى أسماء أفعال بعضها يرفه وبعضها ينصب؛ ستة ناصبة وهي رويدك، بله، هاء، دونك ،عليك، حيَّهل،أمَّا الرافعة فهي ثلاثة : هيهات ، شتَّان، سُرعان)[3].

---

[1] وليد عاطف الأنصاري، نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا ، دار الكتاب الثقافي ، ط2، الأردن ، 2006، ص57.

[2] ينظر علي أبو المكارم، الحذف والتقدير في النحو العربي ، ص84 وما بعدها .

[3] ينظر وليد عاطف الأنصاري ، المرجع نفسه، ص54.

النوع العاشر:ما ينصب الخبر ويرفع الاسم وهو في باب الأفعال الناقصة وهي ثلاثة عشر فعلا:كان وأخواتها (كان، صار، أمسى ، أصبح، ظل، بات، أضحى ، مادام ، مازال، ما انفك، ما فتئ، ما برح، ليس.

النوع الحادي عشر: أفعال المقاربة ترفع اسما واحدا وهي أربعة أفعال : عسى، كاد، كرب، أوشك)[1].

(النوع الثاني عشر: أفعال المدح والذم ترفع الاسم المعرَّف بلام التعريف وبعده اسم مرفوع يسمّى المخصُوص بالمدح والذَّم ، وهي أربعة أفعال: نعم، بئس، ساء، حبذا.

النوع الثالث عشر: أفعال الشك واليقين وتسمَّى أفعال القلوب وهي: علمت، رأيت، وجدْت "وهذه الثلاثة لليقين "، وظننت، حسبت، خِلْتُ "للشكّ"، وزعمت متوسطة بين الستة فهذه سبعة ")[2].

ب– عوامل لفظية قياسية:

(وهي عوامل سُمِعَت من العرب وقِيس عليها غيرُها وهي سبعة :

الأول: الفعل على الإطلاق

الثاني : اسم الفاعل

الثالث: اسم المفعول

الرابع: الصفة المشبَّهة

الخامس : المصدر

السادس : الاسم المضاف

السابع: الاسم التَّام مثل : راقودٌ خلاًّ.)[3]

[1]ابن جني ، اللُّمع في العربية ، تح: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي الأردن، 1988، ص36.

[2]ينظر وليد عاطف الأنصاري ، نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا ،ص55.

[3]محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ص210.

2- عوامل معنوية:

(وفيها المبتدأ الذي رأى النحاة أنَّ عامل الرفع فيه الابتداء لتعريته عن العوامل اللفظية.

والفعل المضارع الذي رُفع لوقوعه موقع الاسم فشابه المبتدأ وعامل الرَّفع فيه معنويٌ، وهذان البابان هما ما اقتصرتْ عليهما العوامل المعنوية)[1].

ثالثا- نظريات تفسير العَمَل:

حاول العلماء من النحاة تفسير ظاهرة العمل من خلال نظريات تعطي تصوُّرًا عن عِلَّة العامل وغائيتِه ومن هذه النظريات التي صَبّت في هذا الاتجاه :

1- النظرية اللَّفظية:

(ومفادها أنَّ العوامل اللَّفظية هي المسؤولة عن وجود أثر في التركيب العربي وهذا ما نصَّت عليه كتب التراث النحوية وحاولت تعليل العمل من خلال البحث في علامات الإعراب أثرا للعوامل اللفظية سواء أكانت مُقدَّرة أم ظاهرة)[2].

2- النظرية المعنوية:

وقد بحث فيها النحاة العرب كونها وجه ثان من وجوه تفسير العمل (فردُّوا رفع المبتدإ والفعل المضارع إلى علَّة التعرية عن العوامل اللفظية)[3].

3- نظرية التَّعليق:

هذه النظرية تأتي لتفَسِّر العمل الإعرابي وذلك لسببية تعلق العوامل بمعمولاتها ولهذا الأمر يذهب السهيلي بقوله : «...إذِ الإعراب لا يكون إلاَّ بعاملٍ وسببٍ كما أنَّ هذه الصفات التي تضاف إلى الصوت من رفعٍ ونصبٍ وخفضٍ إنَّما يكون بسببٍ، وهو تحرُّك العضو فاقتضت الحكمة اللَّطيفة والصَّنعة البديعة أنْ يُعبَّر بما يكون عن سبب عما يكون لسبب وهو الإعراب، (...) فاقتضت

---

[1] ينظر ابن جني، الخصائص،109/1.

[2] ينظر الخليل بن أحمد الفراهيدي ، الجمل في النحو، تح : فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة ، ط1، سوريا، 1985، ص190 وما بعدها .والخصائص ، 109/1.

[3] ينظر ابن جني، المصدر نفسه، 110/1.

الحكمَة أنْ يُعَبَّر عن تلك الأحوال بما يكون وجوده بغير آلة، إذ الحركات الموجودة في العضو لا تكون بآلة كما تكون الصفات المضافة إلى الصوت »[1].

(ولعلَّه يجوز أنْ يُطلق على هذه النزعة اسم النظرية السَّببية لما تعتمده من السبب المركب في أسلوب مجازي معقد ، فالعامل هنا لا يقوم هو نفسه بالعمل وإنما يوسَّط ما يفعل ذلك ، كما تقول: بنى المهندس مسجدا ، وأحرق المعتصم عمورية ، فنسبة هذه الأفعال هاهنا مجازية ، فالعامل يقوم بالعمل مجازيا لا حقيقة وذلك لأن حقيقة الفعل قام بها عاملون غير هذا العامل)[2].

4- النظرية الصوتية:

ومضمون هذه النظرية أنَّها ترى في (العلامة الإعرابية من الزوائد وماهي إلا للتخلُّص من التقاء الساكنين)[3] وذلك في سياق تحليل النحاة المحدثين لقول الخليل ابن أحمد الفراهيدي فيما نقله عنه سيبويه، وعن ذلك يقول فخر الدين قباوة :«وإذا رجعت أنت إلى هذا النص[يعني نص الخليل] تبيَّن لك غير ما فَهم منه هؤلاء ،فقد رواه سيبويه في " باب حروف البدل" وأورد بعده " باب ما بنتْ العرب من الأسماء والصفات"، الأمر الذي يُشعر أنه معروض في موضوعات صرفية وصوتية بعيدة عن المقاصد الإعرابية »[4]، وهذا يدلُّ على أنَّ علامات الإعراب إنما كانت لتدلَّ على المعنى في التركيب.

5- النظرية الإنسانية :

ارتكزت هذه النظرية على نسبة العمل الإعرابي للإنسان بتلميح أو تصريح، وهذا ما جاءت به كتب النحو التراثية ومثاله قول سيبويه في الكتاب : «وإذا أضْمرت فأنْ تُضمِر النَّاصب أحسن، لأنك إذا أضمرت الرفع أضمرت له خبرا ...»[5]، (ونظير ذلك من المقولات كثير فهي تُحَمِّلُ المتكلِّم عملا الإعراب، وتُنيط القيام بتغيير العلامات واستبدال بعضها ببعض ، وقد غذَّتْ هذه النظرية موجةُ

[1] السهيلي، نتائج الفكر في النحو، تح: أحمد عبد الموجود و علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ،ط1، لبنان، 1992، ص68.

[2] فخر الدين قباوة، مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء ،دار الفكر ، سوريا ، (د ت) ، ص83.

[3] ينظر عز الدين المجدوب ، المنوال النحوي قراءة لسانية جديدة ، دار محمد علي المامي ، تونس، (د ت)، ص255.

[4] فخر الدين قباوة، المرجع نفسه، ص85.

[5] سيبويه ، الكتاب ، 259/1.

الاعتزال التي تغلغلت في مطاوي البحث العلمي ، فظهرت لها آثار في ميدان النحو كسائر العلوم الإسلامية ، ومن أصداء تلك الآثار ما نُسِب إلى الإنسان من خلق أفعاله بعيدا عن القَدَرِ ، فكان أنِ انسحب هذا على معتزلة النحاة فصاغوا نظريةً تفسر العامل تفسيرا إنسانيا صِرفًا)[1].

6- النظرية الإلهية:

استمدت هذه النظرية جذورها ومبادئها من (الاتجاه التوقيفي في اللغة القائل بأن لغة العرب توقيف)[2]، واستدلوا بقول الحق عز وجل﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾[البقرة: 31]،فالله علَّم البشر وألهمَهم إيَّاها، ومن تفسير هذه الآية (انطلق أصحاب هذه النظرية يبنون تصوُّرهم في تعليل الإعراب في التراكيب ، وتوَّلد هذا التيار في ظل وجود مذهب الاعتزال وتحكيمه للعقل ومبالغته في ذلك حتى صار له سلطانٌ على اللُّغة وإعراب الكلام ، وجاء المذهب الظاهري وانتشرت آثاره في العلوم الإسلامية فوجد له منفذا على يد ابن مضاء القرطبي في موضوع ظواهر الإعراب ، فصار له نظرية تناسب مشربه في التوقيف والجبر والانقياد ، إذ لا فاعل عند أهل الحقِّ إلا الله وفعل جميع المخلوقات هو فعله وحده)[3].

7- النظرية الاجتماعية :

ازدهرت الدراسات اللسانية في أوروبا أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، فكان أنْ تأثَّر بها باحثون ولغويون عرب، وكان لتنظيرات علماء اللغة الغربيين انعكاساتها على الظاهرة اللغوية ، فقد اعتبروا اللّغة (على أنَّها بنيةٌ أو نظام عناصرهُ المختلفة يعتمد بعضها على بعض ، ووجود هذا النظام مهمٌّ بالنسبة لفِهم كلٍّ من التغيُّر اللغوي واللغة من حيث هي لغة، والدور الذي تقوم به اللغة في المجتمع)[4]،وقد جاءت هذه النظرية (تفسِّر حركات الإعراب بأنَّ العامل فيها اجتماعي أيْ ما تواضع عليه المجتمع والأعراف التي أقرَّها في نظامه اللغوي على المستوى اللهجي ، ولكي يُفْهَم هذا

[1] ينظر فخر الدين قباوة، مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، ص99.

[2] ينظر ابن فارس ، الصاحبي في فقه اللغة العربية ، دار الكتب العلمية ، ط1، لبنان ،1997، ص13.

[3] ينظر فخر الدين قباوة، المرجع نفسه،ص103.

[4] محمود السعران، علم اللغة ، دار النهضة العربية ، لبنان ، (د ت) ، ص341.

العُرف جيِّدا لا مفرَّ من دراسة تلك الأسباب والعوامل ، واستقراء آثارها ونتائجها في ميادين حياة المجتمع، واللغة عنصر أساسي في تلك الحياة)[1]،وفي سياق التفريق بين النحو العربي والبِنَوية (اللِّسانيات الغربية) ينقُد عبد الرحمان الحاج صالح هذا التوجُّه الذي اعتمد الوصف دون اعتبار للمعيارية بينما عِيبَ على النحو العربي معياريتُه يقول : «...أنَّ معيارية اللغة ظاهرة من الظواهر وهي تخصُّ سلوك الناطق بها فلا يمكن أنْ تُهدر في البحث بدعوى أنَّ الحكم بالصواب والخطإ تحكُّمٌ محْض ، فأين هي اللغة التي يقول عنها أصحابُها كلُّهم : إنَّ الصواب والخطأ اللغوي سِيَّان عليهم ، وأيَّةُ لغةٍ في الدنيا يُخَطَّأُ الناطق بها عَرَضًا في عبارة معينة ، فلا يُقوِّمه أحدٌ من أصحابها؟ وأيُّ لغة في الدنيا يمكن أن ينطق فيها الناطق بأيِّ شيء بدالَّة دون أن يخضع لِمَا تعارف عليه أصحابها»[2]

لعل هذه النظريات حاولت كلها تفسير العمل النحوي من زوايا مختلفة ، كل ذلك يهدف إلى إيجاد تبريرات للإعراب وتأثيرات العلامة الإعرابية في دلالة التركيب، واستمدت هذه النظريات روافدها من خلفيات فكرية وفلسفية برزت في أجْرَأَةِ النظرية على المدَوَّنَة اللغوية. لتبقى هذه النظريات تحمل بذور تطويرها في طياتها ومرد ذلك إلى أنَّ النظرية العلمية تَنْشُدُ الشُّمُولِيَةَ من حيث أنَّ هذا المبدأ يُسْلِمُهَا إلى فعالية معرفية وكِفَايَةٍ في تحقيق النَّجاعة التفسيرية للظاهرة .

رابعا– أثر نظرية العامل في التقدير قديما وحديثا:

كان لنظرية العامل صدىً في الدرس النحوي وتلقَّفها النحاة قدامى ومحدثون بالنقاش والتحليل، وانقسموا إلى مؤيِّد لهذه النظرية وثائر عليها .

[1] ينظر فخر الدين قباوة، مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، ص109.

[2] عبد الرحمان الحاج صالح، النحو العربي والبنوية : اختلافهم النظري والمنهجي، مجلة مجمع اللغة العربية المصري، ع 85 ، مصر، ماي 1999، ص202.

1- القدامى:

أ- الخليل*بن أحمد الفراهيدي:

(كان الخليل من أوائل النحاة الذين أدركوا فكرة العامل وَأَوْلَوْهَا الأهمية والاعتبار، فقد جاءته هذه الفكرة من ملاحظاته ذلك التفاعل بين الحروف والحركات والكلمات)[1]،وهذا التفاعل جعل الخليل يذهب(إلى أنَّ وراء كل رفعٍ أو نصبٍ أو جزمٍ أو جرٍّ في الأسماء عاملٌ يعمل فيها أيْ لابد من وجود فعل أو أداة لفظية كانت أو معنوية تفسِّر الحركات التي يحملها الاسم أو الفعل المعرب وترتبط بوجودها، فقد مضى الخليل يُقَدِّر لكلِّ عبارة تقتضي التَّفسير عاملا يكشف عن معناها)[2]، ومن أمثلة العوامل التي قدَّرها هي عامل النصب في التحذير يقول «قولهم : رأسَكَ والحائطَ، الأسدَ الأسدَ، معناه احذر الأسدَ»[3]، وفي إعرابه للآية في قوله عز وجل﴿ **فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقۡيَٰهَا** ﴾[الشمس: 13] (ومعناه:احذروا ناقة الله أن تمَسُّوها بسوء)[4]،ومن تأويلاته تأويل المضارع المنصوب بأن مضمرة فهو صاحب الفكرة في ذلك ، فإعراب المضارع يكون حسب موقعه من العوامل)[5]،مثل قوله تعالى:﴿ **وَأُمِرۡنَا لِنُسۡلِمَ لِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ** ﴾[الأنعام: 71].(تقديره : وأمرنا للإسلام ، والعوامل عنده تعمل

*ظهرت نظرية حديثة أسَّسها عبد الرحمان الحاج صالح والتي أعادت التأسيس لنظرية العامل تأسيسا جديدا ينحو به نحو الصياغة الشكلانية والرياضية كما تقتضيه المعالجة الآلية الإلكترونية للسان البشري ، وبذلك تنتعش نظرية العامل ويتأكد دورها فتتقاطع مع المناهج اللسانية المعاصرة ، وللعامل في النظرية الخليلية تأثيرات بكيفيات ثلاث متباينة فهو :

- يؤثر لفظا بترؤسه عناصر التركيب النَّووي (أي العامل والمعمول) وهو تأثير يتحد فيه هذا النحو مع نظرية الربط العاملي .

- يؤثر دلالة بتغييره للمعاني النحوية التي تنبئ عنها الحركات الإعرابية .

- يؤثر دلاليا منطقيا لا بتغيير الحركات بل بتغيير المكون الدلالي الذي يتصدّر التركيبين الاسمي والفعلي ، إذ يضفي عليهما دلالات جديدة قد تكون الاستفهام (هل جئت؟ ، هل أنت قادم؟) التوكيد (قد جئت، أنت قادم) النفي (لم يأت، ما أنت قادم) فتتباين دلالات هذا التركيب دون أن ينجم عنها تغيير في بناءها النووي القائم على ثنائية العامل والمعمول . ينظر شفيقة العلوي ، العامل بين النظرية الخليلية الحديثة والربط العاملي لنوام تشومسكي . مجلة حوليات التراث ، ع 7، مستغانم، الجزائر، 2007،ص1-8-9.

[1]حسام البهنساوي، أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوية الحديثة، مكتبة الثقافة الدينية ، مصر، 1994،ص58.

[2]ينظر بكري عبد الكريم ، أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي، دار الكتاب الحديث،ط1،الجزائر، 1999، ص117.

[3]الخليل ابن احمد الفراهيدي، الجمل في النحو، ص55.

[4]المصدر نفسه، ص55.

[5]شوقي ضيف ،المدارس النحوية،دار المعارف، ط7، مصر، (دت)، ص39.

ظاهرة ومحذوفة)[1]، وكان من تلاميذه الذين أخذوا عنه وضمّن كتابه آراءه النحوية سيبويه الذي تأثر بشيخه الخليل في تصنيفه لكتابه .

ب- سيبويه:

يعرض سيبويه لقضية العامل (وكيفية تقديره إن كان المعمول للمحذوف مرفوعا ويختلف إن كان المعمول منصوبا)[2]، (وقد اتخذ من ذلك أبوابا في كتابه لتتداخل مع تفصيلاته النحوية حتى صارت أساسا يبني عليه حديثه في مباحث النحو)[3]، وقد ظهر ذلك في عناوينه مثال ذلك : (ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره في غير الأمر والنهي) و(ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف) وينص على بيان العامل وأنواعه في باب (مجاري أواخر الكلم من العربية) حيث يقول:«...وهي تجري ثمانية مجار على النصب والجر و الرَّفع والجزم، والفتح والضم والكسر ، والوقف، وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللَّفظ أربعة أضرب : فالنصب والفتح ضرب واحد، والجرّ والكسر فيه ضرب واحد ، وكذلك الرّفع والضم والجزم والوقف، وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لأفْرُق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يُحدِث فيه العامل –وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه–وبينما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أُحدِث ذلك فيه من العوامل، التي لكل عامل منها ضرب من اللّفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب »[4]، ذهب سيبويه في نصّه إلى إقرار أثر العامل النحوي الذي يظهر في تغير الحركات الإعرابية أواخر الكلم .

ج- قُطْرب بن المُسْتَنِير:

هو من أوائل الذين قالوا بإلغاء العامل وعدم جدوى الحركات الإعرابية لأنَّها لا تدل على المعاني فنجده يقول : «وإنَّما أعربت العرب كلامها لأنَّ الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصْلَه بالسُّكون أيضا لكان يلزمه الإسكانُ في الوقف والوصل، وكانوا يبطِّئون عند

[1] شوقي ضيف ،المدارس النحوية ، ص39.

[2] خديجة الحديثي، المدارس النحوية ، دار الأمل ، الأردن ، 2001،ص89.

[3] شوقي ضيف، المرجع نفسه، ص55.

[4] سيبويه ، الكتاب، 13/1.

الإدراج، فلمَّا وصلوا وأمْكَنهم التحريك جعلوا التَّحرِيك مُعَاقبا للإسكان ، ليعتدلَ الكلام ...»[1]،ورأي قطرب يدلُّ على أنَّ الحركة الإعرابية هي من زعم النحاة وأنَّها ليست من صميم المعنى، والعلامة الإعرابية حادثةٌ فلا أصالةَ لها في كلام العرب .

ويردُّ المخَالفون على قول دعْوى قطْرب :«لو كان كما فعل لجاز خفض الفاعل مرَّة ورفعه أخرى ونصبه ، وجاز نصب المضاف إليه لأن القصد في هذا إنَّما هو الحركة تُعَاقِب سكونا يعتدل به الكلام وأيُّ حركةٍ أتى بها المتكلِّم أجْزَأَتْه فهو مُخيَّر في ذلك ، وفي هذا فسادٌ في الكلام وخروجٌ عن أوضاع العرب وحكمْةِ نظام كلامهم »[2] وعن دلالة الإعراب على المعنى يقول محمد حسن حسن جبل :«إنَّ مسألة علاقة علامات الإعراب بالمعاني لم تَخْفَ على الأئمة، بل تنبَّهوا لها وتعرَّض كثيرون منهم لبيانها»[3]ويذهب في قوله عن تبيان النحاة لهذه المسألة فيقول :«هذا قول جميع النحويين إلاَّ قطربا ، بل أثبتوا العلاقة بين تلك العلامات والمعاني إثباتا مؤَكَّدا مُبيِّنين وجه ضرورة وجودها، وضاربين الأمثلة المؤَكِّدة لتمييز المعاني بوجود العلامات ، والتباس المعاني بغيابها»[4].

د– ابن جني:

لم يكن ابن جني مختلفا عن النحاة الذين قالوا بوجود العامل النحوي وما يجلبه من أثر إعرابي (فقد جعلها دستورا له كشأن سائر النحويين يرجح بها ما يراه راجحا ويرفض ما يراه خطأً، وآراؤه فيها واضحة منتشرة في سائر ما يكتب)[5]،وفي تقسيماته لأنواع العامل يقول «وإنما قال النحويون :عامل لفظي وعامل معنوي لِيُروك أنَّ بعض العمل يأتي مُسَببا عن لفظٍ يصحبه(...)وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظٍ يتعلق به ، (...)ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو

[1]الزجاجي، الايضاح في علل النحو، دار النفائس ، ط3، لبنان،1979،ص70.

[2]المصدر نفسه، ص71.

[3]محمد حسن حسن جبل، دفاع عن القران الكريم– أصالة الإعراب ودلالته على المعاني في القرآن الكريم واللغة العربية–، البربري للطباعة الحديثة، مصر،(د ت)،ص199.

4المرجع نفسه، ص206.

[5]فاضل صالح السامرائي، ابن جني النحوي ، دار المدين، العراق ، 1969،ص192.

للمتكلم نفسه لا لشيء غيره ، وإنما قالوا : لفظي ومعنوي لـمَّا ظهرت آثار فعل المتكلِّم بمضامَّة اللفظ للَّفظ ، أو باشتمال المعنى على اللَّفظ»[1].

ولقد فُهِم من قول ابن جني أنَّه يهدم نظرية العامل ويحاول تأسيس تصوُّر جديد ينشئ من خلاله الدرس النحوي ، بينما يذهب فاضل صالح السامرائي إلى عكس ذلك حيث يقول:«...وهورأيٌ لم أجد له ما ينصُره في كتب أبي الفتح ، بل الذي وجدته فيها أنّه مؤمن بهذه النظرية ويطبِّقها في بحوثه ويرجِّح ويفنِّد ويؤيد ويخالف بها وعلى أساسها في أكثر ما يبحث»[2]،وفي هذا السياق يقول خليل أحمد عمايرة :«ونراه يقصد به أنَّ المنْفَذ لوضع الحركة الإعرابية على أواخر الكلم في الجملة هو المتكلّم طبقا لما جاء عن العرب في لغتهم قياسا عليها ، ولو كان ابن جني يقصد بالعامل المتكلِّم بالمعنى المطلق لهذه العبارة لكان يدعو إلى فوضى اللغة ، ولا نرى ابن جني وهو العالم الفذّ ، صاحب الحسِّ اللغوي ، والقدرة الفائقةِّ ، والبراعة العالية في تصنيفه في اللغة وخصائصها، يدعو إلى شيء من هذا »[3] ومن الأدلَّة على أنه يُقَدِّر حذف العامل ما أورده في مبحث حذف الفعل فيقول:«حذف الفعل على ضربين :أحدها أنْ تحذفَه والفاعل فيه (...) والآخر أنْ تحذفَ الفعل وحده ...»[4]،وراح يُقَدِّر العامل الذي هو الفعل في الآيات الآتية :﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴾ [الانشقاق: 1]﴿ إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴾[التكوير: 1]﴿ إِنِ ٱمْرُؤٌاْ هَلَكَ ﴾[النساء: 176].﴿ قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيۤ ﴾[الإسراء: 100]يقول:«الفعل فيه مُضمَر وحده، أي إذا انشقت السماء، وإذا كوِّرت الشمس، وإنْ هلك امرؤٌ ، ولو تملِكُون »[5].

[1] ابن جني، الخصائص، 1/109-110.

[2] فاضل صالح السامرائي، ابن جني النحوي ،ص193.

[3] خليل أحمد عمايرة ، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي ، عالم المعرفة، الكويت، (د ت)، ص67-68.

[4] ابن جني، المصدر نفسه، 2/379.

[5] المصدر نفسه،2/380.

هـ- عبد القاهر الجرجاني :

ألَّف عبد القاهر عن العامل و أنواعه كتابا أسماه " العوامل المئة "، ونهج في تقسيمها منهج النحاة إلى عوامل لفظية وعوامل معنوية؛ وفرَّع الأولى إلى قياسية وسماعية، وعن حصره للعوامل يقول :«والحصرُ في كون مئة عامل : لفظية ومعنوية، حصْرٌ عقليٌ أيْ دائرٌ بين النفي والإثبات، لأنَّ تلك العوامل إمَّا أن تُتَلفظ باللِّسان وتُعرف بالجِنَان فهي لفظية، ولا تُتَلفظ باللسان بل تُعرف بالجنان فهي معنوية ، أو حصرٌ استقرائي لأنَّ أهل هذا الفن لـمَّا تتبعوا تلك العوامل وجدوا بعضها لفظية وبعضها معنوية »[1]والجرجاني صاحب فكرٍ لغويٍّ وتنظيرٍ في النَّظم، فقد أدرك أنَّ مدار النَّظم هو توخِّي معاني النحو، وأنَّ ذلك لا بدَّ له من إعرابٍ يُبِينُ عنه، فيقول عن تعالُقِ الكلِم بعضه ببعض:«واعلمْ أنَّك إذا رجعت إلى نفسك علمت علما لا يعترضُه الشَّكُ ، أنَّ لا نظْم في الكلمِ ولا ترتيبَ، حتى يُعلَّق بعضُها ببعضٍ، ويُبْنَى بعضُها على بعضٍ ، وتُجعَل هذه بسببٍ من تلك ، هذا مالا يجهَلُه عاقلٌ، ولا يخفَى على أحدٍ من النَّاس »[2]. ويُضيفَ شارحا لمعنى التَّعليق فيها والبناء وتداعي الكلِم ورصفِه قائلا:«وإذا نظرنا في ذلك علمنا أنْ لا محصول لها غير أنْ تعْمَد إلى اسمٍ فتجعَلَه فاعلا لفعلٍ أو مفعولا أو تعْمَد إلى اسمين فتجعَلَ أحدَهما خبرا عن الآخر...»[3].

[1]عبد القاهر الجرجاني، العوامل المئة في أصول العربية ، ص84،
[2]عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز، ص106.
[3]المصدر نفسه، ص106.

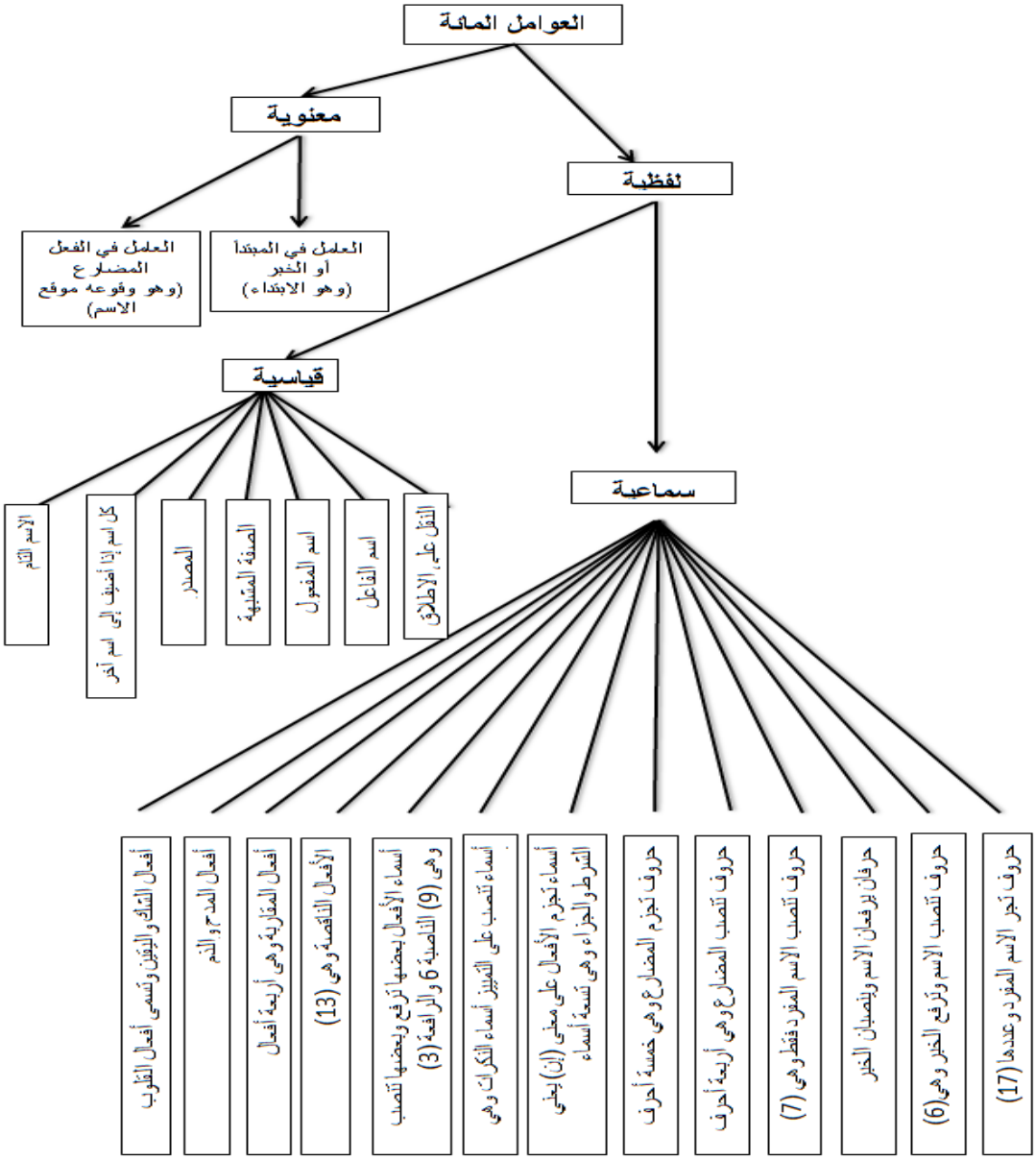

المخطط إعداد محقق كتاب العوامل المئة، البدراوي زهران ، ص9

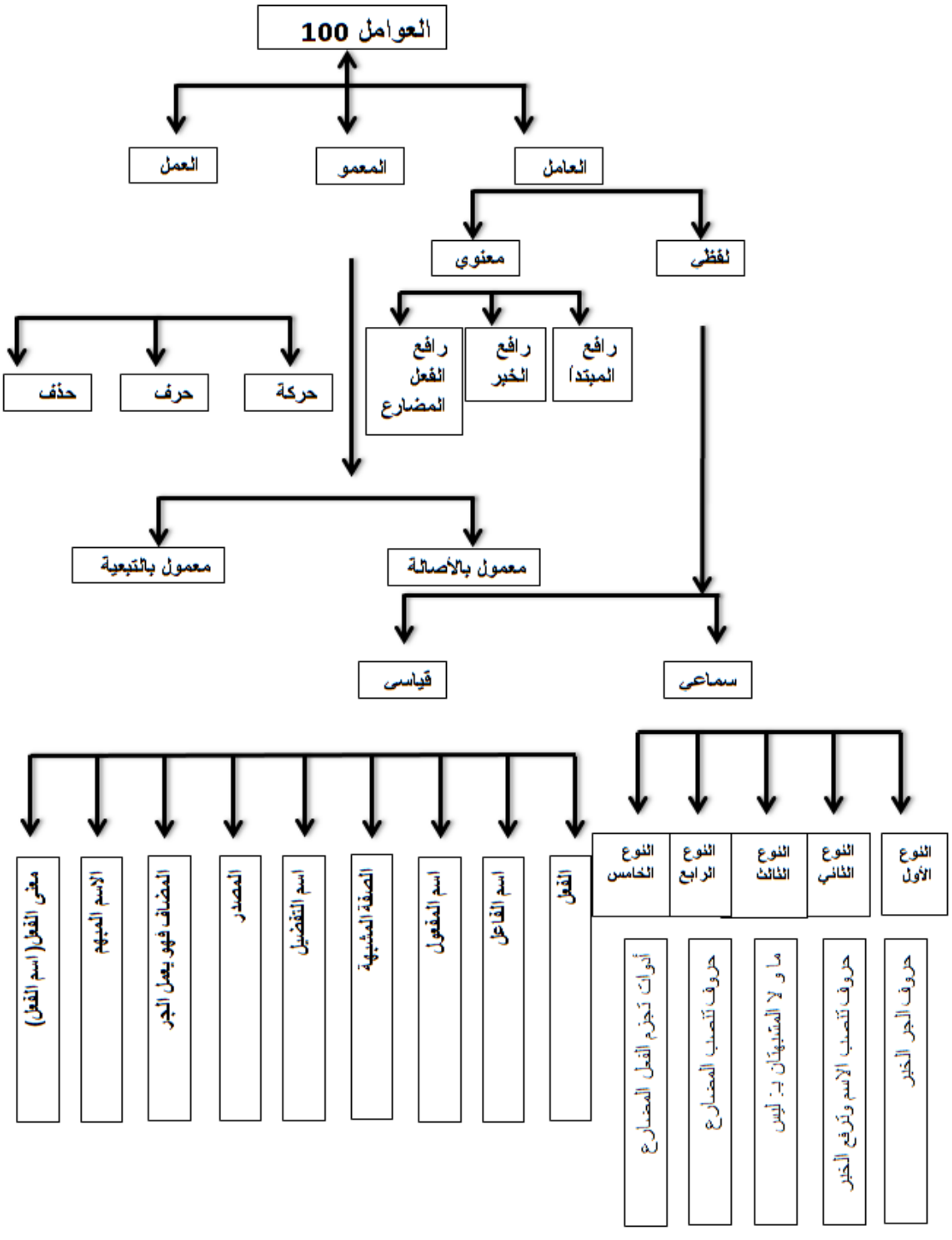

الشكل يبين أنواع العوامل، إعداد محقق الكتاب،البدراوي زهران ص10

و–ابن مضاء القرطبي:

أثار ابن مضاء جدلا كبيرا لِما طرحه من آراء نحوية خصَّتْ العامل النحوي تحديدا ، ودعا إلى إلغاء العاملِ والثورةِ على تعليلات النحاة، يقول في تصديره لكتابه "الرَّد على النحاة": «قصدي في هذا الكتاب أنْ أحذف من البحث ما يستَغْنِي النحوي عنه وأنبِّه على ما أجمعوا على الخطإ فيه فمِنْ ذلك ادِّعاؤُهم أنَّ النصب والخفض والجزم لا يكون إلاَّ بعامل لفظي، وأنَّ الرفع منهما يكون بعامل لفظيٍّ وبعاملٍ معنويٍّ»[1]،وهو في رأيه هذا ينزِعُ منْزَعَ الحاملِ على ما سبق، المخَالف لِما تحقَّقَ من قواعدٍ بناها النحاة على نظريةٍ شكَّلت عمود تفسيراتهم لحركات الإعراب ، ودعْوَى ابن مضاء لم تكن دون سابق علم أوفقه في الدين واللغة ، بل نَبَعت من تمَكُّنِه في المذهب الظَّاهري وكذا (لما اعترى –في رأيه–النحو من تفلسف وتمحُّلٍ وانتهاجِ سُبُلِ المتكلِّمين فذهبت غايتُه وصار أداةً للجدل والمِراء يَشرَعُها النحاة في وجوه بعضهم في مجالسِ المناظرةِ ، وكان هذا دافعا قويًّا له في تأليف كتابه " الرَّد على النحاة")[2] واعتُبر ابن مضاء بآراءه هذه في نظر النحاة المُحدثِين رائدًا في التَّجديد والتَّيْسِير النحوي يقول تمام حسان عنه :«ولعلَّ أوَّل محاولةٍ لها خطرُها في هذا الباب هي محاولةُ ابنِ مضاءٍ الأندلسِيِّ الظَّاهرِيِّ المذهبِ الذي دعا إلى اعتبارِ ما هو مُستعمَلٌ فحسب من صِيغ اللغة دون الحاجة إلى التّقدير والتّعليل»[3]وقد انتقد ابن مضاء رأي ابن جني (واعتبره على مذهب الاعتزال في تأكيده أنَّ المتكلم هو الذي يتصرَّف في كلامه بنفسه فهو عاملٌ في ذلك)[4] ويُردِف ذلك بقوله:«وأمَّا مذهبُ أهل الحقِّ فإنَّ هذه الأصوات إنما هي من فِعْل الله تعالى ،وإنَّما تُنْسَبُ إلى الإنسان كما يُنْسَبُ إليه سائر أفعاله الاختيارية ، وأمَّا القول بأنَّ الألفاظَ يُحدِث بعضها بعضا فباطلٌ عقلا وشرْعا، لا يقول به أحدٌ من العقلاء ... »[5]،فأهلُ الحقِّ هم أهلُ مذهبِ ابنِ مضاء من الظَّاهرية ، وهذا يدلُّ

[1]ابن مضاء، الرَّد على النحاة، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر،(د ت) ، ص76.

[2]ربيح عمار ، ابن مضاء القرطبي ثورة في الفقه ... ثورة في النحو، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية ، ع5، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر،2009،ص8.

[3]تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو مصرية، مصر ، 1990م، ص4.

[4]ينظر ابن مضاء، المصدر نفسه، ص77.

[5]المصدر نفسه ، ص77-78.

على أنَّه يُفَسِّر نظرية العمل على حسْبِ اعتقاده متأثِّرًا بذلك مُتَّخِذًا منها –عقيدته الظاهرية– مرجِعيةً ينطلِق منها في الهجوم على خصومه من النحاة الذين لهم انتماءاتهم المذْهَبية التي لها تأثيرها أيضا عليهم ويُجْمَلُ رأيُ ابن مضاء في أمرين هما :

- (الأول : اعترف بالحذف الذي يعلمُه المُخاطب ، وسمَّاه إيجازا واختصارا بناء على أنَّ الكلام في حاجةٍ إليه وأنَّه لا يتمُّ إلاَّ به.
- الثاني : رفضُ ما عداه بناءً على أنَّ النَّص لا يقبَلُه، فبعضه إنْ ظهرَ كان عِيًّا وبعضُه إنْ ظهر تغيَّرت الجملة ، وقد أيَّد ذلك بمناقشة الإضمار في نفْسِ المتكلِّم بطريقةٍ منطقيةٍ)[1].

2- المُحدَثُون:

أ- إبراهيم مصطفى :

اقتفى أثر ابن مضاء في إلغاء العامل النحوي و(رأى أنّ علامات الإعراب دوالٌّ على معانٍ في تأليف الجملة وليست كما زعم النحاة أثرا يجلبُه العامل)[2]،إذْ (يُلغي حركتي الإعراب؛ الفتحة والسكون لأنهما ليستا من معالم الإعراب، وأعلن أنَّ علامتي الإعراب اللَّتين يُعوَّل عليهما في المعاني هما الضَّمةُ والكسرة)[3]،فقد ذهب إلى أنَّ (الضمة علم الإسناد وأنَّ موضعَها هو المسند إليه المتحَدَّثُ عنه)[4]، وكذلك (الكسرة علَم الإضافة)[5]،في حين أنَّ الكسرة ليست علامة إعرابية (فهي لا تدلُّ على معنىً كالضمة والكسرة وعلة ذلك أنها حركة خفيفة استحبها العرب فهي نظير السكون في لغتنا العامية)[6]،وعلى الرغم من محاولة ابراهيم مصطفى تقسيمه للعلامات الإعرابية تقسيما جعل منه عرضة للانتقاد كما جاء على لسان وليد عاطف الانصاري إذ صرح بقوله : «لا أوافق الاستاذ إبراهيم مصطفى فيما ذهب إليه لأن آراءه هذه ليست مطّردة، إذ ينقصها كثير من ظواهر

---

[1] رجاء عيد ، أصول النحو العربي ، ص173.

[2] صادق فوزي دباس، جهود علماء العربية في تيسير النحو وتحديده ، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية ، ع(1-2) ، م7، الكويت، ص94.

[3] كامل جميل ، تيسير النحو عند ابراهيم مصطفى ، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية ، ع1، الأردن ، 2008، ص61.

[4] إبراهيم مصطفى ،إحياء النحو ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر،ط3،مصر،1992م،ص53.

[5] المرجع نفسه ، ص72.

[6] المرجع نفسه ، ص78.

العربية»[1]ويناقش ذلك ردا على ابراهيم مصطفى في نظرته للعلامة الإعرابية حيث يقول «صحيح أن المسند إليه مرفوع في العربية ولكن هذا ليس بمطّرد ، قتمة تراكيب يأتي فيها المسند إليه مجرورا كما في الجملتين الآتيتين :

أ- ما في الدار مِنْ أحدٍ

ب- ما جاءَ مِنْ أحدٍ

نجد أنَّ كلمة (أحد) في كلتا الجملتين مسند إليه، ومع ذلك فقد جاء مجرورا وهو في الجملة الأولى مبتدأ والثانية فاعل (...) أمَّا ما ذهب إليه من أنَّ الفتحة ليست حركة إعرابٍ ولا تدلُّ على معنىً فبعيدٌ عن الصَّواب،والحقُّ أنَّها كغيرها من حركات الإعراب ، تنهض بعبءٍ مهِمٍّ في جلاء المعنى ووضوحِه »[2].

وينقد إبراهيم مصطفى النحاة القدامى في تعاطيهم مع مسألة العامل وما انجرَّ عنه من ظواهر نحوية حيث يقول : «لقد اضطروا في سبيل تسوية مذهبهم ، وطرد قواعدهم إلى التقدير وأكثروا منه، يبحثون عن العامل في الجملة فلا يَجِدُونه فيمُدهُم التقدير بما أرادوا »[3]ويُورد أمثلة من تقديراتِ النحاة (-زيدا رأيته: يقولون هو: رأيت زيدا رأيته .

-"إنْ أحدٌ من المشركين استجارك" يقولون التقدير: إنْ استجارَكَ أحدٌ من المشركين استجارك)[4] ويعلِّق على ما قدَّره النحاة في الأمثلة التي أوردها فيقول: «هذه أمثلةٌ لها نظائر كثيرة متعددة تملأ أبواب النحو ولولا طول إلْفِنَا لها في دراسة النحو لما اسْتسَغْناها ولرأيناها لغْوًا وعبثا، ولكنْ عليها بُنِي النحو وأُقِيمَت فُصُوله ، إذْ أُقِيمَت على نظرية العامل »[5]، ويردُّ التقدير في الكلام عند النحاة (إلى نوعين : ما يكون قد فُهِم من الكلام ودلَّ عليه سياقُ القول ، فترى المحذوف جزءا من المعنى، كأنَّك

[1]وليد عاطف الأنصاري ، نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا ، ص143.

[2]المرجع نفسه، ص149-150.

[3]إبراهيم مصطفى، إحياء النحو ، ص34.

[4]ينظر المرجع نفسه، ص35.

[5] المرجع نفسه ،ص35.

نطقت به وإنَّما تخفَّفْت بحذفه وآثرت الإيجاز بتركِه)[1]،وهذا التقدير يراه إبراهيم مصطفى أمرا سائغا في كلِّ لغةٍ ولكنْ ما لا يسَوِّغُه ويَعِيبُه هو تقديراتُ النحاة التي مصدرها الصِّناعة النَّحوية لتسوِية صناعة الإعراب وتكْميل نظرية العامل.

ب- مهدي المخزومي:

يذهب مهدي المخزومي مذهبَ أستاذه إبراهيم مصطفى في تعليلاته للحركات الإعرابية وإلغاء نظرية العامل فيقول:«القولُ بأنَّ الضمة علمُ الإسناد لا يشير بحالٍ إلى العامل، ولا يزعم وجوده والواقع أنَّ الضمة ليست أثرا لعاملٍ لفظيٍّ ولا معنويٍّ وإنما هي مظهرٌ من مظاهرِ العربية في توزيع الوظائف اللغوية أو القِيَمِ النحويةِ»[2]،ويفسِّر اهتمام النحاة بالإعراب بقوله :«وإذا كان النَّظر العقلي يتلمَّسُ طريقه إلى البحث اللغوي حثيثا، ثمَّ ينتهي به الأمر إلى السيطرة على أذهان الدارسين كان الحديث عن الإعراب عند النحاة مظهرا من مظاهر النَّشاط العقليِّ وكان الإعرابُ عندهم أثرا من آثار العوامل التي أكْسَبَها النظر العقلي مظهَرَ العلَّةِ وقوةَ السَّبَبِ، ولذلك كانوا يتحدَّثُون عن الفعل وعن العوامل الأخرى تحدُّثَهُمْ عن قوى الطَّبيعة وقوانينها الصَّارمَةِ»[3]، ويتحدَّث عن رأْيه في قضية إضمار الفعل وأنَّه على أساليبِ العرب فلم يصرِّح به المتكلِّم اكتفاءً بدلالة القرائن فيقول : «ولسنا من الذين يقولون بالعامل وبأنَّ النصب والرفع والجر آثارٌ للعامل يدلُّ وجودها على وجود العامل لفظا أو تقديرا (...)أمَّا سياق الكلام الفعلي الملحوظِ فأمرٌ خارجٌ عنها تعاونَتْ على الدَّلالةِ عليه مُلاَبَسَاتُ الخِطَابِ ومُنَاسَباتُ القولِ»[4]، لينَاقِشَ هذه المسألة وما أقرَّهُ النحاة من تقديراتِ الفعل المضمرِ من بعد الخليل قائلا «...و كان ينبغي للنحاة الذين أخذوا عنه أو عن تلاميذه أنْ يُدرِكُوا هذا وأنْ يتجنَّبُوا كلَّ ما من شأنِه أنْ يُفْسِدَ الكلام ويُحِيلَهُ إلى ضربٍ من الحشْوِ والتَّطويل، من تقديرات لا

[1] ينظر إبراهيم مصطفى، إحياء النحو ، ص35.

[2] مهدي المخزومي ، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي ، لبنان ، (د ت) ، ص70.

[3] المرجع نفسه،ص66.

[4] المرجع نفسه ، ص208.

نفع فيها ولا مُوجِب لها إلاَّ ما ألزَمُوا به أنفسَهُم من إيمانٍ بفكرةِ العملِ في اللغة، وتمَسُّكٍ بالقول بالعملِ»[1].

ج- علي أبو المكارم:

أهمَّ هذا الباحثَ شأنُ العاملِ والتقدير في التَّركيب فهو يَعتَبِرُ أنَّ (من أبرزِ الوسائل التي لجأ إليها النحاة لتأويل النصوص المخالفة لقواعد التصرف الإعرابي ثلاثة وسائل :

الأولى – الحذف والتقدير

الثانية– الزيادة

الثالثة– التحريف)[2]كل ذلك هو محاولةُ إيجاد أساليب لتأويل النصوص المخالفة لقواعد التصرف الإعرابي في ضوء (مفهوم العمل النحوي الذي يقتضي بالضرورة وجودَ أطرافٍ ثلاثة فيه ؛أولها العامل وثانيها المعمول وثالثها الحركة الإعرابية التي هي من تأثير العامل في المعمول، فإذا لم يُوجد في الجملة بعض هذه الأطراف تحتَّمَ عند النحاة تقدير ما لا وُجُودَ له منها ، ومن ثَمَّ إذا وُجدَ النحاة عاملا وليس له معمولا قدروا له معموله ، وإذا اجتمع عاملان وليس في الكلام سوى معمولٍ واحدٍ أعملَ أحدهما فيه وقدَّروا للآخر ما يعمل فيه، إذا وُجِدَ معمولٌ ولم يكن ثمَّ عاملٌ قُدِّرَ له عامِلُه)[3]،وفي دراسته الموسومة بـ" الحذف والتقدير في النحو العربي "يخلُص في نتائجها (إلى تعديلٍ لنظرية العامل من خلال منهجه في بحثه فقد كانت المرحلة الأولى استقصاءً لآراء النحاة الأقدمين حول مفهوم العامل مع إعطاء تصوُّرٍ مُلِمٍّ بكل أبعاد الصورة المباشرة للعامل النحوي، والمرحلة الثانية تمثَّلت في عدم الوقوف عند البعد المباشر للنظرية النحوية والذي يتمثل في آراء القدماء بما فيها من تعريفٍ وتقسيمٍ وتعليلٍ، وقدّم أيضا الصورة الخلفية للنظرية فكشف عن الاتجاه المضاد في القديم والحديث، وحلَّله وأوضح المبادئ العامة التي صدر عنها وبيَّن أنَّه إنما صدر عن الإحساسِ الحادِّ بالتناقض بين الأفكار النحوية من جهةٍ والواقع اللغوي من جهة، في حين حاول أصحابه التخلُّص من الأفكار التي غَرست

[1]مهدي المخزومي ، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص208.

[2]ينظر علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، دار غريب ، مصر ، 200، ص255.

[3]المرجع نفسه، ص260.

في نفوسهم هذا الإحساس، ولكنَّهم في رفضهم لهذه الأفكار وإنكارهم لها لم يستطيعوا التخلص من المنهج الفكري الذي خلقها ؛ ولم يستطيعوا تعميق هذا الإحساس العاطفي بالوَعْي العقلي القائم على ركائزَ من النظرية الكلية للقواعد النحوية، والفهم الموضوعي للظواهر اللغوية، ومن ثمَّ وُجِدَتْ آراؤهم تَصِلُ إلى مبادئ تتشابهُ منهجا مع نفس المبادئِ التي رفضوها وإنْ بدت في ظاهرها مُنْكِرةً لها. أمَّا المرحلة الثالثة فهي العمل على الخروج من النظرة العاطفية –كما يقول الباحث–إلى مجال الإدراك الموضوعي من حيث تناولُ الأفكار النحوية ككلٍّ بالتحليل والكشف عن القالب الذي صُبَّتْ فيه أو الإطار الذي يُحَدِّدُ أبعادَه وهو إطار تشكِّلُه أضْلاعٌ أربعة :

- خلطٌ بين اللغة واللهجة.
- مَزْجٌ بين المعنى اللغوي والمفهوم الاصطلاحي.
- تناولٌ جزئيٌ للظواهر.
- تداخلٌ منهجيٌ في الأفكار)[1].

فالمسألة إذن عند النحاة هي إشكاليةٌ منهجيةٌ في كيفية البحث عن تفسيرات دون أنْ يكون هناك تمحُّلٌ أو مبالغةٌ في الاستغراقات المذهبية للانتصار للرأي على حساب الوصول إلى المعرفة العلمية،(وأبرزُ ظاهرةٍ نحوية شهدت اختلافات وتضاربات في الآراء هي ظاهرة العمل ونظرية العامل، فعلَّةُ عدمِ التوصُّل إلى نتيجة واضحةِ المعالم في مسألة العامل هو أنَّ المنهجَ العام الذي يحكم اتجاهات البحث فيه لم يتغيَّر، وكلُّ فريقٍ يعتمدُ النظرة العقلية في تفسيراته وتعليلاته)[2]أمَّا المنهج الناجح في معالجة هذه الظاهرة حسب علي أبو المكارم (هو منهجٌ فرضتْه طبيعةُ المادَّة نفسِها، يقوم على أساس وصف الواقع اللغوي لا تفسيره عقليا أو تبريرِه منطقيا وبهذا المنهج أمْكَن أنْ توضَع النظرية الوضع الصحيح لها ، على أنها محاولةٌ نحوية لتصنيف الظواهر اللغوية التركيبية تصنيفا وظيفيا لا على أنها مظهرٌ من مظاهر التَّأثير والتأثُّر، وما يتبَعُ ذلك من الدخُول في متاهة النقاش العقلي المنطقي

[1] ينظر علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي ،ص355-356.

[2] ينظر علي أبو المكارم، الحذف والتقدير في النحو العربي، ص356.

الكلامي،...)[1]،وقد دعا علي أبو المكارم إلى (تحديد منهجٍ موضوعي للبحث النحوي في مقابل المنهج التقليدي وأسُسِه التي اعتمد عليها)[2].

د- عبد الستار الجواري:

لم يكن الجِوارِي مثل النحاة المحدَثين لاغيا للعامل بصفة نهائية على الرغم من أنّه يرى (في فكرة العامل تكلُّفًا يَضُر بفهم النحو لذلك دعا إلى التَّخفيف من الاعتماد عليه في تفسير العلاقات النحوية بين مواد الجُملة الواحدة)[3]وهو بذلك ينْحُو منحىً معتدِلا (فهو لا يرفض هذه العلاقات رفْضا قاطعا كما فعل ابن مضاء وإبراهيم مصطفى،ومن تبِعهُم ،بل يُقِرُّ بوجود عامل إلا أنَّه يُفسِّر وجودَه تفسيرا لغويا معقولا على الرغم من أنه لا يُقِرُّ بما يُسَمِّيه النحاة عاملا لفظيا أو معنويا عنده واحدٌ وهو في حقيقته ليس إلا العلاقات المعنوية التي تكون بين أجزاء الكلام حين يُؤلَّف وتُرَكب أجزاؤه ، فيكون لهذا المعنى أثره في كل جزء بحيث يدل على مكانه من المعنى وموقعه من التركيب)[4]ودعا إلى (دراسة النحو القرآني لأنه يرى بأنها هي المفتاح الذي ينفتح به كثيرٌ من المغاليق التي استعصت على الكثير ممن تصدى لتيسيره وتهذيبه وتمهيد سبله المتوعِّرة المتشعِّبة، وإذن فتراكيبه وأساليبه هي الأصل الذي يستأهل أن تقوم عليه دراسة التراكيب العربية والأساليب العربية)[5]،وعلى إثر ذلك رأى النحاة المحدثين أنّ النحاة القدامى (احتكموا إلى المنطق كثيرا وأقاموا عليه قواعد النحو ناسين أنّ التعبير باللغة فنٌّ ما أكثرَ ما يتجاوز حدود المنطق ورسومَه فيحذف أو يذكر ويقدِّم أو يؤخِّر استجابة لدواعٍ لا تتعلّق بالمنطق ولا تخضع له)[6]،وعن تقعُّر النحاة باستخدام المنطق وإدخاله في تفسير الظواهر النحوية يقول: «ولقد أدَّى بهم ذلك الاستناد إلى المنطق إلى أن يرسموا للتركيب

[1]علي أبو المكارم، الحذف والتقدير في النحو العربي ، ص356.

[2]المرجع نفسه، ص358.

[3]صادق فوزي دباس، جهود علماء العربية في تيسير النحو و تجديده، ص95.

[4]ينظر المرجع نفسه، ص96.

[5]ينظر أحمد عبد الستار الجواري ، نحو القرآن ، مكتبة اللغة العربية ، العراق ، 1974،ص6.

[6]المرجع نفسه، ص9.

صُورًا ثابتة جعلوها هي الأصل ، وما عداها خروجا عن الأصل ... »[1]، وعن تمحُّلاتهم في التقديرات يقول «وقالوا إن المعمول لا بد له من عامل يلتمس في التركيب فإذا وجدوه ردوا إليه العمل وإلا قدّروه»[2]ويذكر أنهم (أحيانا يتلمسون وجه الصواب ويقفون على الحقيقة او بعض الحقيقة فيقولون: عدم التقدير أسلم من التقدير)[3]، وفي نفس السياق يقول: «وتراهم يسلِّمون بوجوب حذف العُمدَة في مواضع استقرؤوها أحسن استقراء ، ولكنهم يوجبون في الوقف عينه تقدير المحذوف فيفسدون بذلك معنى الكلم ويضيعون على منشئه ما قصد إليه بالحذف والتقدير أو التقديم والتأخير، وهم بذلك يعزلون النحو عن المعنى بل يجرِّدونه من فنية التعبير التي لا يُمْكن أنْ ينسلِخ عنها لو كان حقا دراسة شاملة للتركيب »[4]،ولعلّ محاولات الجواري (بدتْ أكثَرَ شمولا واتِّساعا من إبراهيم مصطفى إذْ شملت الأسماء والأفعال والحروف وهذا ناتجٌ عن استفادة الجواري من المصطلح الكوفي في عملية التيسير النحوي)[5].

وفي محصِّلة القول عن نظرية العامل بين القدامى والمحدثين وما نتج عنها من خلافات انعكست على التقدير النحوي، وقد كان لهذا الانعكاس آثاره على الدرس النحوي قديما وحديثا فالخلاف لم يكن وليد الساعة وإنما كانت له جذوره وتصدَّر للتأييد أو الرَّفض نحاة أقاموا الحجج وحاولوا إقامة دعائم نظرية تنفي ما كان وتعطي بديلا على ما هو كائن ، لكن يبقى تفسير النص وتأويله محاولة لها محاذيرها خاصة إذا تعلّق ذلك بالنص القرآني وهذا ما أدركه النحاة الأُوَل من حيث هدفُ الدراسة النحوية التي اتخذت من القرآن مدارها ومناطها ، تنطلق منه وتعود إليه لكن بعض النحاة من القدامى والمحدثين يلجؤون لمعالجة الظاهرة اللغوية بعيدا عن الخطاب القرآني الذي يعتبر شاهدا على مقدرة اللغة وعبقريتها وإنْ كانت أهداف من ذهب مذاهب عكس ما أقرَّه النحاة

[1]أحمد عبد الستار الجواري ، نحو القرآن ، ص10.
[2]المرجع نفسه، ص10.
[3]المرجع نفسه، ص10.
[4]ينظر المرجع نفسه ، ص10.
[5]صادق فوزي دباس، جهود علماء العربية في تيسير النحو و تجديده، ص96.

الأوائل هو التيسير وتعليم النحو للناشئة وترسيخ ملكة اللغة عندهم فإنهم يسقطون في إيجاد بديل فعَّالٍ للنهوض بالدرس النحوي وإكساب المتعلمين ناصية اللغة العربية وفي كثير من الأحيان يلجؤون إلى المنهج القديم في تعليم النحو وما أنتج في ذلك كألفية ابن مالك والآجرومية والمغني .

خامسا – نظرية القرائن بديلاً عن نظرية العامل في فهم التقدير:

ظل النحاة باحثين عن بديلٍ لنظرية العامل، وكانت من أبرز المحاولات في هذا المجال محاولة تمام حسان الذي فتح الأفق لهذا الموضوع بتأليفه لكتاب " اللغة العربية معناها ومبناها" لتكون البداية في إيجاد تصور عام لنظرية تنوب عن نظرية العامل في تفسير وتحليل ظاهرة الإعراب في التراكيب النحوية.(والمقصود بالقرينة الأمر الدال على الشيء من غير استعمال فيه)[1]وقيل (هي أمر يشير إلى المطلوب)[2]، وهي بذلك (عنصر مهم لفهم الجملة فيها تعرف الحقيقة بالمجاز ويعرق المقصود للألفاظ المشتركة وكذا الذكر والحذف وخروج الكلام عن الظاهر وما غلى ذلك مما يحتمل أكثر من دلالة في التعبير)[3].

أ– القرائن عند تمام حسان:

يجدُ تمام حسان تأصيلا لمحاولته التنظير في القرائن عند عبد القاهر الجرجاني وتصوره للتعليق في إطار نظريته "النظم" حيث يرى تمام حسان(أنّ التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي وأن فهم التعليق على وجهه كاف وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية، لأن التعليق يحدّد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق ويفسر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعا في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النحوية)[4]، (والذي يهمُّ اللغوي من هذه القرائن هو قرائن التعليق التي تعد الإطار المرجعي الضروري للتحليل النحوي الذي يسمى عادة بـ(الإعراب)ويرى أن القرائن الحالية والمقامية لا تخضع للتقعيد والضبط لأنها لا تصلح أن تكون موضوع دراسة يصل في

[1]التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون،ج2، ص1315.

[2]الجرجاني ، التعريفات،ص 192.

[3]ينظر فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية والمعنى ،دار ابن حزم، ط1، لبنان، 2000،ص59.

[4]تمام حسان،اللغة العربية معناها ومبناها ، دار الثقافة ، المغرب ، 1994، ص189.

النهاية إلى التقنين يمكن القياس على تلك المواقف والحالات بينما تخضع القرائن المقالية التي عبر عنها ب:"الأنظمة اللغوية "كما أنَّ القرائن الحالية تعبر عن مقامات اجتماعية فهي نسيج الثقافة بالمعنى الأنثروبولوجي؛ أي هي نسيجٌ من العادات والتقاليد والأعمال اليومية والفلكلور الشعبي)[1]،ويعتبر مصادر القرينة هي الصوت والصرف والنحو والسياق والحال ويلَخِّص ذلك في المخطط الآتي :

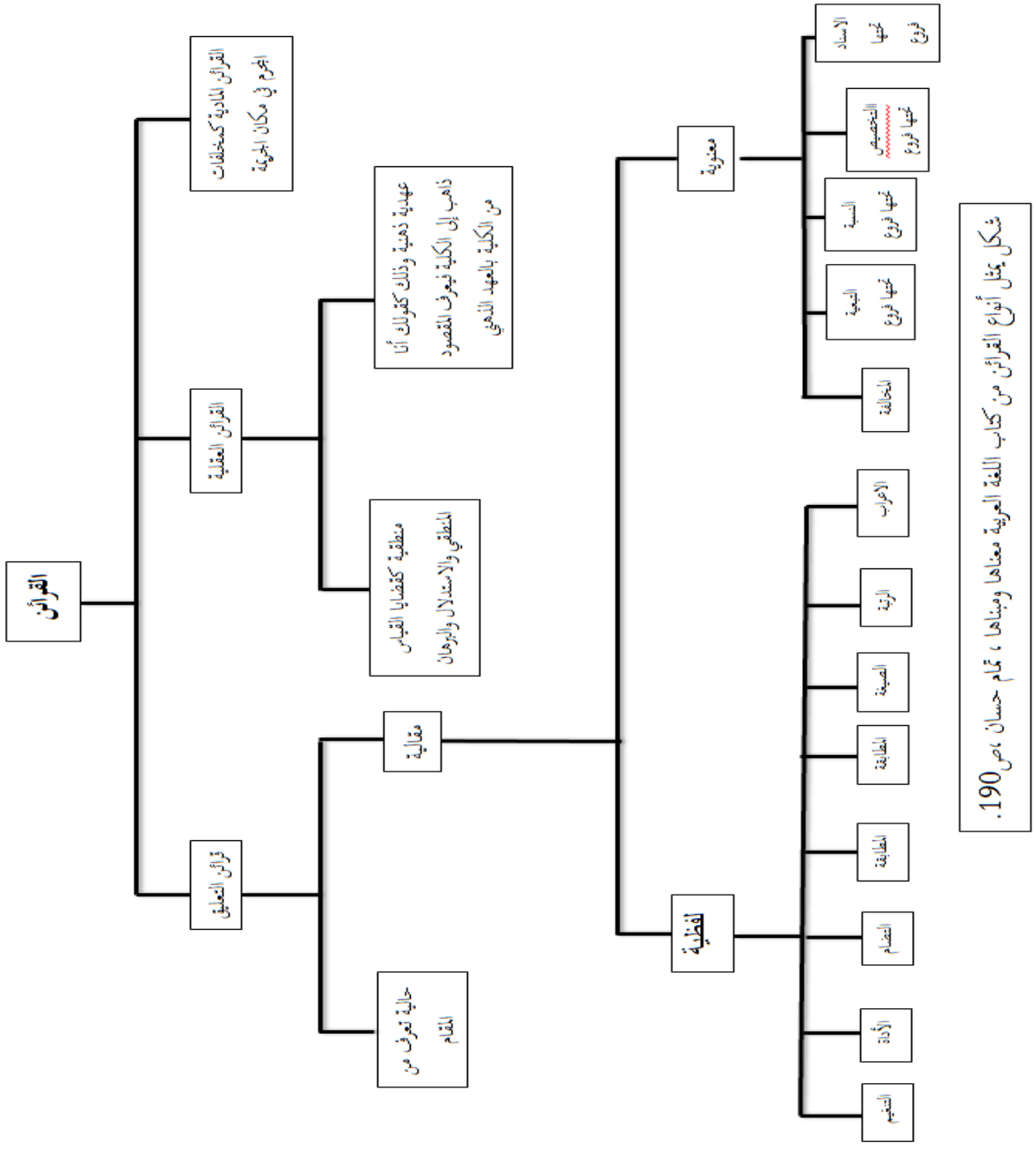

شكل يمثل أنواع القرائن من كتاب اللغة العربية معناها ومبناها ، تمام حسان ،ص190.

[1] ينظر بلقاسم منصوري، الآراء النحوية في كتاب " اللغة العربية معناها ومبناها" ،مذكرة ماجيستير ،قسم اللغة العربية، كلية الآداب واللغات ،جامعة مولود معمري، تيزي وزو،الجزائر ، 2013،ص70.

والذي يعوِّل عليه تمام حسان في فهم النص وتحليل التركيب هو القرائن التي اصطلح عليها بالقرائن المقالية ، حيث يقول «...أمَّا ماهو أكثر صعوبة من ذلك دون شك فهو القفز العقلي من المبنى إلى المعنى لأن ذلك يحتاج إلى قرائن معنوية وأخرى لفظية ويصدق على كليهما اصطلاح " القرائن المقالية" لأن هذين النوعين من القرائن يؤخذان من المقال لا من المقام »[1].

أولا– القرائن اللفظية:

وتُعرَّف على أنها(هي اللَّفظ الذي يدل على المعنى المقصود ولولاه لم يتضح المعنى وذلك نحو قوله تعالى:﴿ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾[البقرة: 91]فقوله﴿ مِن قَبْلُ ﴾وضّح أن المقصود بقوله (تقتلون) هو الزمن الماضي وليس الحال والاستقبال .ونحو قوله تعالى:﴿ أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنۢ بَعْدِى قَالُوا۟ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴾[البقرة: 133]فقوله(إلها واحدا)بيَّن أنَّ إلهه وإله آباءه هو واحد وليس اثنين)[2]، ويقسِّم تمام حسان هذه القرينة إلى (ثمانية أقسام :

1- العلامة الإعرابية
2- الرتبة
3- الصيغة
4- المطابقة
5- الربط
6- التضام
7- الأداة
8- النغمة)[3].

[1] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص191.
[2] فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية والمعنى ، ص60.
[3] تمام حسان، المرجع نفسه، ص205.

1- العلامة الإعرابية:

تُعَد هذه القرينة من أبرز القرائن في الاستدلال على المعنى الوظيفي للعنصر داخل نظام الجملة، (فالحركات الإعرابية هي الواصلة بين المستوى الصوتي والنحوي)[1]،ولم يكن تمام حسان لِيُولِيَها أهمية كبرى كما كان الحال مع النحاة القدامى إلا ما كان من تضافرها مع القرائن الأخرى، وذلك لأنه رأى أنها متولِّدة عن نظرية العامل يقول في ذلك:«لقد كانت العلامة الإعرابية أوفَرَ القرائن حظّا من اهتمام النحاة فجعلوا الإعراب نظرية كاملة سمَّوها نظرية العامل وتكلَّموا فيه عن الحركات ودلالاتها والحروف ونيابتها عن الحركات، ثم تكلَّموا في الإعراب الظاهر والإعراب المقَدَّر والمحل الإعرابي ثم اختلفوا في هذا الإعراب هل كان في كلام العرب أم لم يكن ...»[2].

وفي سياق الحديث والسِّجال بين القدامى والمحدثين عن العلامة الإعرابية ودلالتها عن المعنى يقول:«...حدث كل ذلك في وقت لم تكن العلامات الإعرابية أكثرَ من نوعٍ من أنواع القرائن، بل هي قرينة يَستعصِي التمييز بين الأبواب بواسطتها حين يكون الإعراب تقديريا أو محليا أو بالحذف لأنَّ العلامة الإعرابية في كل واحدة من هاته الحالات ليست ظاهرة فيستفاد منها معنى الباب »[3].

[1]أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1994،ص37.

[2]تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص205.

[3]المرجع نفسه، ص205.

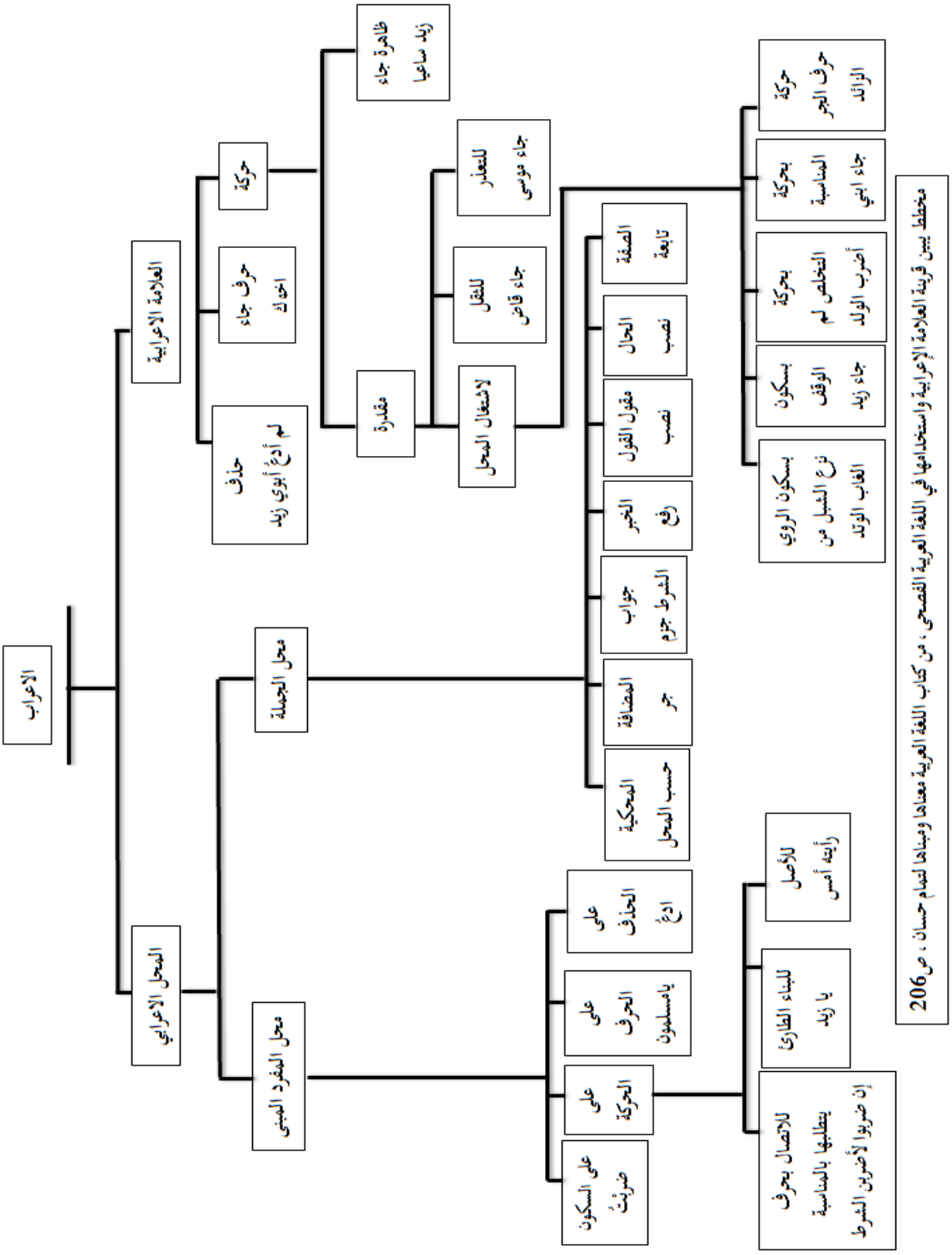

مخطط يبين قرينة العلامة الإعرابية واستخدامها في اللغة العربية الفصحى ، من كتاب اللغة العربية معناها ومبناها لتمام حسان ، ص206

2- الرتبة:

(هي قرينة نحوية ووسيلة أسلوبية ؛ أيْ أنها في النحو قرينة على المعنى وفي الأسلوب مؤشِّر أسلوبي ووسيلة إبداعٍ وتقليبِ عبارة واستجلابِ معنىً أدبيٍّ)[1]،وهذا تعريفٌ يتجاوز بالرتبة الصِّبغة النحوية إلى البلاغية الفنية فتؤثر في الأسلوب وذلك في خروج رتبة العنصر إلى التأخر أو التقدم، وهذا مبحث كان للعلماء النحويين والبلاغيين وغيرهم وقفات معهم (والرتبة نوعان:محفوظة وغير محفوظة)[2].

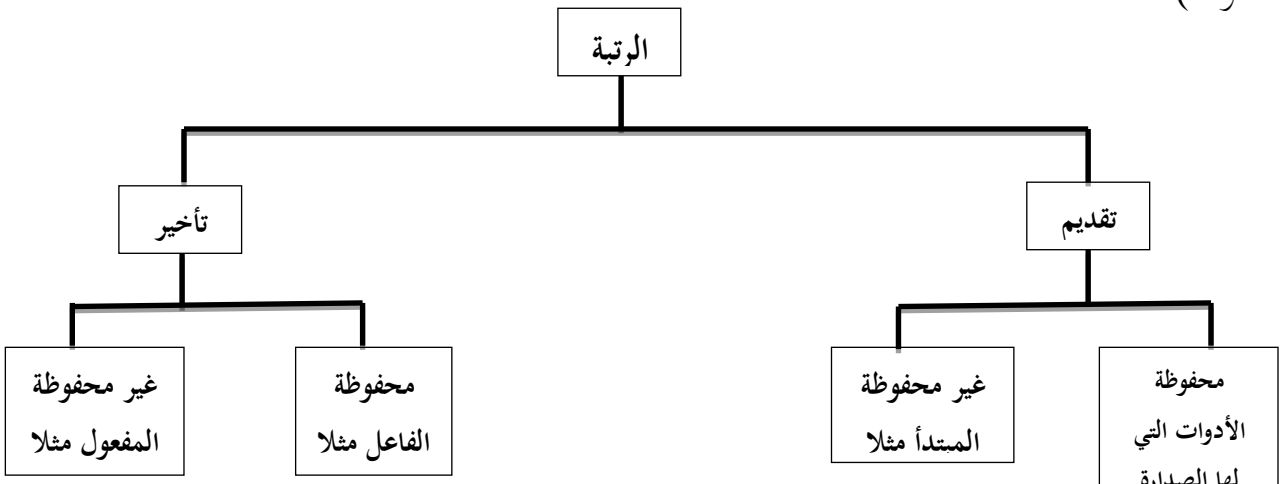

المخطط يبين تقسيم الرتبة عند تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص208

- **الرتبة المحفوظة:**

(ومما يرد فيها من عناصر محفوظة الرتبة هي :

- حرف الجر (في تقدمه على المجرور)
- حرف العطف (في تقدمه على المعطوف)
- أداة الاستثناء (في تقدمها على المستثنى)
- حرف القسم (في تقدمه على المقسم به)
- واو المعية (في تقدمها على المفعول معه)

[1] تمام حسان، البيان في روائع القرآن، عالم الكتب، ط1،مصر،1993،ص91.
[2] المرجع نفسه، ص91.

- المضاف (في تقدمه على المضاف إليه)
- الفعل (في تقدمه على الفاعل)
- فعل الشرط (في تقدمه على جوابه))[1].

(والرتبة المحفوظة بدورها نوعان ؛رتبة محفوظة أصالة ورتبة محفوظة عرضا كحفظ رتبة التقدم للفاعل والتأخر للمفعول، أو التقدم للمبتدإ والتأخر للخبر، لسبب عارض كأمن اللبس فهي رتبة غير محفوظة في الأصل)[2]ومما جاء في الترخص في تخلف هذه الرتبة المحفوظة عند أمن اللبس (بين جملة الحال وبين الفعل لأن الفعل حقه التقديم والحال حقه التأخير ومثله قوله تعالى:﴿ وَيَصْنَعُ ٱلْفُلْكَ وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأٌ مِّن قَوْمِهِۦ سَخِرُواْ مِنْهُ ۚ قَالَ إِن تَسْخَرُواْ مِنَّا فَإِنَّا نَسْخَرُ مِنكُمْ كَمَا تَسْخَرُونَ ﴾[هود: 38]أي وكلَّما مرَّ عليه ملأٌ من قومه سخروا منه وهو يصنع الفلك، وكذلك في قوله تعالى ﴿ وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَٱلْجِبَالِ وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَٰبُنَيَّ ٱرْكَب مَّعَنَا وَلَا تَكُن مَّعَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾[هود: 42]أي ونادى نوح ابنه وهي تجري بهم)[3].

- **الرتبة غير المحفوظة:**

(هي رتبة في نظام اللغة لا في استعمالها لأنها في الاستعمال معرضة في القواعد النحوية من حيث عود الضمير ثم للاختيارات الأسلوبية من حيث التقديم والتأخير)[4]وفي خروج عناصر النظام عن الترتيب المحفوظ بما يلائم اللغة من تقديم وتأخير يدخل ذلك ضمن دائرة الأسلوب وفنِّيته من حيث الأداء الرفيع ، (ومن العناصر غير المحفوظة رتبته :

- المفعول من الفعل ورتبته من الفاعل
- رتبة المبتدإ والخبر

[1] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص207

[2] ينظر أحمد خضير عباس علي ، أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط، أطروحة دكتوراه، قسم اللغة العربي، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ،العراق، 2010،ص238.

[3] تمام حسان، الخلاصة النحوية، ص83.

[4] تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ص94.

- رتبة الظرف والجار والمجرور مما تعلق به.

وغيرها مع مراعاة مقتضيات القاعدة النحوية فإنْ خِيف عدم أمْنِ اللَّبس أو مخالفة القاعدة حُفِظَتْ الرُّتبة ومثال ذلك: "ضرب موسى عيسى" و "أخي صديقي")[1]، أمَّا إذا أُمِنَ اللَّبس فجاز التقديم والتأخير ، ومثال ذلك("أكلَ الكُمَّثرى موسى" و" أرضعَتِ الصُّغرى الكبُرى "، فعناصر الجملة تتضح بالقرينة العقلية والمنطق العقلي ، فإنَّ العقل عيَّن الآكلَ في الجملة الأولى والمرضِعة في الجملة الثانية فلا يصحُّ الإسناد إلى المذكور عقلا)[2].

3- الصيغة(البنية):

يُدرج تمام حسان تحت هذه القرينة (موضوع علم الصرف العربي برمته فيشتمل على الموضوعات الخاصة ببنية الكلمة المفردة وهي :

أ- أقسام الكلم

ب- الجمود والاشتقاق

ج- الجمود والتصرف

د- التجرد والزيادة

هـ- الصيغة الصرفية والميزان الصرفي

و- التجرد والزيادة

ز- إسناد الأفعال للضمائر

ح- تقليب الصيغ)[3].

وقد كان تمام حسان في تقسيمه للكلم ينحو إلى تقسيم سباعي فهو يعددها كالآتي:(الاسم، الوصف، الفعل، الضمير، الخالفةُ، الظرف، الأداة)[4]، وهو بهذا التقسيم يخالف النحاة وما درجوا عليه

[1] ينظر تمام حسان، البيان في روائع القرآن ، ص94.

[2] فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية والمعنى ، ص61.

[3] تمام حسان ، الخلاصة النحوية ، عالم الكتب، ط2 ،مصر،2005،ص39.

[4] المرجع نفسه، ص40-41.

في تقسيمهم الثلاثي للكلم من اسم وفعل وحرف ويقول عن تعدُّد الصيغ : «فللأسماء صيغتها وللصفات والأفعال صيغها (...) والمعروف أنَّ الفاعل والمبتدأ ونائب الفاعل يطلب فيها أسماء ...»[1](وإذا كانت التراكيب عبارة عن كلمات رُصِفَت وفق نظامٍ مُعَيَّن لتأدية دلالةٍ معينة فإنَّ الكلمةَ أيضا تكون على صورةٍ أو بنيةٍ معينةٍ تؤدِّي بها وظيفتَها الصرفية أو دلالتها الصرفية)[2]،ويُرجِعُ (معاني الصيغ الصرفية إلى صلتها الوثيقة بالعلاقات السياقية ويمثِّل لذلك بالفعل اللازم الذي لا يصل إلى المفعول به بغير واسطة وكذلك بعض الصيغ معناها اللزوم وذلك كالمطاوع والمبني للمجهول من المتعدي لواحد وأفعال السجايا)[3].

4- الرَّبـــط:

وهي (قرينة لفظية تدل على اتِّصال أحد المترابطين بالآخر ،و الربط ينبغي أن يتمَّ بين الموصول وصلته وبين المبتدإ وخبره وبين الحال وصاحبه وبين المنعوت ونعته وبين القسَم وجوابه وبين الشرط وجوابه...)[4]ويُقسِّم طُرق الربط إلى الربط بعودِ الضَّمير والربط بالحرف والربط بإعادة اللفظ والربط بإعادة المعنى والربط بالعهد، ويُجْمِلُها في المخطط الآتي :

[1] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ،ص210.

[2] أحمد خضير عباس علي، أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط ، ص122.

[3] تمام حسان،المرجع نفسه، ص211.

[4] المرجع نفسه، ص213.

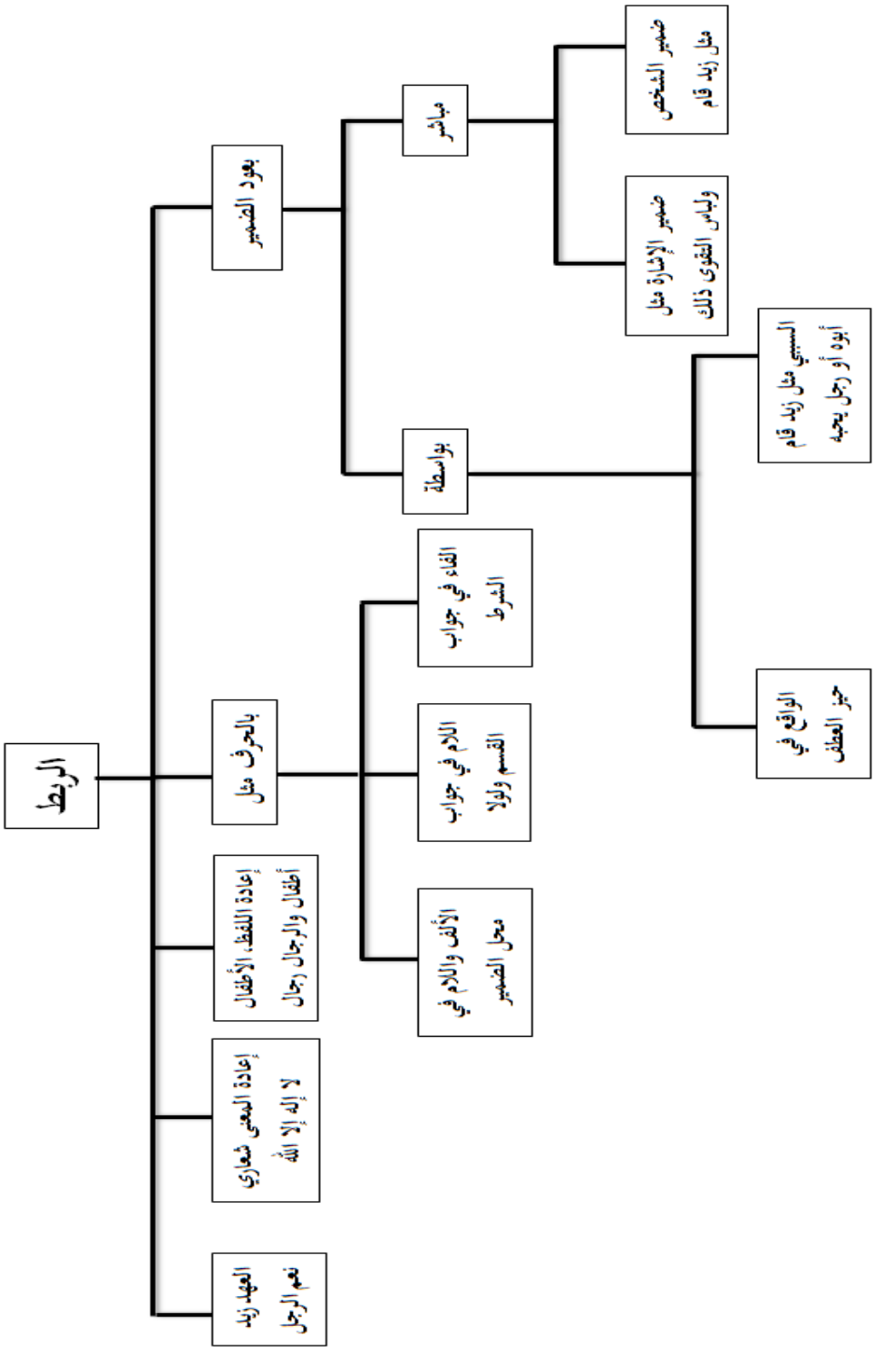

شكل يمثل أنواع الربط ، نقلا عن كتاب اللغة العربية معناها ومبناها، ص214

(ولعلاقة الربط وظيفة إنعاش الذاكرة لاستعادة مذكورٍ سابقٍ والأصلُ في الربط أن يكون بإعادة اللفظ لأنها أدْعى للتذكير وأقوى ضمَانًا للوصول إليه ويحدث في القرآن الكريم أنْ يكون بإعادة اللفظ مثل قوله تعالى:﴿ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ بَعْضُهُم مِّنۢ بَعْضٍ ۘ يَأْمُرُونَ بِٱلْمُنكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ

ٱلْمَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ ۚ نَسُوا۟ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمْ ۗ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾[التوبة: 67].فالتكرار وقع للفظ (المنافقين والمنافقات) بعد طول الشُّقة بدلا من أنْ يقول (وعدهم) وغيرها في القرآن كثير)[1].

5- التَّـضام:

لخَّص تمام حسان فهم قرينة التضام فيما يأتي :(

أ- هي الطرق الممكنة في رصف جملة ما، فتختلف طريقة منها عن الأخرى تقديما وتأخيرا وفصلا ووصلا ويمكن أنْ يطلق على هذا الفرع من التضام اصطلاح "التوارد".

ب- استلزام أحد العنصرين التحليليين النحويين عنصرا آخر فيسمَّى التضام هنا "التلازم" أو يتنافى معه فلا يلتقي به ويسمَّى هذا بـ"التنافي")[2].

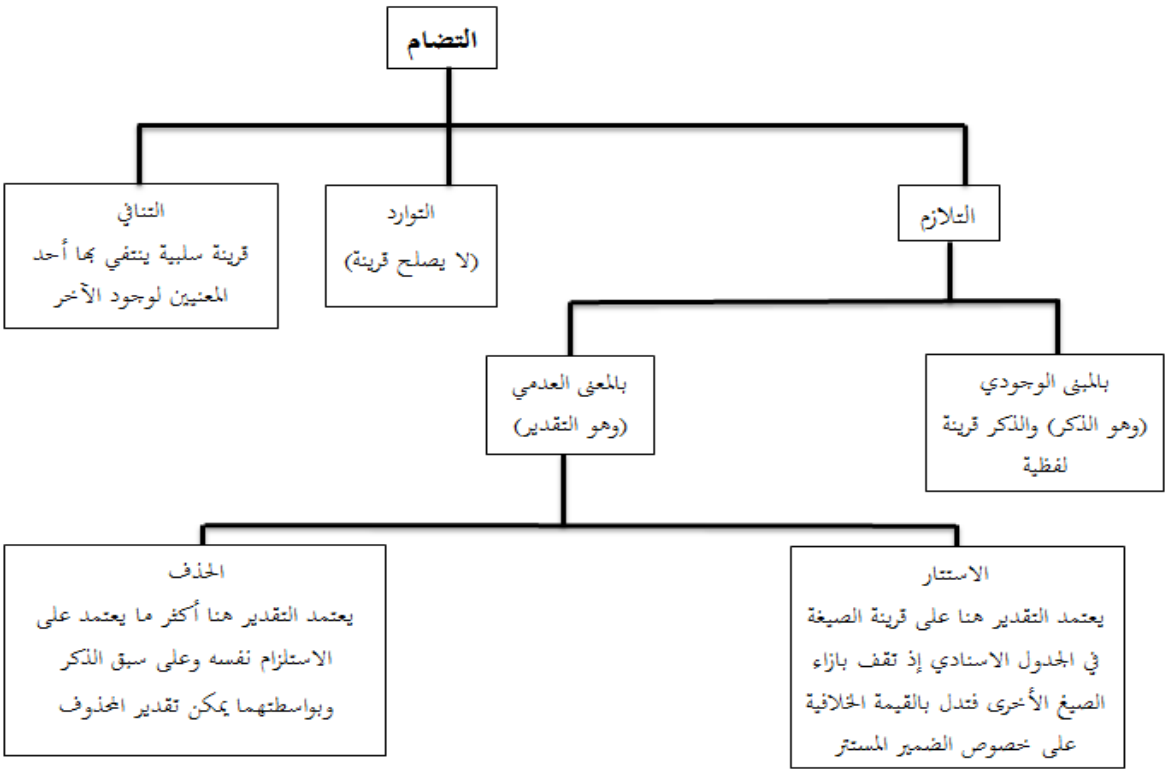

شكل يبين أنواع التضام من كتاب اللغة العربية معناها ومبناها ص222

[1] ينظر تمام حسان ، البيان في روائع القرآن، ص109.

[2] ينظر تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص217.

6- الأداة:

(وهي قرينة لفظية ذات مبنىً صرفي مُفرَّغٌ من الدلالة المعجمية وظيفتها العامَّة التعليق في التركيب النحوي وهي بهذا الوصف تنتمي إلى المبنيات من حيث استغناؤها عن العلامة الإعرابية واعتمادها على رتبتها اللغوية عن المعاني النحوية ، وهي على نوعين ؛ أدوات تدخل على الجمل وأدوات تدخل على المفردات)[1]، فأمَّا (الأدوات الداخلة على الجمل فرتبتها على العموم الصدارة، وأمَّا الأدوات الداخلة على المفردات فرتبتها دائما رتبة التقدم ومثال أدوات الجملِ النواسخُ جميعا وأدوات النفي والتوكيد والاستفهام والنهي والتمني والترجي والعرض والتَّحضيض وغيرها، ومثال الأدوات الداخلة على المفردات؛ حروف العطف والجر والاستثناء والمعية والتنفيس والتحقيق والتعجب والتقليل والابتداء)[2].

(والمعاني التي تؤديها الأدوات جميعا هي من نوع التعبير عن صفات العلاقات في السياق لا قيمة دلالية لها خارج السياق لأنها مُفتقرَة أصالة إلى الضَّمائم بمعنى أنها ذات افتقار متأصل إلى السياق، فمعنى الأداة معنى وظيفي ووظيفتها وظيفة تركيبية عامة هي التعبير عن صفة التعليق وتتضح بالتعبير عن المعنى العام للجمل والأساليب)[3].

7- النغمة(التنغيم):

(وهي الإطار الصوتي الذي تُقال به الجملة في السياق)[4]، وهذا يعني أن هذه القرينة تخص الجملة فهي متصلة بالمعاني النحوية، (وتنغيم الجملة الواحدة بنغماتٍ مختلفة يستدعيها سياقٌ معيَّن يؤدِّي إلى تنوعٍ في الدلالة فالصيغة التنغيمية منحنىً نغمي خاص بالجملة يعين على الكشف عن معناها النحوي)[5].

---

[1] بكر عبد الله خورشيد، أمن اللبس في النحو العربي دراسة في القرائن ،رسالة دكتوراه،، كلية التربية، جامعة الموصل، العراق، 2006،ص83.

[2] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها،ص224-225.

[3] أحمد خضير عباس علي، أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط، ص206.

[4] تمام حسان، المرجع نفسه، ص226.

[5] المرجع نفسه، ص226.

(وكذلك يقوم "التنغيم" الكلام المنطوق بدور دلالي كبير يهدي إلى تفسير الجملة تفسيرا صحيحا أو ينوعها تفسيرا مع تنوع النغمات ، فهو قرينةٌ صوتية كاشفة عن اختيار المتكلم لنوع معين من أنواع التفسير النحوي الدلالي)[1].

8- المطابقة:

(وهي قرينةٌ تحصُل بين أجزاء التركيب، فتتوثَّق الصِّلة بينها وتصبح الكلمات متراصة فتكون مطابقة قرينة على الباب الذي تقع فيه ويقصد بها الشركة في أحد المعاني العامة وتحصل فيما يأتي :

أ- العلامة الإعرابية

ب- الشخص (التكلم والخطاب والغيبة)

ج- العدد (الإفراد والتثنية والجمع)

د- النوع (التذكير والتأنيث)

هـ- التعيين (التعريف والتنكير))[2].

ثانيا- القرائن المعنوية:

(وهي التي يحكم بدلالتها المعنى وصحته وذلك نحو قوله تعالى:﴿ أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ يَعْمَلُونَ فِى ٱلْبَحْرِ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴾[الكهف: 79]

أي سفينة صالحة، ولولا هذا التقدير لم يصحّ المعنى فإنَّ عيبها لا يخرجها عن كونها سفينة)[3].

ويقسِّم تمام حسان هذه القرينة إلى أربع :

1- قرينة الإسناد

2- قرينة التخصيص

3- قرينة النسبة

4- قرينة التبعية

---

[1] ينظر محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة، دار الشروق،ط1، مصر، 2000، ص117.

[2] ينظر بلقاسم منصوري، الآراء النحوية في كتاب اللغة العربية معناها ومبناها ، ص80.

[3] فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية والمعنى،ص61.

1- قرينة الإسناد:

يعرِّفُ النحاة (الإسناد على أنه الحكم بشيء على شيء كالحكم على زهيرٍ بالاجتهاد في قولك: (زهيرٌ مجتهدٌ)، والمحكُومُ به يسمَّى "مسندا"والمحكُومُ عليه يسمى "مسندا إليه "، فالمسند ما حكَمْتَ به على شيء والمسند إليه ما حكَمْتَ عليه بشيء)[1](وعلاقة إسناده هي متجسدة في العلاقة الرابطة بين المبتدأ والخبر وبين الفعل والفاعل أو نائبه)[2].

(فالإسناد قرينة معنوية يتضح بها المسند إليه، وبفهمها يتضح المعنى بقدر تعلق ذلك بها ومن ثمَّ فإن عدم وضوحها يؤدي إلى أن يكون المعنى احتماليا إن لم يكن مبهما ومثاله قوله تعالى :﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ ۚ إِنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓاْ إِثْمًا ۚ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴾[آل عمران: 178].فتوجيه المعنى في هذه الآية بحسب قرينة الإسناد في الجملة الفعلية(لا يحسبن) إذ قد يكون الفعل مسندا إلى (الذين كفروا) أو مسندا إلى ضمير الغائب ويراد به النبي ﷺولا تسعف القرائن اللَّفظية في تحديد أحدهما)[3].

2- قرينة التخصيص:

(التخصيص قرينة سياقية كبرى تتفرع عنها قرائن معنوية أخصّ منها)[4]، (فهي تكشف عن قسم من العلاقات التي تفيد تقييد المعنى الإسنادي أو ما يقع في حيزه تضييقا له، فالتخصيص علاقة نحوية عامة تربط بين المعنى الإسنادي المستفاد من المسند وبين طائفة من المنصوبات تشتمل على المفعولات الخمسة والحال والمستثنى والتمييز ، ففي محصلتها هي علاقة تكميلية للمعنى التركيبي)[5] والقرائن التي

[1]مصطفى الغلاييني ، جامع الدروس العربية، ج1، منشورات المكتبة العصرية، ط28،لبنان،1993،ص13.

[2]تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها، ص191.

[3]أحمد خضير عباس علي، أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط، ص256.

[4]تمام حسان ، المرجع نفسه،ص194.

[5]ينظر أحمد خضير عباس علي ، أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط ، ص258.

تتفرع منها وتندرج تحتها يبينها الجدول[1]:

القرينة المعنوية	المعنى الذي تدل عليه
1- التعدية	- المفعول به
2- الغائية	- وهي تشمل المفعول لأجله والمضارع بعد اللام غائية العلة وغائية المدى وكي ، والفاء ولن وإذن ، ...
3- المعية	- المفعول معه والمضارع بعد الواو
4- الظرفية	- المفعول فيه
5- التحديد والتوكيد	- المفعول المطلق
6- الملابسة	- الحال
7- التفسير	- التمييز
8- الإخراج	- الاستثناء
9- المخالفة	- الاختصاص وبعض المعاني الأخرى

3- قرينة النسبة:

(النسبة قيد عام على علاقة الإسناد أو ما يقع في حيزها كما كانت علاقة التخصيص وقد ميَّزَ تمام حسان بين قيد التخصيص لعلاقة الإسناد وقيد النسبة بأن معنى التخصيص تضييقٌ لتلك العلاقة ومعنى النسبة إلحاقٌ لها، ويستفاد معنى النسبة من الإضافة ومن معاني حروف الجر، فقرينة النسبة قرينة كبرى تتفرع منها عدة قرائن)[2].

[1] تمام حسان،االلغة العربية معناها ومبناها ، ص189.

[2] أحمد خضير عباس علي، أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط، ص263.

4- قرينة التبعية:

(هي قرينة معنوية عامة دالة على العطف والنعت والتوكيد والإبدال)[1]، (وهذه القرائن تتظافر معها قرائن أخرى لفظية أشهرها قرينة المطابقة بين التابع والمتبوع)[2].

ومن هذه التقسيمات التي أجرَأَها تمام حسان على القرائن يتبَيَّن أنَّ القرينة وحدها لا تكفي في توجيه المعنى وتفسير النص بل يَعْضُدُها في ذلك قرائن أخرى تدخل في باب المعنى وتحديد الدلالة.

ب- القرائن تغني عن العامل :

يرى تمام حسان أن النحاة (قد تمحَّلوا في نظرية العامل والتقعيد لها ، وأفرزت هذه النظرية تفسيرات شتى لظاهرة الإعراب حتى صارت تضيق بها أبواب النحو وبذلك كان العامل قاصرا في تفسير الظواهر النحوية والعلاقات السياقية جميعها ، فإن فكرة القرائن توزع اهتمامها بالقسطاس بين القرائن اللفظية والمعنوية وتعتبر قرينة الإعراب قرينة كمثيلاتها فلا نعطيها أكثر مما تستحق فمسؤولية أمن اللبس ووضوح المعنى تقع على جميع القرائن لتدل على المعنى النحوي)[3]، وبذلك يكون قد جاوز دعوة ابن مضاء للتخفف من العامل إلى هدمه، فابن مضاء يؤمن بالعامل ويرجعه إلى المتكلم الذي يقوم بتمييز المعاني النحوية من (الفاعلية ، المفعولية والحالية...وغيرها)(فالعامل عند ابن مضاء هو المتكلِّم الذي يقوم بتحوير المعاني النحوية عكس تمام حسان الذي اعتبره خرافةَ النحو العربي ، ومهما يكن فإنَّ العامل ركيزة من ركائز النظرية النحوية العربية وهدمها هدم للنحو العربي الذي يستند إليه في التقعيد النحوي ، ولكن مع تخليصه من النظرة الفلسفية والعلل الثواني والثوالث التي أغرقته في التشقيق وأدخلته في سجالات بين النحاة قديما وحديثا)[4].

[1] بكر عبد الله خورشيد، أمن اللبس في النحو العربي دراسة في القرائن ،ص53.

[2] تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص204.

[3] ينظر المرجع نفسه ، ص231-232.

[4] ينظر بلقاسم منصوري ، الآراء النحوية في كتاب اللغة العربية معناها ومبناها، ص91.

ج- تضافر القرائن في تقدير المحذوف:

(تتضافر القرائن لإدراك المعنى فمن المعروف أنَّ المعنى النحوي (الوظيفي)ليس من شأنه أن يستبين بواسطة قرينة لفظية أو معنوية مفردة، بل لابد أن يتضافر عدد من القرائن على بيان المعنى ذلك بأن اللغة ظاهرة إنسانية والإنسان بطبعه قلَّما يكتفي لإدراك شيء ما بقرينة واحدة تدل على هذا الشيء)[1] وعند تعدد الاحتمالات في تفسير النص ومعرفة دلالاته يسعى المخاطب وراء القرائن وتضافرها ليرى أيُّ المعاني المتعددة لهذا المقصود، وهذا ما ذهب إليه تمام حسان متأثرا بالتعليق عند عبد القاهر الجرجاني، ويقدِّم مثالا على تضافر القرائن من خلال جملة :"ضربَ زيدٌ عمرًا" فيقول:«نظرنا في الكلمة الأولى (ضرب) فوجدناها قد جاءت على صيغة (فَعَلَ) ونحن نعلم أن هذه الصيغة تدل على الفعل الماضي سواء من حيث صورتُها أو من حيث وقوفُها بإزاء (يفْعَلُ وافْعَلْ) فهي تندرج تحت قسم أكبر من بين أقسام الكلم يسمى (الفعل) ومن هنا نبادر إلى القول بأن (ضرب فعل ماض)»[2]، ويمضي في تحليله لباقي عناصر الجملة يقول:«ثم ننظر بد ذلك في زيد فنلاحظ ما يأتي:

1- أنّه ينتمي إلى مبنى الاسم (قرينة صيغة)

2- أنّه مرفوع (قرينة العلامة الإعرابية)

3- أنّ العلاقة بينه وبين الفعل الماضي هي علاقة إسناد (قرينة التعليق)

4- أنّه ينتمي إلى رتبة التأخر (قرينة الرتبة)

5- أنّ تأخره على الفعل رتبة محفوظة(قرينة الرتبة)

6- أنّ الفعل معه مسند إلى المفرد الغائب

7- إسناده مع الاسم الظاهر دائما (قرينة المطابقة)

[1] تمام حسان ، البيان في روائع القرآن ، ص223.

[2] تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص181.

وبسبب كل هذه القرائن نصل إلى أنّ (زيدٌ) هو الفاعل ثم ننظر بعد ذلك في (عمرًا)ونلاحظ :

1- أنّه ينتمي إلى مبنى الاسم (قرينة الصيغة)

2- أنّه منصوب (قرينة العلامة الإعرابية)

3- أنّ العلاقة بينه وبين الفعل هي علاقة تعدِية (قرينة التعليق)

4- أنّ رتبته من كل من الفعل والفاعل هي رتبة التأخر(قرينة الرتبة)

5- أنّ هذه الرتبة غير محفوظة (قرينة الرتبة)

وبسبب هذه القرائن نُسارع إلى القول بأنَّ (عمرًا) مفعول به ولا شكّ»[1]، ويضيف تمام حسان إلى هذه القرائن قرينة المقام ليكتمل المعنى الدلالي (فكل دراسة لغوية لابد من ان تتجه إلى المعنى فهو الهدف المركزي الذي تصوّب إليه سهام الدراسة من كل جانب)[2].

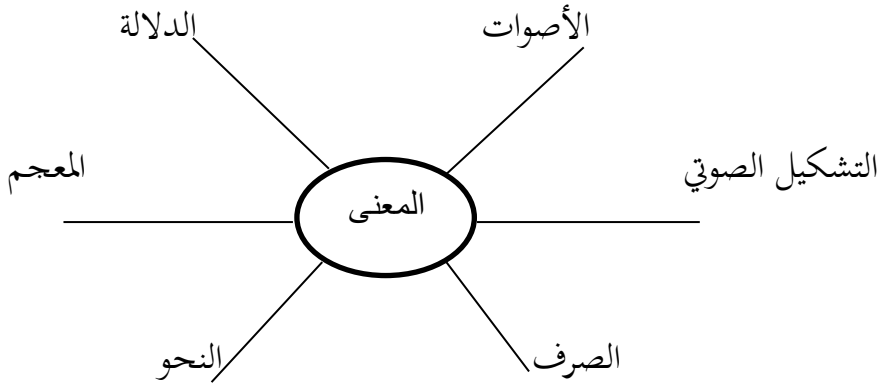

شكل يبين تضافر المستويات اللغوية في بحثها عن المعنى نقلا عن كتاب "اللغة بين المعيارية والوصفية"

وهذا يدل على أن (للنحو علاقة بالدلالة وهذه العلاقة قديمة قدم النحو نفسه، وقد ارتبط كل واحد منهما بالآخر بأقوى الأسباب ومن ثمّ كان النحو كله دلالة سواء أكان علامات إعرابية أم أساليب كلامية أم حروفا وأدوات نحوية أم قرائن وسياقات)[3]، ومن أمثلته ما جاء فيه تضافر القرائن لتحديد قرائن المحذوف قوله تعالى:﴿ أَفَمَن يَتَّقِى بِوَجْهِهِۦ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ وَقِيلَ لِلظَّٰلِمِينَ ذُوقُوا۟ مَا كُنتُمْ

[1] تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها، ص181-182.

[2] تمام حسان ، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب ، ط4، مصر، 2001، ص117.

[3] زينب مديح جبارة النعيمي، الدلالة النحوية بين القدامى والمحدثين، مجلة واسط للعلوم الانسانية،م5، ع12،العراق،2009،ص10.

تَكۡسِبُونَ ﴾ [الزمر: 24](إذْ يتضح من قوله: ﴿ ذُوقُواْ مَا كُنتُمۡ تَكۡسِبُونَ ﴾أنَّ الخبر المحذوف يمكن تقديره بلفظ (ناجٍ) أو (مغفور لهم) أو(طامع في الرحمة) وبخاصة إذا ضممنا إلى هذه القرينة قرينة أخرى لفظية هي الاستفهام الإنكاري الذي يعزِّز ما في الآية من وعيد فيتطلب عكس معنى قوله وهذا العكس الذي جرى تقديره)[1]، وفي آية أخرى قوله تعالى:﴿ أَفَمَن شَرَحَ ٱللَّهُ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٖ مِّن رَّبِّهِۦۚ فَوَيۡلٞ لِّلۡقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكۡرِ ٱللَّهِۚ أُوْلَٰٓئِكَ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٍ ﴾[الزمر: 22]فقوله تعالى:﴿ فَوَيۡلٞ لِّلۡقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكۡرِ ٱللَّهِۚ ﴾(يعينُ على تقدير الشَّق الآخر من مدخول همزة التعيين كما يُعِين على تدبُّر الخبر إذِ التقدير : أفمن شرح الله صدره ناجٍ أمَّن قسا قلْبُه فويلٌ له، وهكذا نستعين لتقدير المحذوف بقرينة لفظية تدلّ عليه فتكون دليل الحذف)[2]،فالقرينة قائمة لإرادة المعنى، وتضافر القرائن مُعِين على تقدير المحذوف تقديرا لا يتعسَّف حتى يُخرجَ اللغة عن سمْتِها وخاصة إذا تعلَّق الأمرُ بالنص القرآني فإنمَّا مناطُ القرائن رفع ما يحدُث للمتلقي من لبس في فهم لآياته .

يقول تمام حسان عن عدم وجود اللَّبس وارتفاعه عن النص القرآني ولا يجوز عليه :«...ذلك جائز على كل نص عربي إلا القرآن فإنَّه إذا بنى جملةً سمح تركيبُها باللَّبس سارعَ النص القرآني إلى رصد القرائن الدالة على المعنى سواء أكانت هذه القرائن لفظية أم معنوية أم خارجية إلا إذا كان اللَّبس مقصودا لذاته لغرض ما (...) وهكذا ربما قرأت الجملة فظننت لأول وهلة أن بها لبسا ولكنك ما تكاد تمنحها قدرا من التأمل حتى تعثر على قرينة أو على عدد من القرائن يتحدد بها معنى الجملة القرآنية »[3].

فإنَّه إذا تضافرت القرائن أُمن اللبس وسلك المتلقّي طريق المعنى على الاستقامة، ولهذا كان المفسرون يلجؤون إلى القرائن في إعراب القرآن الكريم وتفسيره ، إضافةً إلى ذلك الاحتكام إلى ما يحتمله السياق القرآني ومناسبة النزول التي من شأنها أن تؤثر في تقدير وتأويل الآية والمحذوف منها.

[1] تمام حسان، مفاهيم ومواقف في اللغة والقرآن ، عالم الكتب، ط1، مصر ، 2010، ص288.

[2] المرجع نفسه،ص288.

[3] تمام حسان ، البيان في روائع القرآن، ص397.

الفصل الثالث :

السياق وضوابط التقدير النحوي عند القدامى

أولا- السياق وأنواعه

1- مفهوم السياق

2- أنواعه

ثانيا- السياق القرآني

أ- أنواع السياق القرآني

ب- آثار دلالة السياق القرآني في التفسير

ج- ما يراعى في تقعيد السياق القرآني

د- من روافد السياق القرآني

ثالثا- دلالة السياق وأثرها في تحديد التقدير النحوي في القرآن

رابعا- ضوابط التقدير النحوي

أولا– السياق وأنواعه:

1– مفهوم السياق:

أ– لغة:

جاء السياق في معاجم اللغة حاملا دلالة مركزية تمحورت حول الانقياد والتتابع، فـ(الـمُنْسَاقُ التابع والقريب وتَساوَقَتِ الإبلُ تتابعت)[1]، وتطرّق المعجم الوسيط إلى دلالة السياق لغويا من خلال تقصِّي المعاجم التّراثية ليخرجَ بتعريفٍ معجميٍّ للسياق يكاد يكون هو المعنى الاصطلاحي المتداول للسياق ومفاده أنّ سياق الكلام هو(تتابعه وأسلوبه الذي يجري عليه)[2].

ب– اصطلاحا:

تجاذبت السياق عدة علوم ، فهو متعدد المفاهيم بين ما هو ميدان (لغوي وآخر اجتماعي واقتصادي وسياسي ، لكن تحاول هذه المفاهيم أن تشكل مقاربة مفاهيمية لهذا المصطلح، فهو المحيط اللساني الذي أنتجت فيه العبارة ولا يشترط في تلك العناصر الحافَّة بالعبارة أن تكون قريبة، بل يمكنها أن تكون بعيدة في متن الخطاب)[3]، فالمحلل لهذا الخطاب يضع في موازاة المحيط اللساني الذي هو النص (سياق آخر مرجعي أو مقامي أو سياق الحالة الذي يضم مجموع الظروف والوقائع خارج لسانية كالظروف النفسية والاجتماعية والثقافية)[4]، وإذا ما حاولنا المزاوجة بين التقسيمين الذين درجا عليهما أهل الاصطلاح في هذا المجال نصل إلى أن (المقصود بالسياق كل ما أحيط بالنص من أحداث إلى جانب شخصية كل من المتكلم والمستمع ومن يحيطون بهما إلى جانب الظروف البيئية –الزمانية والمكانية– فكل هذه العناصر تساعد على كشف المعنى وتوضيحه دون غموض وتعقيد)[5].

---

[1] الفيروز أبادي، القاموس المحيط ، 240/3

[2] مجمع اللغة العربية المصري، المعجم الوسيط ،مكتبة الشروق الدولية، ط4، مصر،2004، ص 465.

[3] ينظر محمد إقبال عروي، دور السياق في الترجيح بين الأقاويل التفسيرية ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ،ط1، الكويت ، 2007، ص25.

[4] المرجع نفسه، ص26.

[5] فوزي عيسى و رانيا فوزي عيسى ، علم الدلالة النظري والتطبيق ، دار المعرفة الجامعية ط1، مصر،2008م، ص111.

ولأنَّ السياق ضابطٌ من ضوابط المعنى وقرينة لا غنى عنها فهو يحدد معنى الكلمة (والتي هي ذات طبيعة متقلبة وتتغير بتغير السياق حيث تتخذ الكلمات مع بعضها معنى توافقيا يرجع إلى واقع الاستعمال أو ملكة الكلام)[1].

2- أنواعـــه:

يقسِّم العلماء غربيون وعرب السياق إلى أنواع ؛ ويظهر من هذا التقسيم أنَّ المحدثين كان تقسيمهم عاما ، أمّا علماء العرب القدامى فقد كان على حسب أهل العلم و أرباب الفكر، من أصوليين وبلاغيين ونحاة ومفسرين .

أ- باعتبار التقسيم العام :

- السياق النصي:

(ويخصُّ التماسك النصي الذي تجاوز الوحدة المكونة الصغرى عند النحاة والبنويين التي كانت الجملة باعتبارها موضوعَ دراستهم، فكانوا يتمحورون حول محتوى القضية في التحليل الدلالي، في حين قدَّم نحو النص وتحليل الخطاب بعض الآليات لتحليل الوحدات اللغوية الكبرى مثل العبارة وأجزاء الخطاب في المحادثات، المحاورة، وكذلك النماذج الحِجَاجية في بعض نماذج الخطاب مثل الخطاب السياسي وبهذا يكون الكشف عن علاقات تتجاوز الإحالة بين الجمل مثلا، فأعادوا بنا تماسك النص بوصفه نظاما أكبر في النحو ليمَكِّن المُرسل إليه اكتشاف دلالة هذه الوحدات الكبرى)[2].

- السياق الوجودي :

وهذا كان مدار دعوى (الفلاسفة والمناطقة، فعكسوا بذلك اتجاه البنويين، فالتتابعات اللغوية والسيميائية تكتسب معانيها من خلال علاقاتها بمراجعها ، ويتضمَّن هذا السياق المرجعي بطبعه (عالم الأشياء حالاتها والأحداث) والتي ترجع إليها التعبيرات اللغوية ويتمَّ الانتقال من الدلالة إلى

[1]Vyvyaneevane and melanie green ,counituve linguistics Amintroduction ,Edin burgh University press, great britan,2006,p112.

[2]ينظر عبد الهادي بن ظافر الشهري ، استراتيجيات الخطاب- مقاربة لغوية تداولية- ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، ط1، ليبيا، 2004م، ص42.

التداولية حالما يُدرَك أنّ المرسل والمرسل إليه وكذلك موقعهم الزماني والمكاني هي مؤشرات للسياق الوجودي)[1]، ومردُّ هذا المفهوم عند الفلاسفة هو ما بحثوا عنه في عالم الموجودات وهذا أحد المباحث الفلسفية(مبحث الوجود" الانطولوجيا"، مبحث المعرفة" الابستمولوجيا"، مبحث القيم).

- **السياق المقامي:**

هذا السياق (يوفِّر بعض العوامل أو المحددات التي تسهم في تحديد معاني التعبيرات اللغوية والمقامات بوصفها سياقات هي صنفٌ متَأصِّل في المحدِّدات الاجتماعية)[2].

- **سياق الفعل:**

ويدخل في إطار نظرية الأفعال وعملية إنتاج الخطاب (فالأفعال اللغوية أصناف جزئية من السياق المقامي ، ولذلك يُلِح أوستين على دور العرف الاجتماعي، أي التعاقدي بإنتاج اللغة من قبل المرسل في المجتمع مؤكِّدا على أنَّ هناك شروطا لاعتبار اللغة فعلا، خاصَّة الأفعال الإنجازية مما يمكن معه القول إنّ اللغة محكومَة بمعايير مُحدَّدة)[3]،وهذا السياق يندرج في إطار الدراسات التداولية التي ترتكز على مبدأ دراسة اللغة أثناء الاستعمال ولذلك كان على هذه السياقات أنْ تتضافر لتَعضُد بعضها البعض مع السياق النفسي .

- **السياق النفسي**

(مادامت النظرية التداولية تقتضي أنَّ عملية إنتاج الخطاب هي فعل مشاركة بين عناصره، فالعملية في جوهرها ذات منطلق ذهني ونفسي لتصبح المقاصد والرغبات حالات ذهنية مسؤولة عن برنامج الفعل والتفاعل، وهذه الحالات هي مناط اهتمام الوصف والتفسير التداولي، بوصفها السياق النفسي لإنتاج اللغة وفهمها)[4].

---

[1] عبد الهادي بن ظافر الشهري ، استراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية ، ص43.

[2] المرجع نفسه، ص43.

[3] المرجع نفسه، ص43.

[4] ينظر المرجع نفسه، ص44.

ب- باعتبار العلوم عند العرب*:

كان علماء العرب قد أدركوا أهمية السياق في فهم النص وتأويله، خاصة إذا ما تعلق ذلك بالنص القرآني، مما جعل أهل كل علم من العلوم الشرعية واللغوية يتخذ من هذا العنصر مرجعا يكون موجِّها للدلالة ، ومن أهم العلوم التي برز فيها الاهتمام بالسياق هي : أصول الفقه والبلاغة والنحو والتفسير ، فلا تكاد تجد عالما تقعَّر في علمٍ من هذه العلوم إلاّ وأدرَك لِمَا للسياق من أهمية .

- عند الأصوليين :

للأصوليين أثرٌ بالغٌ في بحث اللغة وما ينتج عنها من دلالات، وما تركه علماء الأصول من مصنَّفاتٍ دلَّ على تفتُّق أذهانهم وتضَلُّعهم في هذا المضمار،(وكانت مباحث مقتضيات الألفاظ من

---

* بدأت الدراسات اللغوية الغربية في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين واعتبر الباحثون واللغويون أن الانطلاقة اللغوية للدرس اللغوي الغربي كانت على يد دي سوسير الذي أرسى قواعد منهجية وترك معالم لمنهج سار عليه من أتى بعده، فقد كان اهتمامه ببنية اللغة ودراستها كنظام من العلامات والرموز تربطها علاقة فيما بينها ، وكانت هذه المدرسة اللسانية البنوية التي أسست منهجها على دراسة اللغة لذاتها ومن أجل ذاتها تعطي الأهمية للسياق اللغوي أي دراسة الوحدات اللغوية داخل النص ، فالسياق عندهم لا يتجاوز العلاقات النظمية والمعجمية في المتوالية الملفوظة المتسمِّية بالخطية(النص) ، وبدأت تتوسع الدراسات اللغوية وتتشرب معارف أخرى ، وجاء تقسيم جاكوبسون لوظائف اللغة والتي من بينها الوظيفة المرجعية بالنظر إلى السياق ووضع مخططا عرف بدورة التخاطب محددا فيه أركان العملية التخاطبية كان السياق عنصرا من هذه العملية

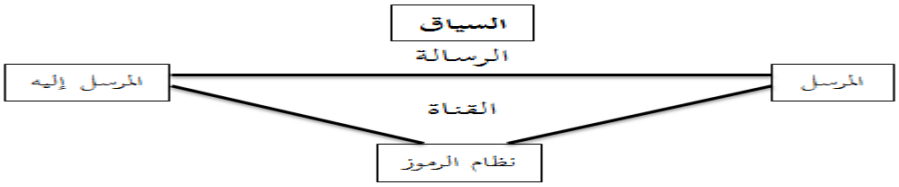

ومع تداخل الدراسات العلمية وامتداد جسور اللسانيات ظهر الأنثربولوجي برونسلامالينوفسكي الذي ترك أثرا كبيرا في المدرستين الانجليزيتين الانثروبولوجية واللغوية ، واعتمد في دراساته للغات البدائية عل تحليلها فكان مع هذه الدراسات يظهر اهتماما بالسياق خاصة سياق الحال ومع هذا النضوج في الاتجاه السياقي يأتي فيرث مؤسسا نظرية سياقية متبنيا في ذلك طروحات مالينوفسكي ، ومن جملة ما رآه فيرث أن الوصول إلى معنى أي نص لغوي يستلزم أن يحلل النص اللغوي إلى المستويات اللغوية المختلفة وأن يبين سياق الحال ، واعتبر أن قائمة الكلمات المتراصفة مع كل كلمة تعد جزءا من معناها بحيث يستدعي حضور كلمة ما حضور سلسلة من الكلمات التي تتراصف معها سياقيا وتتوافق معها في الموقع ، ولعل الذي قاد فيرث إلى تبني فكرة السياق ومحاولة تأطيره أو جعله أكثر منهجية وأكثر تجريدية مثل ما هي عليه المسائل اللغوية الأخرى أنه كان ينظر إلى أن دراسة اللغة بشكل عام وكذلك دراسة عناصرها من كلمات وجمل وأصوات هي دراسة دلالية لمعاني هذه العناصر، حتى أنه ذهب إلى اعتبار مهمة البحث اللغوي منحصرة في تقصي هذه المعاني دون سواها ، ولم تكن الانثربولوجيا وحدها التي أيدت الاتجاه السياقي فقد جاء التأييد كذلك من جانب الفلسفة وهذا يتجلى في تأييد الفيلسوف فيجينشتاين كون معنى الكلمة هو استعمالها في اللغة ، وكذلك جاء التأييد من علم النفس حيث أيد الكثير من علماء النفس النظرة السياقية ، واعتبر اللغويون المنهج السياقي خطوة تمهيدية للمنهج التحليلي إذ تأتي بعدها مرحلة الدراسات اللغوية التوليدية التحويلية مع نظرية تشوماسكي وما حملته من تغيرات في منحى اللسانيات وفتحت المجال في دراسات النص وتحليله إلى بنى فأسست مع هذا القاعدة المعرفية لتكوين نظريات اهتمت بالسياق منها نظرية الأفعال الكلامية مع أوستين ودراسة المعنى الذي رأى فيها وجوب الابتعاد عن التراكيب الجوفاء بمعزل عن سياقها، لأن اللغة عادة تستخدم داخل سياق الكلام لتأدية الكثير من الوظائف وفتح الباب أمام الدراسات التداولية وامتدادها على مساحة من العلوم الانسانية. ينظر، محمود السعران علم اللغة ،ص310 ،وأحمد مختار عمر،علم الدلالة ،ص71 وما بعدها، و ردة الله بن ردة بن ضيف الله الطلحي،دلالة السياق،ص174ومابعدها .

أهمِّ مباحث علم الأصول التي تعتمد على اللغة وذلك كمبحث الكلام، والأمر والنهي والعام والخاص، والمطلق والمقيد، والمجمل الذي يرجع إلى الاشتراك، والدلالات بمختلف أنواعها)[1].

وقد احتفى الأصوليون بالسياق وجعلوه مناط فهم النص وهذا ما نجده عند ابن قيم الجوزية حيث يقول:«السياق يرشد إلى تبيين المجمل، وتعيين المحتمل والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام وتقييد المطلق وتنوع الدلالة، وهو من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلِّم فمن أهمَلَه غلط في نظره وغالط في مناظرته، فانظر إلى قوله تعالى:﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ ﴾ [الدخان: 49]كيف تجد سياقَه يدلّ على أنه الذليل الحقير»[2]ويذهب الشَّاطبي إلى أنَّ دلالة النص لا تكفي وحدها وإنْ عُلِم ظاهرها فيه بل يجب أن يُعرف السياق الذي جاءت فيه العبارة فيقول:«كلام العرب على الإطلاق لابد فيه من اعتبار معنى المِساق في دلالة الصيغ ، وإلاَّ صار ضُحْكة وهُزأَة ، ألا ترى إلى قولهم : فلان أسد ، أو حمار، أو عظيمُ الرماد أو جبانُ الكلب ، وفلانة بعيدة مَهْوى القُرط ، ومالا ينحصر من الأمثلة، لو اعتُبِر اللفظ بمجرَّده لم يكن له معنىً معقول ؛ فما ظنُّك بكلام الله وكلام رسولهﷺ»[3].فالسياق عنده عنصر ضروري في فهم كلام العرب وتصِير الحاجة إليه أكثر في فهم القرآن والحديث الشرف، وقد خاض الغزالي عباب هذا العلم فأصّل فيه قرينة السياق التي تؤازر النص في فهم المراد من الخطاب يقول :«ثم إنْ كان (نصًّا) لا يحتمل،كفَى فيه معرفة اللغة وإن تطرّق إليه الاحتمال، فلا يُعرف المراد منه حقيقة إلا بانضمام قرينةٍ إلى اللفظ »[4].

ويذهب في تقسيمه للقرائن إلى أن يقول :«...وإنّ قرائن أحوالٍ من إشاراتٍ ورموزٍ وحركاتٍ وسوابقَ ولواحقَ لا تدخل تحت الحصر والتخمين يختص بِدَرْكِها المشَاهد لها ، فينقلها المشاهدون من الصحابة إلى التابعين بألفاظٍ صريحةٍ أو مع قرائن من ذلك الجنس أو من جنسٍ آخر حتى تُوجِب علما ضروريا بفهم المراد أو تُوجِب ظنًّا، وكل ما ليس له عبارة موضوعة في اللغة فتتعيَّن فيه القرائن»[5]

---

[1]عبد الله بن الشيخ المحفوظ بن بية، أمالي الدلالات ومجالي الاختلافات ، دار ابن حزم ، المملكة العربية السعودية، (د ت)، ص33.

[2]ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد ، م4، تح: على ابن محمد العمران، دار عالم الفوائد ، المملكة العربية السعودية، (د ت) ، ص1314.

[3]الشاطبي ، الموافقات ، م3،دار ابن عفان، ط1، المملكة العربية السعودية، 1997م، ص419-420.

[4]أبو حامد الغزالي ، المستصفى، ج3، تح: حمزة بن زهير حافظ، الجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ، (د ت) ، ص30.

[5]المصدر نفسه، ص31.

وجملة الأمور التي اهتم بها الأصوليون وبرز من خلالها استحضارهم للسياق هي :(

أ- تفطّن أكثرهم إلى أنَّ اللغة ظاهرة اجتماعية لابد فيها من ملاحظة السياقَيْنِ اللفظي والحالي للوقوف على طبيعة النص دلاليا وقد استعمل بعضهم مصطلح السياق في وقت مبَكِّر كما هو واضحٌ عند الإمام الشافعي .

ب- اهتمامهم بدراسة القرائن الحالية المتمثلة في أسباب النزول والمواقف الملابِسة لنصوص الحديث الشريف)[1].

- عند البـلاغيين:

كان للبلاغيين نصيبٌ في اهتمامهم بالسياق فقد ظهر ذلك (بأنْ جعلوا السياق هو البلاغة ذاتها بحيث جعلوا بلاغة الكلام مطابقةٌ لمقتضى حال الخطاب؛ أي المقام الذي ورد فيه بحيث إن الكلام إذا طابق مقتضى الحال وصل إلى الخطاب المطلوب عند البلغاء)[2] وتكلَّم الجاحظ عن(الدّوال اللّفظية وغير اللّفظية عند تلك المعاني غير المتناهية)[3] يقول :«أوَّلها اللفظ ثم الإشارة ثم العقد ثم الخط ثم الحال التي تسمى نَصْبةً، والنصبة هي الحال الدّالة التي تقوم مقام تلك الأصناف ولا تقصر عن تلك الدلالات، ولكلّ واحدٍ من هذه الخمسة صورة بائنة عن صورة صاحبتها، وحِلية مخالفة لحِلية أختها وهي التي تكشف عن أعيان المعاني في الجملة ثم عن حقائقها في التفسير، وعن أجناسها، وأقدارها وعن طبقاتها في السَّار و الضَّار، وعما يكون منها لغوا بهرجا، وساقطا مُطْرَحا»[4].

وفي هذا القول أجمَل الجاحظ الدلالات اللغوية وغير اللغوية، وهذا ما يتعرض له الدرس السيميائي الحديث، فالحيثيات التي تحيط باللفظ تراعى في فِهم مراد المتكلم وحتى المخطوط أي الكتابة، وباقي الإشارات التي هي دوالٌّ عن مدلولاتها، ولعلَّ عبد القاهر الجرجاني من العلماء الذين اعتمدوا علم المعاني فلسفةً للنحو، وأرسَى نظريته في النظم على توخِّي معاني النحو فهو يرى:«أنَّ الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجرّدة، ولا من حيث هي كلمةٌ مفردة وأنَّ الألفاظ تثبت لها

---

[1] هادي نهر ، علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي ، دار الأمل، ط1، الأردن، 2007، ص276.

[2] فاطمة الشيدي، المعنى خارج النص-أثر السياق في تحديد دلالات الخطاب-، دار نينوا، سوريا، 2011،ص56.

[3] ردة الله ابن ردة بن ضيف الله الطلحي، دلالة السياق ، جامعة أم القرى ، ط1، المملكة العربية السعودية، (د ت) ، ص79.

[4] الجاحظ، البيان والتبيين،ج1،تح:عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط7،مصر،1998م،ص76.

الفضيلة وخلافها في ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها أو ما أشبهه ذلك مما لا تعلق له بصريح اللفظ ومما يشهد لذلك أنَّك ترى الكلمة تروقك وتؤنسك في موضع ثم تراها بعينها تثقل عليك وتُوحشُك في موضع آخر»[1]،وهنا يثبت تعلُّق الكلم بعضه ببعض وكذلك تساوُقُه في تأدية المعنى المراد، فالكلمة متقلِّبة الدلالة باعتبار السياق والمقام الذي تُقَال فيه، فربَّ كلمة تراها تليق بهذا المقام ثُمَّ ما تلبث أنْ تجدها ليس لها ذلك الموضع في مقام آخر، ويذكر تأثير حذف المفعول في التركيب وما ينجرُّ عن ذلك من لطائف تزيد الكلام رونقا وجمالا إذا ما كان على أساليب العرب :«...وهو أن يكون مقصود قصده معلوم إلا أنَّه يحذف من اللفظ لدليل الحال عليه »[2]ودلالة الحال تساعد المخَاطَب على فهم التركيب وإعادة صياغة المقال ذهنا وذلك لعلمه بالمضمر بما توافر له من قرائن يعضد بعضها بعضا .

ولمَّا كانت البلاغة هي علمٌ له اهتمام خاصٌّ بما يفترض أن يكون عليه الكلام باتجاه مَعْيَرَة الخطاب وتنميطِه على حسَب قوالب تمكِّن عناصر الخطاب من سلوك الأساليب المناسبة ويظهر ذلك في (السياقات الفنِّية التي يخرج فيها الكلام على المعنى اللفظي إلى معانٍ خاصة يفرضها الحال السياقي للجمل)[3]،وهذا ما جسَّده علم المعاني الذي (يُعرَف به أحوال اللَّفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال)[4]،وبذلك تكون البلاغة العربية قد (أهَمَّها المعنى الذي يُنتَج خارج اللّفظ ودراسة ما وراء المعنى من خلال تركيز علمائها على دراسة مباحث المجاز، والكناية والتورية والانحراف وما إلى ذلك والغوص في تعدّد مدلولات الكلام وعدم الاقتصار على دراسة الظواهر اللُّغوية الداخلية)[5].

– عند النحاة :

احتَفى النحاة بالسياق ودلالته في وقت مبكر وظهر ذلك في مصنَّفاتهم بشكل عام (من خلال حديثهم عن القرائن اللّفظية والمعنوية والحالية المستفادة من السياق بنوعيه، فقد نبَّهوا على هذه

[1]عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز،ص99.

[2]المرجع نفسه، ص185.

[3]فاطمة الشيدي ، المعنى خارج النص –أثر السياق في دلالة الخطاب– ،ص61.

[4]القزويني ، الإيضاح في علوم البلاغة، دار الكتب العلمية، ط1، لبنان ، 2003، ص23.

[5]ينظر فاطمة الشيدي، المرجع نفسه، ص63-65.

العناصر الكاشفة عن المعنى النحوي الدلالي ونصُّوا عليها من خلال تصدِّيهِم وشرحهم لأبواب النحو المختلفة ،وعنايتهم بالقرائن بوصفها علامات منطوقة أو مكتوبة في النص ، فقد تحدَّثوا عن الإعراب والرتبة والأداة والربط والتضام والمطابقة ...)[1]،ونجد تجلِّيات البحث عن السياق لتفسير الحذف في التركيب كما ناقشه سيبويه حيث يقول :«وإنَّما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين ثنَّوْا لكثرتها في كلامهم واستغناء بما يرون من الحال وبما جرى من الذكر ...»[2]، وكان النحاة في تقعيدهم للحذف يشترطون قيام دليل على المحذوف ويضبطون ذلك بدليل مقالي أو دليل حالي، يقول ابن هشام في شروط الحذف :« أحدها : وجود دليلٍ حاليٍّ كقولك لمن رفع سوطا : (زيدًا)بإضمار (ضرب)، ومنه (قالوا سلامًا) أي سلَّمنَا سلاما، أو مقاليٍّ كقولك لمن قال : من أضرب؟ (زيدًا) ومنه ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡۚ قَالُواْ خَيۡرٗاۗ ﴾[النحل: 30]»[3].

(ومن اهتمام النحاة بالسياق الاجتماعي أخذهم بنظر الاعتبار حال المخاطب أو علمه أو تنوعات حاله أو شخصيته وهذا ما يرد كثيرا في حديثهم عن الحذف فنجد إشارات كثيرة عند النحاة العرب يتم الحذف فيها لعلم المُخَاطب أو السَّامع أو المُخبَر)[4]،فالسياق من القرائن المُعينة عند النحاة في تفسير التركيب وما يطرأ عليه من ظواهر لغوية، وكذلك توقفوا عند الإفادة التي هي معيار في تعريف الكلام الذي يشترط فيه أنْ يفيد فائدة يحسُن السكوت عليها ، وهذا السكوت يكون من المتلقي الذي إنْ وصَله الخطاب كما أقَرَّه سمتُ كلام العرب تراه يحكِّم قرائنَ تجلِّي له الفهم ، وتكفَلُ له عدم اللَّبسِ الذي يغدو مأمونا في ظلِّ تكاملِ عناصر الخطاب بما فيها السياق.

- **عند المفسرين:**

كان للمفسرين حظٌّ من دراسة السياق، خاصة أنَّه يتعلَّق باستجلاء معنى النص القرآني، وإضاءة دلالات الآيات فقد عملوا على أن يُفهم النص ويتخرَّج معناه دون تحريفٍ أو غلوٍّ يؤدي إلى حيفِ

[1] عواطف كنوش المصطفى، الدلالة السياقية عند اللغويين ، دار السياب للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، لندن، بريطانيا، 2007،ص100-101.
[2] سيبويه، الكتاب،275/1.
[3] ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، 318/6.
[4] عواطف كنوش المصطفى ، المرجع نفسه ، ص105.

المتلقّي والخروج بالخطاب القرآني إلى تزيُّداتٍ فيه وتأويلات تجعل منه نصًّا ينزل من المقام المقدّس إلى دَرَك عمُومُ النص، كما حدث مع بعض الفِرَقِ وتفسيراتها التي شذَّت عن الفِهم الصحيح، وابتعدت عن تحكيم القرائن اللغوية، فالتفسير هو (علمٌ يُبحَث فيه عن القرآن الكريم من حيثُ دلالتهُ على مرادِ الله تعالى بقدر الطاقة البشرية)[1]ويزيد الزرقاني في استقصاء التعريفات فيقول:«وعرَّفوا التفسير تعريفا ثالثا بأنَّه علمٌ يُبحَث فيه عن كيفية النّطق بألفاظ القرآن ومدلولاتها وأحكامها الإفرادية والتركيبية ومعانيها التي تُحمَل عليها حال التركيب، وغير ذلك كمعرفة النسخ وسبب النزول وما به توضيح المقام كالقصة والمثل »[2]،وهذا تعريفٌ جمع الكثير من الحدود التي اشتملت عليها فروع علوم القرآن التي أَهمَّها المعنى النصي بما يحتويه من ألفاظ وتراكيب إضافة إلى معانٍ خارج النص كأسباب النزول والمقام الذي ذكرت فيه القصة والمثل، وهذه كلها تعين المفسِّر لكتاب الله في إثارة دلالة آياته.

(وقد اشترط المفسرون على من يتصدى لتفسير القرآن الكريم جملة من الشروط التي تؤكد وعيهم بالسّياق بأنواعه المختلفة ، ومن الشروط :

1- على مستوى سياق الحال اشترطوا المعرفة بأسباب النُّزول والأحداث والوقائع الملابسة لنزول الآيات أو النص القرآني .

2-اشتراطهم معرفة المناسبة القائمة في السورة المعيّنة سواء أكانت المناسبة قائمة بين فاتحة السورة وخاتمتها، أو خاتمة ما قبلها أو المناسبة بين السورة واسمها، أو المناسبة بين السورة والحرف الذي بنيت عليه، أو المناسبة بين السورة وفاتحة ما قبلها، وغير ذلك من أسرار المناسبة بين السورة وفاتحة ما قبلها)[3].

وقد اهتم المفسرون(ببيان العلاقات التداولية الحاصلة بين آيات القرآن الكريم متجاورة أو متباعدة ، ومن العلاقات يأتي التفسير والبيان أو ما أطلقوا عليه " التتميم")[4].

---

[1]الزرقاني، مناهل العرقان في علوم القرآن، ج2، تح:فواز أحمد زمرلي ، ط1، دار الكتاب العربي، لبنان، 1995،ص6.

[2]المرجع نفسه ،ج2،ص7.

[3]ينظر هادي نهر ، علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي ، ص170-171.

[4]ينظر المرجع نفسه، ص273،

ثالثا– السياق القرآني:

يعتبر السياق القرآني خصوصا يندرجُ تحت عموم السياق بمفهومه العامّ ، ولأنَّه خصَّ القرآن الكريم الذي تكتنفُه القداسة، فقد أعان في تفسير خطاب الوحي واجتمعت عليه تفسيرات القدامى ودراسات المحدثين، ومن التعريفات التي حاولت أن تحدِّد مفهوم هذا المصطلح نجد محمد أبو زيد يعرِّفه بأنه :«هو المعنى الذي يسلك جميع النص القرآني بما لا يتناقض مع ما ثبت تعلُّقُه به من قرائن وأحوال معتبرة »[1].

ويلاحظ أن هذا التعريف جعل النص محور المعنى الذي لا يُقطع به إلاَّ إذا سلك جميع النص القرآني مع عدم تناقضه بما وُجد من قرائن أو أحوال، فهي ذات اعتبارٍ في التفسير وذلك درءًا للوقوع في الزّلَلِ ودفعا لِمَا يمكن أن يرجِّح تفسيرات فاسدة وتأويلات باطلة لا تليق بجُلَّة هذا النص.

أ–أنواع السياق القرآني:

يتنوع السّياق القرآني ليشمل سياق الآية، وسياق النص(المقطع) وسياق السورة والسياق العام للقرآن الكريم .

– سياق الآية:

(وفي هذا النوع من أنواع السياق يكونُ النظر في سياق الآية "سباقِها ولحاقِها" ، دون تجاوز ذلك إلى ما سبقها أو لحقها من آيات لتحديد واقتناص المعنى المراد لأحد المفردات من خلال معانيها المتعددة والمحتملة)[2]، فسياق الآية يجعل تحديد معنى المفردة داخله لا يرجِّح احتمالات تخرج عن مراد الآية، فاللَّفظة لها دلالات معجمية متعدِّدة فمن بحث في معنى مفردة سيجد تعدُّدا دلاليا ، أمَّا إذا كانت مُنتَظِمةً داخل سياقٍ معين فإنَّها تتماهى فيما سبق وما لحق ويمدُّها سياقها بدلالة مضبوطة، وأمثلةُ ذلك في القرآن كثير فقد نظر المفسِّرون في ذلك ومثاله عند ابن كثير حين فسّر قوله تعالى:﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ ۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ

[1] محمد أبو زيد ، الترجيح بين دلالة السياق وسبب النزول ، مجلة جامعة دمشق، م28، ع3+4، دمشق، سوريا، 2012،ص15.

[2] عبد الرحمان عبد الله سرور جرمان المطيري، السياق القرآني وأثره في التفسير – دراسة نظرية وتطبيقية من خلال تفسير ابن كثير–، رسالة ماجستير ، كلية الدعوة وأصول الدين ، جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية، 2008،ص106.

﴿ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ ﴾ [آل عمران: 159](الفَظُّ: الغليظ، والمراد به هاهنا غليظ الكلام، لقوله بعد ذلك "غليظ القلب"، أي : لو كنت سيِّء الكلام قاسي القلب عليهم لانفضوا عنك وتركوك ، ولكن الله جمعهم عليك وألاَن جانبك لهم تأليفا لقلوبهم)[1]، فقد خصّ الفظّ في الآية بغليظ القلب على الرغم من أن دلالتها المعجمية تتعدد فمنها غِلْظة اللسان وغلظة القلب وغيرها ...، والذي يُبِينُ عن ذلك سياق الآية، والقرآن في ذلك هو الطبقة العليا في الفصاحة والإبانة.

- **سياق المقطع(النص):**

يظهر سياق النص وحدة جزئية تشكّل مع الوحدات الأخرى سياق السورة ، فهو (جزء من السورة له سياقه الخاص يكون متناسبا مع سياقها)[2]،وبذلك يكون تكوين السورة ، (وأظهر ما يتبيّن هذا النوع من السياق في القصص والتشريعات)[3]،ومن أمثلة القصص شاهد في ذلك ما ذكره ابن كثير في تفسيره لقوله تعالى :﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّآ ءَامَنُوا۟ كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ ٱلْخِزْيِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَمَتَّعْنَٰهُمْ إِلَىٰ حِينٍ ﴿٩٨﴾ ﴾[يونس: 98].(يقول تعالى فهلاّ كانت قرية آمنت بكاملها من الأمم السّالفة الذين بعثنا إليهم الرسل، بل ما أرسلنا من قبلك يا محمد رسولا إلاّ كذّبه قومه أو أكثرهم)[4]، فالقصص في القرآن الكريم لها مدلولها فهي مُوجَّهَةٌ للنبي ﷺ ولأُمَّته كي يتأسَّوا بأنبياء الله تعالى ويتَّخذوا من سِيَرهم عِبرًا، فسياق هذا المقطع ناسب سياق السورة العام وأدَّى المعنى المقصود، والخطابُ يوجِّهُهُ الله تعالى لنبيِّه الكريم مُخبِّرا إيَّاه أنَّ جميع الأمم السَّالفة لم تؤمن برسالة أنبيائها الذين بعثهم الله وإنَّما آمن بعضٌ من أقوامهم وكذَّبه أكثرُهم أو كفَرَ به جميعُهُم كما حدث مع بعض الأنبياء عبر تاريخ رسالة التوحيد، بينما كان الاستثناء في ذِكرِ قومِ يونس عليه السلام،فالغرض أنَّه لم توجد قريةٌ آمنت بكامِلها بنبيِّهم ممَّن سلف من القُرى إلاَّ قومَ يونس، وهم أهلُ

[1] ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، تح: سامي ابن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط2،المملكة العربية السعودية، 1999،ص148.

[2] محمد أبو زيد ،الترجيح بين دلالة السياق وسبب النزول،ص17.

[3] عبد الرحمان عبد الله سرور جرمان المطيري، السياق القرآني وأثره في التفسير – دراسة نظرية وتطبيقية من خلال تفسير ابن كثير–،،ص107.

[4] ابن كثير، المصدر نفسه،ص297.

نِينَوى وما كان إيمانهم إلاَّ خوفا من وصول العذاب الذي أنذرَهم به رسولُهُم ، بعدما عايَنُوا أسبابَه وخرج رسولُهُم من بين أظهرِهِم، فعندما جأَرُوا إلى الله واستغاثوا به، وتضرَّعُوا واستكانوا، واحضروا أطفالهم ودوابَهم ومواشِيهُم فسألوا الله تعالى أنْ يرفع عنهم العذاب الذي أنذرهم به نبيُّهم ، فعندها رحمهم الله وكشف عنهم العذاب وأخره)[1].

- **سياق السورة:**

تنبثقُ السورة عن سياقٍ عامٍّ يكونُ محورَ بنائها يقول "محمد عبد الله دراز" عن اتِّساق أجزاء السورة وترابطها فيما بينها وفيما بين سور القرآن جملَةً :«...يُضاف إليه أمرٌ آخر هو زينةُ تلك الثروة وجمالها ذلك هو تناسق أوضاعها وائتلاف عناصرها، وأخذ بعضها بحُجُز بعض، حتى إنّها لتنتظم منها وحدَةٌ محكَمَةٌ لا انفصامَ لها »[2]، فمنبعُ الثروة الدَّلالية الهائلة والمعنى المتفجِّر وخطِّية الخطاب تكمن في تأليف العناصر اللَّفظية والوحدات الكلامية، والتَّصوير العجيب الذي لا يمكن أن يخرُج إلا من مشكاةٍ غايةٍ في الكمالِ وبديعِ صناعةٍ،(فكلُّ سورة في القرآن الكريم وحدَةٌ متكامِلَةٌ متناسقةٌ يجمعُها سياقٌ واحد، هو الغرض من السورة الكريمة)[3].

وأمام طودِ المعاني وشموخ الدّلالات التي ما فتئ القرآن بسوَره يولِّدها حتى حيَّر العقول وسبَحَ في بحوره أرباب اللغة والبلاغة، يدعو عبد الله دراز المتأمِّل في ذلك فيقول : «اعمَدْ إلى سورةٍ من تلك السُور التي تتناول أكثر من معنى واحد وما أكثرها في القرآن فهي جمهرته، وتنقّل بفكرتك معها مرحلة مرحلة، ثم ارجع البصر كرّتين: كيف بُدئت؟ وكيف خُتمت؟ وكيف تقابلت أوضاعها وتعادلت؟ وكيف تلاقت أركانها وتعانقت؟ وكيف ازدوجت مقدماتها بنتائجها ووطّأت أُولاَها لأُخْراها؟ وأنا لك زعيم بأنك لن تجد البتة في نظام معانيها أو مبانيها ما تعرف به أكانت هذه السور قد نزلت في نجمٍ واحد أم في نجوم شتى، ولسوف تحسب أنَّ السبع الطوال من سور القرآن قد نزلت كل واحدة منها دفعة، حتى يحدِّثك التاريخ أنها كلّها أو جلّها قد نزلت نجوما، أو لتقولن إنها إنْ

[1] ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، 297/4.

[2] محمد عبد الله دراز، النبأ العظيم، دار الثقافة ، قطر ،1985،ص142.

[3] محمد أبو زيد، الترجيح بين دلالة السياق وسبب النزول،ص17.

كانت بعد تنزيلها قد جمعت عن تفريق فلقد كانت في تنزيلها مفرقة عن جمع،(...)أجل إنك لتقرأ السورة الطويلة المنجَّمة يحسبها الجاهل أضغاثا من المعاني حُشيت حشوا ، وأوزاعا من المباني جمعت عفوا ، فإذا هي لو تدبّرت بنية متماسكة قد بُنيت من المقاصد الكلية على أسس وأصول(...)كل ذلك بغير تكلف ولا استعانة بأمر من خارج المعاني أنفسها، وإنما هو حسن السياقة ولطف التمهيد في مطلع كل غرض ومقطعه وأثنائه يريك المنفصل متصلا والمختلف مؤتلفا»[1].

فالاتساق والانسجام في سور القرآن الكريم يجعل منها آية في الإعجاز لذلك تحدى الله سبحانه العرب وغيرهم بأن يأتوا بمثل هذا القرآن، بل ولو بآية من آياته، ومن أمثلة ما استدل به المفسرون على استحضار السياق لتبيين دلالة الآيات في سياق السورة ما ذهب إليه ابن عطية في تفسيره لقوله تعالى :﴿ وَلَوْلَا نِعْمَةُ رَبِّي لَكُنتُ مِنَ ٱلْمُحْضَرِينَ ﴿٥٧﴾ ﴾[الصافات: 57].وقوله تعالى ﴿ فَكَذَّبُوهُ فَإِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ ﴿١٢٧﴾ ﴾[الصافات: 127].والشاهد في ذلك الخلاف على دلالة الإحضار هل هي الإحضار للعذاب أو لمشاهدة الحساب؟ فيقول في الآية الأولى :«معناه العذاب »[2]،وفي الآية الثانية «معناه مجموعون لعذاب الله »[3].

- **السياق العام للقرآن الكريم:**

هو الإطار العام الذي يحكم مقاصد القرآن الكريم ، ومن ثمّ (المقصود من مراد الله من كتابه العظيم في معرفة الخلق ربهم ، وعبادتهم إياه، ويخدم هذا الهدف ما سمّي في كتب الأصول بمقاصد الدين والضروريات)[4].

[1] محمد عبد الله دراز، النبأ العظيم،ص154-155.
[2] ابن عطية، المحرر الوجيز، 474/4.
[3] المصدر نفسه، 485/4.
[4] محمد أبو زيد، الترجيح بين دلالة السياق وسبب النزول،ص17.

ب- آثار دلالة السياق القرآني في التفسير:

يستمد السياق القرآني أهميته من اعتماده في تفسير القرآن الكريم ، فهو مكون رئيس في إثبات المعنى وكشفه ولا يخلو تفسير من إعمال السياق في تقصي المراد من الآية ، فلا بد للمفسر من الاستدلال بالسياق الذي يفعل منهجية التفسير ، لتظهر آثار دلالة السياق القرآني كالآتي:(

- ترجيح وتضعيف بعض القراءات
- توجيه القراءات
- نقد بعض الروايات المرفوعة
- نقد بعض الإسرائيليات
- بيان المعنى
- بيان المشترك اللفظي
- تضمين المعاني
- تحديد المراد من حروف المعاني
- تحديد مرجع الضمير
- بيان الحذف والتقدير
- ترجيح وتضعيف بعض الأقوال بالتقديم والتأخير
- ترجيح وتضعيف بعض أسباب النزول
- إظهار المناسبة بين آيات القرآن الكريم
- توجيه المتشابه اللفظي
- دفع إيهام الإشكال في القرآن الكريم
- ترجيح وتضعيف بعض الأقوال في النسخ
- معرفة المكي والمدني

- بيان المواضع المناسبة للوقف والابتداء
- الترجيح والتضعيف لأقوال في التفسير)[1].

ج- ما يراعى في تقعيد السياق القرآني:

هناك جُملة من المعايير التي راعاها المفسِّرون في تقعيدهم للسياق القرآني ،ومن جُملة الضوابط التي تسهم في تقعيد السياق القرآني : (

- أن كل تفسير أُهملت فيه دلالات الألفاظ أو يأباه السياق فهو باطل
- الأَوْلى حمْلُ كلام الله عز وجل على الغالب من عرفه ومعهود استعماله
- لا يجوز العدول عن ظاهر القرآن إلا بدليل
- الأصل حملُ اللفظ على تأسيس معنى جديد إلا أن يدل السياق على تأكيد
- العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب
- الأصل بقاء ترتيب النظم، إلا إذا دلّ السياق على التقديم والتأخير
- الأصل اتحاد مرجع الضمير في السياق الواحد
- الأصل عود الضمير لأقرب مذكور إلا لدليل على خلاف ذلك
- الأصل في التقدير أن يكون موافقا للسياق القرآني
- يجب حمل كلام الله عز وجل على الأوجه الإعرابية اللائقة بالسياق القرآني)[2].

ولعلَّها أبرز مكونات السياق القرآني التي من شأنها أن توجِّه استخدام المفسِّر لهذا العنصر توجيها سليما يُحَصَّل به المعنى .

[1] عبد الرحمان عبد الله سرور جرمان المطيري، السياق القرآني وأثره في التفسير – دراسة نظرية وتطبيقية من خلال تفسير ابن كثير- ، ص101.
[2] المرجع نفسه ، ص128-129.

د- من روافد السياق القرآني:

يتشكّل السياق القرآني من روافد من بينها :

1- **المناسبة:**

(وتُعرَّف على أنها وجه الارتباط بين الآية والآية التي تليها والسورة و السورة التي تليها، وفاتحة السورة وخاتمتها ونحو ذلك ، أو هي وجه ارتباط أجزاء القرآن بعضها ببعض)[1]،وينقل الزركشي عن العلماء فيقول:«وقيل:المناسبة أمرٌ معقول إذا عرض على العقول تلقته بالقَبول»[2]، فمن خصائصها أنها تخضع للنظر واستخدام العقل (فمعرفتها ليست أمرا توقيفيا ولكنها تعتمد على اجتهاد المفسر ومبلغ تذوقه لإعجاز القرآن وأسراره البلاغية وأوجه بيانه الفريد فإذا كانت المناسبة دقيقة المعنى منسجمة مع السياق ، متفقة مع الأصول اللغوية في علوم العربية كانت مقبولة لطيفة)[3].

وممّا يدل على ذلك ما أورده الزركشي في البرهان عن المناسبة بين فواتح السور وخواتمها وما يرجع إليه في ذلك:«...ومرجعها-والله أعلم- إلى معنى ما رابط بينهما : عام وخاص، عقلي أو حسي أو خيالي، وغير ذلك من أنواع العلاقات أو التلازم الذهني؛ كالسبب والمسبب والعلة والمعلول والنظيرين والضدين ونحو ذلك أو التلازم الخارجي كالمُرتب على الترتيب ...»[4].

وهذا ما يختص به اجتهاد المفَسِّر يحكمه في ذلك خصوصية الخطاب القرآني ويهديه في هذا الأمر سبيل معرفة المناسبة،(فالأمر الكلي المفيد لعرفان مناسبات الآيات في جميع القرآن هو النظر للغرض الذي سيقت له السورة وما يحتاج إليه ذلك الغرض من المقدمات ومراتب تلك المقدمات في القرب والبعد من المطلوب، وينظر عند انجرار الكلام في المقدمات إلى ما يستتبعُه من استشراف نَفَسِ السامع إلى الأحكام واللّوازم التابعة له التي تقتضي البلاغة شفاء الغليل بدفع عناء الاستشراف إلى

[1] فهد بن عبد الرحمان بن سليمان الرومي، دراسات في علوم القرآن الكريم، مكتبة فهد الوطنية، ط14، المملكة العربية السعودية، (د ت)، ص447.
[2] الزركشي، البرهان، 35/1.
[3] مناع القطان، مباحث في علوم القرآن، مكتبة وهبة ، ط7، مصر، (د ت) ، ص92.
[4] الزركشي، المصدر نفسه، 35/1.

الوقوف عليها فهذا هو الأمر الكلي المهيمن على حكم الربط بين جميع أجزاء القرآن فإذا فُعل تبيَّن وجه النَظْمِ مفصَّلا بين كل آية وآية وسورة وسورة)[1].

أ–فوائد علم المناسبات :

يحصل بهذا العلم فوائد أبرزها : (

- جعل أجزاء الكلام بعضها آخذ بأعناق بعض، فيقوى بذلك الارتباط ويصير التأليف حاله حال البناء المحكم المتلائم الأجزاء) [2]

(- إبطال الشبهات وإزالة الشك الحاصل في القلب بسبب خفاء وجه الاتصال بين بعض الآيات وبالتأمل والتدبر يزول الإشكال.

- إدراك بعض أسرار التشريع وحكمته والتلازم التام بين أحكام الشريعة.

- أنه يعين على فهم الآية وتحديد المراد منها ومثال ذلك خلاف المفسرين في معنى قوله تعالى:﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا ۝١﴾[الصافات: 1]حيث قال الجمهور هي الملائكة وقال آخر هي الطير، والصّحيح الأول لأنه ذكر في آخر السورة قول الملائكة وذلك في قوله تعالى :﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ ﴾ [الصافات: 165].

- كشْف حكمة تكرار بعض قصص القرآن وأن القصة تكرر حسب المناسبة ولذلك ترى اختلافا في ترتيب القصة ونظمها ومقدار ما يذكر منها حسب المناسبة وإن كانت القصة في أصلها واحدة)[3].

ب – أنواع المناسبة في القرآن الكريم:

تتعدد المناسبة في القرآن الكريم ويمكن أن نستقرئ أهمها باعتبارات أولها :

أولها–مناسبةٌ متعلّقة بالدلالة الحاصلة من تأليف الكلام :

وهذه تضم قسمين رئيسين؛ الأول فيما يتعلّق بالسور والثاني فيما يتعلق بالآيات.

---

[1] ينظر السيوطي، الإتقان، 1846/5.

[2] الزركشي،البرهان، 36/1.

[3] ينظر فهد بن عبد الرحمان سليمان الرومي، دراسات في علوم القرآن ، ص449.

- **المناسبة بين السور:**

القرآن الكريم يشكل وحدة مع سوره وآياته فعن السور تجد أن كل سورة تشكل مع التي قبلها وبعدها تسلسلا عجيبا يحصل به الانسجام، يقول الزركشي:«...وإذا اعتبرت افتتاح كل سورة وجدته في غاية المناسبة لما ختم به السورة قبلها؛ ثم هو يختفي تارة ويظهر أخرى، كافتتاح سورة الأنعام فإنه مناسب لختام سورة المائدة من فصل القضاء(...)وكافتتاح سورة فاطر بـ(الحمد أيضا فإنه مناسب لختام ما هو قبلها من قوله:﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ كَمَا فُعِلَ بِأَشْيَاعِهِم مِّن قَبْلُ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا فِي شَكٍّ مُّرِيبٍ ﴿٥٤﴾ ﴾ [سبأ: 54]، وكافتتاح سورة الحديد بالتسبيح فإنه مناسب لختام سورة الواقعة من الأمر به ،...»[1].وهذا الانسجام بين السور يساهم في فهم المعنى الكلي ويدرك السياق فالتجانس القرآني بين السور والآيات إنما يدركه من تعمَّق ببصيرته وأنفذ بصره في الخطاب المتكامل الذي لا يأتيه الباطل من خلفه ولا من بين يديه وعن هذه الوَحدَة العجيبة والتركيبة الفريدة يقول الزركشي:«وإذا ثبت هذا بالنسبة إلى السور، فما ظنُّك بالآيات وتعلُّق بعضها ببعض، بل عند التأمل يظهر أنَّ القرآن كله كالكلمة الواحدة »[2].

- **المناسبة بين الآيات:**

وهذه تتأتّى معرفتها في ما يسبق الآية المراد تبيين معناها وما يلحقها من الآيات لوضعها في السياق المناسب، وعدم قطعها عن محيطها المقالي، (ومثال ذلك في القرآن قوله تعالى :﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ﴾[الزلزلة: 7]. حيث ذكر محاسبته على الحسنات فناسب أن يذكر محاسبته على السيئات في قوله:﴿ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ﴾[الزلزلة: 8])[3].

ومن ذلك ما ذهب إليه أبو حيان الأندلسي في تفسيره لقوله تعالى :﴿ ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ۚ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ ۗ وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ

[1] الزركشي، البرهان، 38/1.

[2] المصدر نفسه، 39/1.

[3] ينظر فهد بن عبد الرحمان سليمان الرومي، دراسات في علوم القرآن،ص451.

ٱللَّهُۗ وَتَزَوَّدُواْ فَإِنَّ خَيۡرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقۡوَىٰۚ وَٱتَّقُونِ يَٰٓأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴿١٩٧﴾ ﴾[البقرة: 197].«لمَّا أمر الله تعالى بإتمام الحج والعمرة –وكانت العمرة لاوقت لها معلوما–بيَّن أنَّ الحج له وقت معلوم ،فهذه مناسبة هذه الآية لما قبلها »[1]،وممّا يُظهِر تناسب الآية مع سياقها الخارجي وجريان المناسبة مع ما يعرفه العربيّ في بيئته قوله تعالى :﴿ أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلۡإِبِلِ كَيۡفَ خُلِقَتۡ ﴿١٧﴾ وَإِلَى ٱلسَّمَآءِ كَيۡفَ رُفِعَتۡ ﴿١٨﴾ وَإِلَى ٱلۡجِبَالِ كَيۡفَ نُصِبَتۡ ﴿١٩﴾ وَإِلَى ٱلۡأَرۡضِ كَيۡفَ سُطِحَتۡ ﴿٢٠﴾ ﴾[الغاشية: 17-20].ويفسر الزركشي قوله تعالى فيقول :«فإنَّه إنْ يقال :ما وجه الجمع بين الإبل والسماء والجبال والأرض في هذه الآية؟ والجواب أنه جمع بينهما على مجرى الإلف والعادة بالنسبة إلى أهل الوبر، فإن كل انتفاعهم في معايشه من الإبل فتكون عنايته مصروفة إليها ، ولا يحصل إلا بأن ترعى وتشرب وذلك بنزول المطر ، وهو سبب تقلب وجوههم في السماء ثم لا بد لهم من مأوى يُؤويهم وحصن يتحصنون به ، ولا شيء في ذلك كالجبال ثم لا غنى لهم عن التنقل من أرض إلى سواها ، فإذا نظر البدوي في خياله وجد صورة هذه الأشياء حاضرة فيه على الترتيب المذكور»[2].

ومن خلال هذا المبحث الذي خص المناسبة بين السورة والسورة والآية وأخواتها يلاحظ (أن ما بحثه المفسرون في إيجاد العلاقات الدلالية بين أجزاء النص القرآني الذي تشكله السور والآيات اعتمادا على الوحدات الكبرى المتمثلة في الجمل والسياقات لا الوحدات الصغرى المتمثلة في المفردات، وهذا يشبه ما دعا إليه المحدثون من علماء النص والمشتغلون في حقل لسانيات النص إلى النظرة الكلية والشمولية لهذا الكيان اللغوي ، وتناول جميع أجزاءه وعلاقة تلك الأجزاء بعضها ببعض على المستويين الشكلي والدلالي ويظهر ذلك من خلال تعريفهم له –النص–على أنه :(جمل متتابعة يرتبط بعضها ببعض سياقيا ارتباطا ملائما وينبغي أن يبرز النص الخصائص التي تربطه بوصفه وحدة كلية من حيث الاتساق (cohusion) والانسجام (coherence)،وفي عناية علم النص والمهتمون به بالترابط النصي نرى مثيله عند المفسرين من خلال حديثه عن المناسبة، ويعد ذلك الترابط خاصية دلالية للخطاب تعتمد على فهم كل جملة مكونة للنص في علاقتها إنّما يفهم من

[1] أبو حيان الأندلسي ، البحر المحيط،93/2.

[2] الزركشي، البرهان، 45/1.

الجمل الأخرى ويشمل هذا الترابط عندهم كلاًّ من الترابط النحوي(الاتساق)والترابط المعنوي (الانسجام))[1].

ثانيها– مناسبة متعلّقةٌ بالألفاظ مفردة أو مركبة داخل السياق:

وهذه المناسبة تشمل اللفظة مفردة أو داخل التركيب من حيث شكلها أو معناها داخل السياق الواردة فيه ، وتنقسم إلى: المناسبة الصوتية و المناسبة اللفظية والمناسبة السياقية.

– المناسبة الصوتية:

تتحقّق من خلال المجاورة التي تكون بين الحروف ممّا يجعل هناك تأثيرا بينها (ويؤدي هذا التأثير إلى تغير بعض الأصوات بحيث تتماثل مع غيرها)[2] والمماثلة هي : (التعديلات التكييفية بسبب مجاورته –ولا نقول ملاصقته–يعني الحرف لأصوات أخرى ، وهي كما عرّفها بعض آخر :تحول الفونيمات المتخالفة إلى متماثلة إما تماثلا جزئيا أو كليا)[3]ومما يُراعى في المماثلة (أنها إذا كانت بين أصوات متاخمة تسمى مماثلة تجاورية أو غير متاخمة حينها تسمى مماثلة تباعدية)[4](وهذه المماثلة هي نفسها ما يمكن تسميته بالمناسبة الصوتية ومثالها ما ذكره السيوطي في قوله تعالى:﴿ إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ ﴾[طه: 63]وهي مناسبة بين صوتين متباعدين)[5]يقول:«وظهر لي وجهٌ آخر وهو أنَّ الإتيان بالألف لمناسبة (ساحران يريدان)كما نوَّن (﴿ سَلَٰسِلَاْ ﴾[الإنسان: 4]لمناسبة﴿ وَأَغۡلَٰلَا ﴾و﴿ مِن سَبَإِۭ ﴾[النمل: 22]لمناسبة و﴿ بِنَبَإٍ ﴾ »[6].

ومن المناسبات الصوتية بين ألفاظ القرآن الكريم الفواصل في الآيات والتي هي (مظهر من مظاهر الاختيار الأسلوبي المقصود بحث يكون ثمَّة مناسبة صوتية بين رؤوس الآيات)[7].

---

[1]ينظر مصطفى شعبان عبد الحميد، المناسبة في القرآن – دراسة لغوية أسلوبية للعلاقة بين اللفظ والسياق اللغوي– ،المكتب الجامعي الحديث،ط1،مصر،2007م،ص40-41.

[2]المرجع نفسه، ص42.

[3]أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، مصر، 1997،ص378.

[4]ينظر المرجع نفسه، ص379.

[5]ينظر مصطفى شعبان عبد الحميد،المرجع نفسه،ص42.

[6]السيوطي، الإتقان،1248/4.

[7]ينظر مصطفى شعبان عبد الحميد، المرجع نفسه، ص43.

- **المناسبة اللفظية:**

(من أشهر التقسيمات في هذه المناسبة تقسيم ابن أبي الأصبع المصري إلى مناسبة لفظية ومعنوية، ويأتي تقسيم ابن سِنان فيجعلها شرطا من شروط الفصاحة ويقسِّمها هو أيضا إلى ضربين ؛مناسبة بين اللفظين من طريق الصيغة ومناسبة بينهما من طريق المعنى ، فأمّا المناسبة بين الألفاظ في الصيغ فمنها السجع والازدواج كقوله تعالى:﴿ ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ ﴿١﴾ وَإِن يَرَوْا۟ ءَايَةً يُعْرِضُوا۟ وَيَقُولُوا۟ سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ ﴾[القمر: 1-2].إذ بين لفظتي "القمرْ"و"مستمرْ" سجع وازدواج معا وأما المناسبة بين الألفاظ من طريق المعنى فإنها تتناسب من وجهين: أحدهما أن يكون معنى اللفظين متقاربا ونحو قوله تعالى:﴿ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾[البقرة: 218]فالمغفرة والرحمة بينهما تقارب في المعنى،والثاني أن يكون أحد المعنيين مضادا للآخر ومنه قوله تعالى:﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ ﴿٤٣﴾ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا ﴾[النجم: 43-44])[1].

- **المناسبة السياقية:**

هذه المناسبة تتعلق بقسمي السياق المقالي والحالي وكلاهما يدرس اللفظ على مستوى الإفراد والتركيب ،ومن أمثلة المناسبة بين اللفظ في التركيب و سياق الحال قوله تعالى :﴿ وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴿١٤﴾ ﴾[البقرة: 14].يقول ابن الأثير معلِّقا على الآية :«فإنّهم إنّما خاطبوا المؤمنين بالجملة الفعلية، وشياطينهم بالجملة الاسمية المحقَّقَة بـ"إنّ" المشدّدة، لأنّهم في مخاطبة إخوانهم بما أخْبَروا به عن أنفسهم من الثّبات على اعتقاد الكفر، والبعد من أنْ يزِلُّوا عنه على صدق ورغبة ووفور نشاط ، فكان ذلك مُتَقبلا منهم ورائجا عند إخوانهم ، وأما الذين خاطبوا به المؤمنين فإنما قالوه تكلُّفا وإظهارا للإيمان خوفا ومُداجاةً وكانوا يعلمون أنهم لو قالوه بأوْكَد لفظٍ وأسَدِّه لَمَا راجلهم عند المؤمنين إلاّ رواجا ظاهرا لا باطنا، ولأنهم ليس لهم في عقائدهم باعثٌ قوي على النطق في خطاب المؤمنين بمثل ما خَاطَبُوا به إخوانهم من العبارة المؤَكَّدة

[1] ينظر مصطفى شعبان عبد الحميد، المناسبة في القرآن – دراسة لغوية أسلوبية للعلاقة بين اللفظ والسياق اللغوي- ،ص44-45-46.

فلذلك قالوا في خطاب المؤمنين (آمنّا) وفي خطاب إخوانهم (إنّا معكم) »[1]،فمجيء الخطاب مرة بجملة فعلية ومرة بجملة اسمية فيه مراعاة لسياق الحال الذي يتنوع بين حال المخَاطبين المؤمنين وحال المخَاطبين من الشياطين، وفي تلخيصٍ للمناسبة نضع هذا المخطط الذي يوضح المناسبة كما ذكرت باعتبارات :

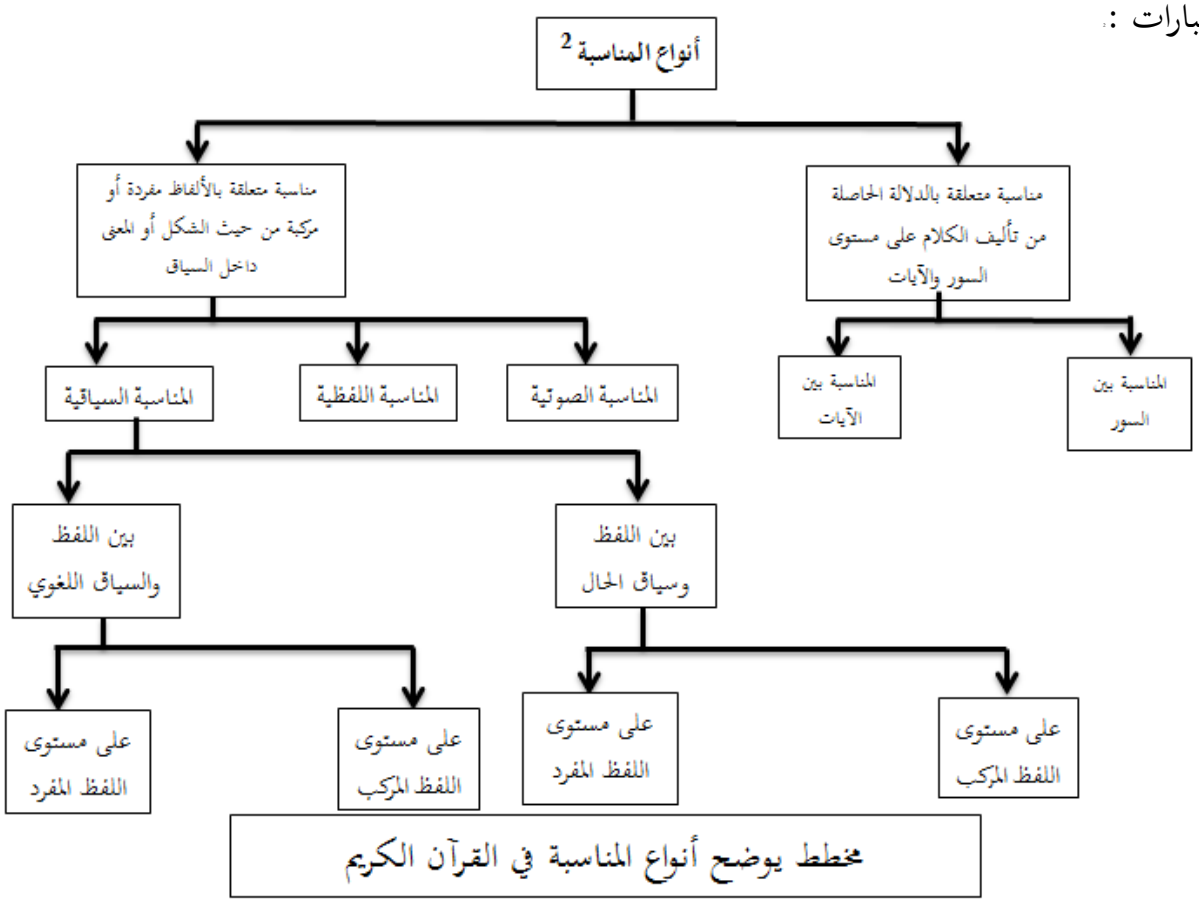

مخطط يوضح أنواع المناسبة في القرآن الكريم

2-أسباب النزول:

أ-معنى سبب النزول:

(هو ما نزلت الآيةأو الآيات مُتحَدثة عنه أو مبينة لحكمه أيام وقوعه ، والمعنى أنَّه حادثةٌ وقعت في زمن النبي ﷺ أو سؤال وجِّه إليه، فنزلت الآية أو الآيات من الله تعالى ببيان ما يتصل بتلك الحادثة، أو بجواب هذا السؤال سواء أكانت الحادثة خصومة دبَّت كالخلاف الذي شجر بين جماعة من الأوس وجماعة من الخزرج بدسيسةٍ من اليهود،أمْ كانت تلك الحادثة خطأ فاحشا ارتُكب كذلك

[1] ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ج2، دار نهضة مصر للطبع والنشر، ط2، مصر، (د ت)،ص235.

[2] لمزيد من التفصيل ينظر مصطفى شعبان عبد الحميد السيد، كتاب المناسبة في القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للعلاقة بين اللفظ والسياق اللغوي.

السكران الذي أمَّ الناس في صلاته وهو في نشوته، أم كانت تلك الحادثة تمنِّيا من التَّمنيات ورغبة من الرغبات كموافقات عمرﷺالتي أفردها بعضهم بالتأليف، وسواء أكان ذلك في السؤال المرفوع إلى النبيﷺيتصل بأمر ٍمضى، أم يتصل بأمر حاضر أم يتصل بمستقبل)[1]،فالتعريف يُولي الزمن أهمية لأن أسباب النزول انقطعت بانقطاع الوحي وارتقاء النبي ﷺ للرفيق الأعلى.

وفهمُ أسباب النزول من مُعينات تفسير القرآن الكريم لكن البحث عن السبب في نزول الآية قد يُخرِج المفسِّر عن مراد الآية ودلالاتها فليس لكل آية سبب نزول عليه الإجماع، فهناك من الآيات التي فيها خلاف في روايات أسباب النزول وهناك من لم يُحدَّد سبب نزولها وهذا ما ذهب إليه ابن عاشور حيث يقول :«أُولِع كثير من المفسرين بتطلُّب أسباب نزول آي القرآن وهي حوادث يروى أن آيات من القرآن نزلت لأجلها لبيان حكمها أو لحكايتها أو إنكارها أو نحو ذلك، وأغْربوا في ذلك وأكثروا حتى كاد بعضهم أنْ يُوهم الناس أن كل آية من القرآن نزلت على سبب(...)بيْدَ أنّا نجد في بعض آي القرآن إشارة إلى الأسباب التي دعت إلى نزولها ونجد لبعض الآي أسبابا ثبتت بالنقل دون احتمال أن يكون ذلك رأي الناقل ، فكان أمرُ أسباب نزول القرآن دائر بين القصد والإسراف »[2].

ب- فوائد أسباب النزول:

لابد أنّ لمعرفة أسباب النزول فوائدا يجنيها المفسر والباحث في كتاب الله عز وجل أهمها (

- بيان الحكمة التي دعت إلى تشريع حكم من الأحكام وإدراك مراعاة الشّرع للمصالح العامة في علاج الحوادث رحمة بالأمة .
- تخصيص حكم ما نزل إن كان بصيغة العموم بالسبب عند من يرى أن العبرة بخصوص السبب لا بعموم اللفظ .
- إذا كان لفظ ما نزل عامّا وورد دليل على تخصيصه فمعرفة السبب تقصر التخصيص على ما عدا صورته.

[1]الزرقاني، مناهل العرقان في علوم القرآن،90/1.

[2]محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير ، من مقدمة الجزء الأول ، الدار التونسية للنشر، تونس،1984،ص46.

- فهم معاني القرآن من خلال معرفة سبب النزول وكشف الغموض الذي قد يكتنف بعض الآيات في تفسيرها ما لم يُعرف سبب نزولها .
- يوضَّح سبب نزول مَنْ نزلت فيه الآية (الأشخاص)حتى لا تُحمل على غيره بدافع الخصومة والتحامل)[1].

وعموما(فإنّ من أسباب النزول ما ليس المفسِّر بغنى عن علمه لأن فيها بيان مجمل ، أو إيضاح خفي وموجز، ومنها ما يكون وحده تفسيرا، ومنها ما يدل المفسِّرَ على طلب الأدلة التي بها تأويل الآية أو نحو ذلك)[2].

والذي يتبادر إلينا أنّ المناسبة وأسباب النزول هما رافدان من روافد السياق القرآني يتضافران لفهم الآي وما تحويه من مفردات وتراكيب تنتج دلالات، (فالذي يُخلُص إليه أن العلماء وإنْ ذهبوا مرة إلى تقديم السبب حين لا تتضح المناسبة إلا به ، وذهبوا أخرى إلى تقديم المناسبة حين لا يتوقَّف وجْهُها على سبب النزول ، فإنهم التزموا بهذا وبذاك وجمعوا في تفسير كتاب الله بين السبب التاريخي والسياق الأدبي، فما اغفلوا حقائق التاريخ في اشتراط الزمان لمعرفة سبب النزول، ولا أغفلوا التناسق الفنِّي حين أقصوا فكرة الزمان لمراعاة السياق ، وما أكثر الآيات التي نزلت على الأسباب الخاصة ووضعت مع ما يناسبها من الآي رعاية لنظم القرآن وحسن السياق، وما أكثر السور التي تأخر نزولها وتقدم ترتيبها والعكس، مراعاة لوجوه المناسبة)[3].

ثالثا– دلالة السياق وأثرها في تحديد التقدير النحوي في القرآن الكريم:

للسياق أثر عظيم في تقدير المحذوف في لغة العرب ، ويكون متغيِّرا له حضوره إذا ما تعلق بالنص القرآني ، فدلالة السياق(من المعاني المفهومة غير مصّرح بها في النص يشير إليها عموم ارتباط السياق بالسِّباق واللحاق في أسلوب الخطاب الذي يبحث فيه عن ذلك المعنى من ذي علم بالعربية

[1] ينظر مناع القطان، مباحث في علوم القرآن، ص75.

[2] محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير ، من مقدمة الجزء الأول،ص47.

[3] أحمد بن ابراهيم الثقفي، البرهان في تناسب القرآن ، من مقدمة المحقق سعيد جمعة فلاح،دار ابن الجوزي،ط1،المملكة العربية السعودية، 2007، ص73.

ودُربة بأساليبها)[1]،فالسياق يُسهم في تحديد العنصر المحذوف (ويُعد العاملَ الأول والأهم في تقدير المحذوف كما أن تقدير المعنى عنصر يسهم في تقدير المحذوف، وتقدير المحذوف عملية مهمة في تفاصيل المعنى والأمران مرتبطان بالسياق، فتقدير المحذوف بالاستعانة بالسياق يؤدّي دورا رئيسا في فهم النص وتحليله، وحين يسكت النص عن ذكر بعض التفاصيل لدلالة السياق عليها يعْمَد المفسرون والمعربُون إلى تقدير ما قاله النص ضمنا ، بما ذُكر من أجزاء النص من جهة وبما يُسْعِف به استصحاب الحال من جهة أخرى)[2].

ومن أمثلة ما حكَّم فيه المفسرون والمعربُون السياق لتقدير المحذوف في القرآن الكريم قوله تعالى :﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ ءَامِنُواْ بِمَا نَزَّلۡنَا مُصَدِّقٗا لِّمَا مَعَكُم مِّن قَبۡلِ أَن نَّطۡمِسَ وُجُوهٗا فَنَرُدَّهَا عَلَىٰٓ أَدۡبَارِهَآ أَوۡ نَلۡعَنَهُمۡ كَمَا لَعَنَّآ أَصۡحَٰبَ ٱلسَّبۡتِۚ وَكَانَ أَمۡرُ ٱللَّهِ مَفۡعُولًا ٤٧ ﴾[النساء: 47].وتفسيرا للآية يقول الرازي بعد مناقشته لآراء المفسرين في تفاسيرهم لها :«...فإنْ قيل :إنه تعالى هددهم بطمس الوجوه على القول الثاني فلا إشكال البتة ، وإنْ فسرناه على القول الأول وهو حمْلُه على ظاهره فالجواب عنه من وجوه : الأوّل أنه تعالى ما جعل الوعيد هو الطمس بعينه، بل جعل الوعيد إمّا الطَمس أو اللّعن فإنه قال:﴿ أَوۡ نَلۡعَنَهُمۡ كَمَا لَعَنَّآ أَصۡحَٰبَ ٱلسَّبۡتِۚ ﴾وقد فعل أحدهما وهو اللّعن في قوله (أو نلعنهم)وظاهره ليس هو المسخ .والثاني: قوله تعالى: (آمنوا)تكليف مُتوَجِّه عليهم في جميع مدة حياتهم، فلزم أن يكون قوله: ﴿ مِّن قَبۡلِ أَن نَّطۡمِسَ وُجُوهٗا ﴾واقعا في الآخرة، فصار التقدير: آمنوا من قبل أن يجيء وقت نطمس فيه وجوهكم وهو ما بعد الموت ، الثالث :أنّا قد بيّنا أن قوله: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ ﴾خطابٌ مع جميع علمائهم ، فكان التهديد بهذا الطمس مشروطا بأن لا يأتي أحد منهم بالإيمان وهذا الشرط لم يوجد لأنه آمن عبد الله ابن سلام وجمع كثير من أصحابه ففات المشروط بفوات الشّرط ، ويقال : لـمَّا نزلت هذه الآية أتى عبد الله ابن سلام رسول اللهﷺقبل

[1] تهاني بنت سالم بن أحمد باحويرث، أثر دلالة السياق القرآني في توجيه معنى المتشابه اللفظي في القصص القرآني، مذكرة ماجيستير، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية، 2007،ص42.

[2] أحمد مصطفى أحمد الأسطل، أثر السياق في توجيه أثر الأحاديث عند ابن حجر العسقلاني، مذكرة ماجيستير، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2011،ص183.

أن يأتي أهله فأسلم (...)الرابع: أنّه لم يقل من قبل أن نطمس وجوهكم ، بل قال (من قبل أن نطمس وجوها)وعندنا أنه لا بد من طمس في اليهود أو مسخ قبل قيام الساعة، ومما يدلّ على أن المراد ليس طمس وجوههم بأعينهم ، بل طمس وجوه غيرهم من أبناء جنسهم (أو نلعنهم)فذكرهم على سبيل المُغايبة ولو كان المراد أولئك المخاطبين لذكَرهم على سبيل الخطاب، وحمْل الآية على الالتفات وإن كان جائزا إلا أنّ الأظهر ما ذكرناه»[1].

فالملاحظ أن الرازي يعمَد في تفسيره إلى استحضار أسباب النزول وسياق السباق واللحاق لهذه الآية حتى يقارب التقدير المناسب الذي يصبح بعد التركيب(آمنوا من قبل أن يجيء وقت نطمس فيه وجوهكم وهو ما بعد الموت)، فالضمير المحذوف في (وجوها)والذي يقع مضافا إليه جعل الرازي يبحث عن قرينة سياقية يستدل بها على تقديره ويقيم عليها تركيب الكلام المحذوف حتى يستقيم الفهم في ذهن المتلقي، وفي موضع آخر من القرآن الكريم يتنوع التقدير لملائمة السياق وتخريج المعنى في قوله تعالى:﴿ وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍۚ قَالَ بَلۡ سَوَّلَتۡ لَكُمۡ أَنفُسُكُمۡ أَمۡرًاۖ فَصَبۡرٞ جَمِيلٞۖ وَٱللَّهُ ٱلۡمُسۡتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ ١٨ ﴾ [يوسف: 18].ويذهب أبو حيان إلى أن التقدير:« فأمري صبرٌ جميلٌ،أو فصبرٌ جميلٌ أمثل، وفي قراءة من قرأ بالنصب (فصبرا جميلا) نصبه على المصدر الخبري ، أي فأصبر صبرا جميلا، وإنما تصح قراءة النصب على أنْ يُقَدّر أنّ يعقوب عليه السلام رجع إلى مخاطبة نفسه، فكأنه قال :فاصبري يا نفس صبرا جميلا»[2]، ناسب التقدير السياق الذي وردت فيه الآية ، فسيدنا يعقوب عليه السلام هاله ما حدث من إخوة يوسف عليه السلام وقال: أمري صبر جميل، فناسب تجمله بالصبر حذف المبتدأ لأنّ الصبر الجميل هو الذي لا شكوى ولا بثّ فيه كما جاء في حديث للنبي ﷺومن قدَّر فعلا جعل يعقوب عليه السلام يخاطب نفسه لأنه يعلم أنّ أبناءه قد فعلوا ما فعلوا بيوسف عليه السلام فقال: «فسأصبر صبرا جميلا على هذا الأمر الذي قد اتفقتم عليه الله بعونه ولطفه »[3].

[1] الرازي ، التفسير الكبير،125/10-126.

[2] ينظر أبو حيان الأندلسي ، البحر المحيط، 375/4.

[3] ابن كثير، تفسير القرآن العظيم،ج4،تح:سامي ابن محمد سلامة، ص375.

ومما جاء في تقدير حذف الخبر وملاءمته للسياق قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكۡرِ لَمَّا جَآءَهُمۡۖ وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٞ ﴿٤١﴾ ﴾[فصلت: 41].فقد قدّر الخبر المحذوف أبو حيان استنادا إلى آراء في ذلك أي (معاندون أو هالكون)[1]وهذا التقدير (إنما يرجع في حُسنه إلى أنّ السياق الطي وردت من خلاله هذه الآية سياقا يحث في القول عند دعوة الناس إلى الله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يقول تعالى :﴿ وَمَنۡ أَحۡسَنُ قَوۡلٗا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ ﴾[فصلت: 33]وذلك لأن حُسن القول في دعوة الغير إلى أمر معين يُليّن قلوبهم ويجعلهم على استعداد أن يستجيبوا لهذه الدعوة ، فإنّ من كانت لديه عداوة يصير بهذا اللين في القول كالصديق الحميم ﴿ وَلَا تَسۡتَوِي ٱلۡحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُۚ ٱدۡفَعۡ بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِي بَيۡنَكَ وَبَيۡنَهُۥ عَدَٰوَةٞ كَأَنَّهُۥ وَلِيٌّ حَمِيمٞ ﴾[فصلت: 34].

وفي إطار هذه الدعوة من الله إلى عباده بالرفق في القول والمعاملة واللّين مع من أساء حتى يرق قلبه نجد أنه عز وجل لا يصرح في توعّده لمن عصوه بالعذاب والإلقاء في النار، وإنما يصرف الخطاب مصرفا آخر قد يخلو من الوعيد تماما ، كما نرى في قوله تعالى :﴿ فَإِنِ ٱسۡتَكۡبَرُواْ فَٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُۥ بِٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ وَهُمۡ لَا يَسۡـَٔمُونَ ﴾[فصلت: 38]فكان من المتوقع عندما يُخبر عن هؤلاء المستكبرين أن يتوعدهم بالعذاب إنِ استكبروا ولكننا نفاجأ بهذا الجواب ﴿ فَٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ ﴾وقد يكون هذا الوعيد غير مباشر كما نرى في قوله تعالى :﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخۡفَوۡنَ عَلَيۡنَآۗ أَفَمَن يُلۡقَىٰ فِي ٱلنَّارِ خَيۡرٌ أَم مَّن يَأۡتِيٓ ءَامِنٗا يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡۖ إِنَّهُۥ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾[فصلت: 40]فلم يُخبر عز وجل عن هؤلاء الذين يكفرون بآياته أنّه مُعذّبهم أو مُلقيهم في النار ولكنه أخبر أنهم لا يخفوْن عليه وكأنه يقول لهم إنّ ما تقومون به من أعمال يقع تحت علمي غير خاف علي فاحذروا من عقابي واجتنبوا عذابي)[2].

[1]أبو حيان الأندلسي،البحر المحيط ،478/7.

[2]مصطفى شعبان عبد الحميد، المناسبة في القرآن-دراسة لغوية أسلوبية للعلاقة بين اللفظ والسياق اللغوي،ص312-313.

وتستمر الصورة في تصوير مشهَدِية بين الرحمة والعذاب في لغة عالية (فقد تضمّنت هذه الصورة العظيمة من بيان عظيم الكتاب وجلالة قدره كبير الرحمة بما لا يوجد في غيرها مِن أقرانها كما أنها في الفصاحة تبهر العقول بأوّل وهلة ، ولا يمكن للعربي الفصيح في شاهد برهانها أدنى توقف ولا يجول في وهمه إلى معارضة بعض آيِها وأدنى تشوُّف :﴿ وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ ﴿٤١﴾ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾ ﴾[فصلت: 41-42])[1].

وسيرورة التناسب بين الآيات تجعل المتلقي يتسلسل في تمثل الدلالة من حيث الصعود والنزول في عملية تراتبية تمنح السياق حضورا قويا (وفي زخم انصراف الخطاب في أسلوب قرآني لم يصرح بالعذاب يأتي قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِٱلذِّكْرِ لَمَّا جَآءَهُمْ ۖ وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ ﴾[فصلت: 41]وقد عدل عزّ من قائل عن التصريح إلى حذف الخبر الذي يمكن أن يتضمن ما يتوعدهم به تاركا هؤلاء الكافرين يتخيلون بأنفسهم ما يمكن أن يصيبهم من ذلك العذاب الذي أعده الله لمن كفر بآياته دون أن يكون في ذلك تصريح منه ، وهو ما يتفق وما يسير عليه السياق)[2].

ومن أمثلة تقدير حذف الفعل وإثباته في الآية باختلاف السياق الذي وردت فيه مع وجودها في نفس السورة وذلك في قوله تعالى:﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴾[الزخرف: 87]. (وهذا موضع حذف فيه الفعل وجاء مقدرا من السياق المقالي للآية ،أي : ليقولن خلقهم الله ، بينما جاء في نفس سورة الزخرف مذكورا وذلك في قوله تعالى ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٩﴾ ﴾[الزخرف: 9]فأول السورة ذكر الفعل وفي آخرها حذف، فإذا سأل سائل ما أسباب هذه المغايرة مع الاتفاق في الورود في نفس السورة ؟ وهل للسياق أثر في ذلك)[3].

لقد أدرك المفسرون اختلاف السياق بين الآيتين ، فابن عطية يقول عن سياق الحذف للفعل في الآية ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴿٨٧﴾ ﴾[الزخرف: 87].«ثم أظهر عليهم الحجة

[1] أحمد بن إبراهيم الثقفي ، البرهان في تناسب سور القرآن ، ص159.

[2] ينظر مصطفى شعبان عبد الحميد، المناسبة في القرآن-دراسة لغوية أسلوبية للعلاقة بين اللفظ والسياق اللغوي ، ص313.

[3] ينظر المرجع نفسه ،ص1.

من أقوالهم وإقرارهم بأن الله هو خالقهم وموجدهم بعد العدم، ثم وقفهم على جهة التقرير والتوبيخ بقوله (فأنَّى يؤفكون)أي فلأي جهة يصرفون »[1].

ويذهب الرازي إلى تفصيل في آراء المفسرين وسبب ذكر الآية في أول السورة وآخرها فيقول:«وفيها مسألتان :المسألة الأولى : ظنّ قوم أن هذه الآية وأمثالها في القرآن تدل على أنّ القوم مضطرون إلى الاعتراف بوجود الإله للعالم .المسألة الثانية: اعلَمْ أنَّه تعالى ذكر هذا الكلام في أول هذه السورة وفي آخرها والمقصود التنبيه على أنهم لمَّا اعتقدوا أنّ خالق العالم وخالق الحيوانات هو الله تعالى فكيف أقدموا مع هذا الاعتقاد على عبادة أجسام خسيسة وأصنام خبيثة لا تضر ولا تنفع بل هي جمادات »[2]، فتجليات سياق الآية هو العقيدة وقضية محورية هي قضية الخلق ووحدانية الخالق فالخطاب موجَّه للكفَّار، فكيف يقرُّون بفطرتهم على أن الخالق هو الله ومع ذلك يعبدون الأصنام والمخلوقات التي لا تملك من الأمر شيئا ، وهذه قمَّة الجحود والإشراك بالله تعالى ، فمناسبة الآية للسِّباق واللحاق تزيد من وضوح دلالاتها (فتخصيص الخطاب لمن ادّعى أنه سبحانه وتعالى اتخذ ولدا وهم اليهود والنصارى ليجيء مُنْكرا عليهم ذلك الزعم ؛لأنه سبحانه منَّزه عن هذا الأمر ولا ينبغي أن يكون له ولد أو شريك في الملك ، فهو الإله الواحد في السماء والأرض له ملكهما وما بينهما يقول تعالى :﴿ قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ ﴿٨١﴾ سُبْحَٰنَ رَبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٨٢﴾ فَذَرْهُمْ يَخُوضُوا۟ وَيَلْعَبُوا۟ حَتَّىٰ يُلَٰقُوا۟ يَوْمَهُمُ ٱلَّذِى يُوعَدُونَ ﴿٨٣﴾ وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ ۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٨٤﴾ وَتَبَارَكَ ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ۖ وَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ ۖ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٨٥﴾ ﴾[الزخرف: 81-85].

فكان من المُناسب بعد التأكيد أنه هو الإله دون شريك أو ولد أن تسلّط الدلالة على تلك الصفة دون غيرها من القدرة على الخلق فجاء لفظ الجلالة منفردا دون الفعل إشارة إلى انفراده واستحقاقه للألوهية وحده)[3]، ويأتي سياق الذكر في ظروف مغايرة عن الآية المذكورة في ختام السورة

[1] ابن عطية ، المحرر الوجيز، 67/5.

[2] الرازي، التفسير الكبير، 234/27.

[3] ينظر مصطفى شعبان عبد الحميد ، المناسبة في القرآن،-دراسة لغوية وأسلوبية للعلاقة بين اللفظ والسياق،ص304.

وذلك في قوله تعالى:﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ﴾[الزخرف: 9]فالفعل (خَلق) ظاهر وهذا من مقتضيات السياق الذي يتضح من مقال الآية (في قوله:﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم ﴾ابتداء احتجاج على قريش يوجب عليهم التناقض في أمرهم ،وذلك أنهم يقرّون أن الخالق الموجد لهم وللسماوات والأرض هو الله تعالى، وهم بذلك مع ذلك يعبدون الأصنام ويدعونها آلهتهم ، ومقتضى جواب قريش أن يقولوا :خلقهن الله، فلما ذكر تعالى المعنى جاءت العبارة عن الله بـ(العزيز العليم)ليكون ذلك توطئة لما عدّد من أوصافها التي ابتدأ الإخبار بها وقطعها من الكلام الذي حكى معناه عن قريش)[1].

نلاحظ أن سياق المقال في الآية فيه استبدال للفظ الجلالة (الله)بصفاته والتي هي (العزيز العليم)، لمناسبة هاتين الصفتين لما سيأتي بعدهما من تعدد يندرج تحت جلال الله الذي يليق به العزة والعلم ونجد الرازي يعدّد هذه الصفات (فالصفة الأولى :كونه خالقا للسماوات والأرض، والمتكلِّمون بيَّنوا أنَّ أوّلَ العِلْم بكونه مُحدِثا للعالم فاعلا لهم، فلهذا السبب وقع الابتداء بذكر كونه خالقا ، وهذا إنما يتم إذا فسرنا الخلق بالإحداث والإبداع ، والصفة الثانية : العزيز وهو الغالب وما لأجله تحصُل المُكنَة من الغلبة هي القدرة وكان العزيز إشارة إلى كمال القدرة والصفة الثالثة: العليم وهو إشارة إلى كمال العلم، واعلم أن كمال العلم والقدرة إذا حصل كان الموصوف به قادرا على خلق جميع الممكنات ، فلهذا المعنى أثبت الله كونه موصوفا بهاتين الصفتين ثم فرّع عليه سائر التفصيل، والصفة الرابعة قوله :﴿ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ مَهْدًا ﴿١٠﴾ ﴾[الزخرف:10]وقد ذكر أن كون الأرض مهدا إنما حصل لأجل كونها واقفة ساكنة ولأجل كونها موصوفة بصفات مخصوصة باعتبارها يمكن الانتفاع بها في الزراعة وبناء الأبنية وفي كونها ساترة لعيوب الأحياء والأموات ، ولما كان المهد موضع الراحة للصبي جعل الأرض مهدا لكثرة ما فيها من الراحات ، والصفة الخامسة قوله : (جعل لكم فيها سبلا)والمقصود أنّ انتفاع الناس إنما يكمل إذا قدّر كل أحد أن يذهب من بلد إلى بلد ومن إقليم إلى إقليم ولولا أن الله تعالى هيأ تلك السبل ووضع عليها علامات مخصوصة وإلا لمَا حصل هذا

[1] ابن عطية،المحرر الوجيز،46/5.

الانتفاع، والصفة السادسة : قوله تعالى:﴿ وَٱلَّذِى نَزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءًۢ بِقَدَرٍ فَأَنشَرْنَا بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا ۚ كَذَٰلِكَ تُخْرَجُونَ ﴿١١﴾ الزخرف: 11]والصفة السابعة قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَزْوَٰجَ كُلَّهَا ﴾[الزخرف: 12]قال ابن عباس رضي الله عنهما(الأزواج الضروب والأنواع كالحلو والحامض والأبيض والأسود والذكر والأنثى) أمّا الصفة الثامنة : وهي قوله :﴿ وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْفُلْكِ وَٱلْأَنْعَٰمِ مَا تَرْكَبُونَ ﴿١٢﴾ ﴾[الزخرف: 12]وذلك لأنّ السفر إما سفر البحر أو سفر البر)[1].

ويظهر أنّ اختلاف السياق هو الذي يتحكَّم في تقدير المحذوف ، كما أنَّ جنس التقدير في القرآن يكون بالنظر إلى الآيات التي يشابه مقالها مقال الآية موضوعَ التقدير ، (وقد كان ذكر الفعل في الآية التاسعة من سورة الزخرف مناسبا للمقام لتسليط الدلالة عليه ، والتي تبرز قدرة الله عز وجل على الخلق والإبداع في حين جاء تقدير الفعل في الآية السابعة والثمانين من نفس السورة وذكرِ لفظ الجلالة (الله) منفردا لاستحقاقه للألوهية وحدها)[2].

وكون السياق يفهم من الظروف المحيطة بالآية أو السورة ، فالنصوص القرآنية جاءت تعكس حياة الناس وتبيِّن لهم المنهج القويم لبلوغ السعادة في الدارين، ومما يحيط بالآيات (الظروف والملابسات النفسية كالحب والكراهية والغضب والرّضا والطمع والقناعة ومن أمثلة الآيات التي جاءت في هذا السياق قوله تعالى:﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِى ٱلنِّسَآءِ ۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ فِى يَتَٰمَى ٱلنِّسَآءِ ٱلَّٰتِى لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ وَٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلْوِلْدَٰنِ وَأَن تَقُومُوا۟ لِلْيَتَٰمَىٰ بِٱلْقِسْطِ ۚ وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِهِۦ عَلِيمًا ﴾[النساء: 127]

فقد جاءت الآية تحتمل الرغبة أو النَّفرة، فالمعنى في الرغبة أن تنكحوهن لـمَالهنَّ، أو لجمالهنَّ والنَّفرة أن ترغبوا عن أن تنكحوهن لقبحِهنَّ ، فتمسكوهن رغبةً في أموالهنَّ)[3]، ففي الآية تقدير لحذف الحرف لكن الذي يحكم ما يقدَّر سواء "عن"أو "في" هو السياق (وهذا الحذف لحرف الجرّ

[1] الرازي، التفسير الكبير،27/197-198.

[2] ينظر مصطفى شعبان عبد الحميد ، المناسبة في القرآن،-دراسة لغوية وأسلوبية للعلاقة بين اللفظ والسياق،ص303-304.

[3] ينظر أبو حيان الأندلسي ، البحر المحيط،3/378.

مقصود ليعم التركيب حالتي الرغبة فيهن والرغبة عنهن لأنّ اليتيمة ذات المال إمّا أنْ تكون جميلة فيرغب وليُّها في أن ينكِحها استئثارا بمالها وجمالها، وإمّا أن تكون قبيحة فيعضُلها رغبة عنها وطمعا في مالها ، وهكذا تكون الظروف النفسية مُتكأً لقرينة السياق دالة على أن حذف حرف الجر مقصود ليشمل تركيب الحالتين كلتيهما؛ حالةُ الرغبة فيهن وحالةُ العزوف عنهن مع استبقائهن من أجل مالهن في الحالتين)[1].

والأمثلة القرآنية كثيرة في (اعتماد المفسرين على السياق لبيان المعاني ودفع الإشكالات وهذا ما ذهب إليه العزُّ ابن عبد السلام: «السياق مرشد إلى تبيين المجملات وترجيح المحتملات ، وتقرير الواضحات، وكل ذلك بعرف الاستعمال» فإغفال السياق لأي سبب كان هو مظنَّةٌ للخطإ في القول؛ فسياق الكلام يعطي دلالة صحيحة للمعنى وانتزاعُ الكلام عن سياقه قد يفسد المعنى، فيستفاد من النظر في سياق الآية لتقوية إعرابٍ ما أو توجيهه)[2] فلا بد على المفسر كونه المتلقي المؤهل للبحث في النص القرآني وتقريب معناه لمَا دونه من المتلقين الذين لا يملكون الأدوات والمُكنَة اللغوية والمنهجية التي تمكِّنهم من الخوض في دلالات الآيات (أن لا يقطع الكلام من سياقه بحيث يجرَّد عن قرائنه المقالية أو الحالية ولا يُفهم بمعزل عن غيره من النصوص وإنما يكتمل معناه بالنظر إلى كما قبله وما بعده، فلو نظر أحد إلى قوله تعالى :﴿ فَوَيۡلٞ لِّلۡمُصَلِّينَ ﴾[الماعون: 4]فإنه لا يصحُّ من الآية أنَّ الله يتوعَّد المُصَلِّين من غير أن ينظر إلى ما بعدها :﴿ ٱلَّذِينَ هُمۡ عَن صَلَاتِهِمۡ سَاهُونَ ۝٥ ﴾[الماعون: 5]وهكذا حال بقية النصوص الشرعية ، فالتعامل مع تفسير النص القرآني يعتمد على النظرة الشاملة لدلالته ، فلا يجوز أن يفصل بين سياق مقاله وسياق مقامه، فتتضافر القرائن المقالية (والمتمثلة في السياق اللغوي)مع القرائن الحالية (والمتمثلة في السياق المقامي)هي فصل الخطاب في تعيين دلالة النص وقطع الطريق على التأويلات التي لا تدل على مقصود المتكلم)[3].

---

[1] تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ص219.

[2] يوسف بن خليف العيساوي، علم إعراب القرآن-تأصيل وبيان- دار الأصمعي للنشر والتوزيع، ط1، المملكة العربية السعودية، 2007، ص245-246.

[3] ينظر سعد بن مقبل بن عيسى العنزي، دلالة السياق عند الأصوليين، مذكرة ماجيستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، جامعة أم القرى المملكة العربية السعودية ، 1428هـ، ص230.

ويبلغ السياق في تفسير القرآن الكريم مبلغا عظيما (فقرينة السياق تمتد على مساحة واسعة من الركائز تبدأ باللغة من حيث مبانيها الصرفية وعلاقاتها النحوية ومفرداتها المعجمية وتشمل الدلالات بأنواعها من عرفية إلى عقلية إلى طبيعية كما تشتمل على المقام بما فيه من عناصر حسية ونفسية واجتماعية كالعادات والتقاليد ومأثورات التراث وكذلك العناصر الجغرافية والتاريخية، مما يجعل قرينة السياق كبرى القرائن بحق لأن الفرق بين الاستدلال بها على المعنى وبين الاستدلال بالقرائن اللفظية النحوية كالبنية والإعراب والربط والرتبة والتضام ...هو فرقٌ ما بين الاعتداد بحرفية النص والاعتداد بروح النص، وقرينة السياق هي التي يُحكَم بواسطتها على ما إذا كان المعنى المقصود هو الأصلي أو المجازي وهي التي تقضي بأن الكلام كناية أو تورية أو جناسا...وهي التي تدلُّ عند غياب القرينة اللفظية على أن المقصود هذا المعنى دون ذاك إذْ يكون كلاهما محتَمَلا)[1].

والملمح فيكل ذلك والذي عليه مدار المبحث أنَّ التقدير النحوي في القرآن الكريم خاصة(ينبغي أن يكون المقَدَّر فيه موافقا وملائما للسياق وإذا احتمل النص أكثر من تقدير فإن التَّقدير الذي يكون أكثر ملاءمةً للسياق هو الأَوْلَى وعلى هذا فإنّ تقدير ما ظهر في القرآن أوْلَى من كلِّ تقديرٍ ، فإذا ورد الحذف في موضعٍ من القرآن، وذُكِر المحذوف في موضعٍ آخر منه، فإنَّ هذا المذكور أوْلى من كل تقدير لأنّ أصحَّ طرق التفسير أنْ يُفَسَّر القرآن بالقرآن، فما أُجمِل في مكانٍ فإنّه قد فُسِّر في موضعٍ آخر وما اختُصِر في مكانٍ فقد بُسط في موضعٍ آخر)[2].

رابعا– ضوابط التقدير النحوي عند القدامى :

حاول النحاة عبر تاريخ الدراسات النحوية أن يجدوا منهجا لمعالجة هذه الظاهرة، وانْبنى على هذه المساعي تخريجات نحوية، ولم تكن هذه التخريجات ذات منحًى علميٍّ خالصٍ، بل تشرَّبَت من ثقافة النحاة وتأثرت بما تشبَّعُوه من مؤثِّرات ٍخرجَت عن النَّحو إلى علومٍ ومعارفٍ أخرى، وتزيد هذه التأثيرات ظهورا إذ ما تعلق البحث بالقرآن الكريم وفهم معانيه ودلالات آياته (لذلك فقد دأب النحاة على البحث في إخراج المعنى سليما في كثيرٍ مما صادفوه في النص القرآني من الخروج على

[1] تمام حسان، البيان في روائع القرآن،ص221-222.

[2] مصطفى شاهر خلوف، أسلوب الحذف في القرآن الكريم وأثره في المعاني والإعجاز، دار الفكر ، ط1، الأردن،2009،ص93.

القواعد النحوية وتقدير صورة مثالية لمعنى الآية وحرصِهم على الاحتجاج للغة القرآن)[1]، (ولعل أسبابا عديدة أدّت بالنحاة لحمل النص القرآني على غير ظاهره، ولقد أجمع النحويون على أن الالتجاء إليه من غير ضرورة لا يصح ومن أهمها مايلي :

- نظرية العامل
- الافتتان في الأوجه الإعرابية
- المعنى
- المذاهب الدينية
- الاحتجاج للقراءات
- الأصل النحوي)[2].

وسنأتي في هذا المبحث على عرض آراء لمجموعة من النحاة والمفسرين الذين كانت لهم اجتهادات وتأصيلٌ في مسألة التقدير في لغة العرب عموما ولغة القرآن خصوصا، كون القرآن نزل بلسانٍ عربي مبين .

1- سيبويه:

كان المنظِّر السابق في هذا المبحث حيث جاء التقدير في كتابه" الكتاب" في معنى "الإضمار" فعدّد الأبواب في إضمار الفعل وإضمار الاسم وإضمار الحرف، حيث يقول في إضمار الفعل وهو يفرد له بابا من أبواب الإضمار :«ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل ليستعمل إظهاره إذا علمت أنّ الرجل مستغنيا عن لفظك بالفعل »[3]، وعلى هذا يكون سيبويه ممن تفطنوا إلى أنّ التقدير له بعد تداولي ويحمل هذه الظاهرة على الاتساع في الكلام والاختصار، فعلَّة الإضمار هي طلب الخفَّة وهذا مبدأ الاقتصاد اللغوي، إضافة إلى علم المخَاطَب بمعنى الخطاب ومجراه .

[1] ينظر كعواش عزيز، نظرية النحو القرآني بين الدلالة اللغوية والدلالة الدينية ، مجلة مخبر اللغة، ع5، قسم الأدب العربي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، الجزائر ،2009، ص11.

[2] ينظر عبد الفتاح أحمد الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم، 21/1.

[3] سيبويه، الكتاب، 253/1.

وكان سيبويه يستشهد بآي القرآن في كتابه(حيث ربَتْ الآيات التي استشهد بها على ثلاثمئة آية، وأكثر الآيات مَسوقة للاستدلال على الحكم الذي يقرره من ناحية الاستعمال العربي)[1]، ومن ذلك ما دلّل به على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه قوله تعالى :﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ۖ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ ﴾[يوسف: 82].فقال : «إنما يريد أهل القرية فاختصر وعمل الفعل في القرية كما كان عاملا في الأهل لو كان هاهنا »[2]ويحمل سيبويه التقدير على أساليب العرب (ويرجّح عند الاختلاف، ويستخرج الفروع من القياس فكثيرا ما يقول والقياس كذا أو والقياس يأباه)[3].

2- ابن جني:

من النحاة الذين درسوا ظواهر عدة في اللغة وحاولوا تفسيرها حيث قال في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسيره :«...فإذا مرّ بك شيء من هذا عن أصحابنا* فاحفظ نفسك منهم ولا تسترسل إليه، فإنْ أمكنَك أنْ يكون تقدير الإعراب على سمتِ تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه، وإنْ كان تقدير الإعراب مخالفا لتفسير المعنى تقبّلتَ المعنى على ما هو عليه وصحَّحت طريق تقدير الإعراب ... »[4].

فابن جني يركز على أنَّ الإعراب؛ أي تقديره منوط بصحة المعنى وبهذا يكون الإعراب تابع للمعنى وليس العكس عنده، كما أنّه يردّ الإعراب إلى حقيقته كونه جاء ليبيّن ويوضّح الكلام ويرفع عنه اللّبس فيذكر بأن الإعراب فرع المعنى، وأن النحو كما جاء تعريفه في الخصائص : «هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره ...»[5].

---

[1] ينظر محمد الطنطاوي ،نشأة النحاة وتاريخ اشهر النحاة ، دار المعارف، ط2، مصر ،(د ت)، ص84-85.

[2] سيبويه، االمصدر نفسه ، 212/1.

[3] محمد الطنطاوي ،المرجع نفسه،ص83.

*أصحابنا : يقصد بها البصريين وكثيرا ما يضعهم مقابل البغداديين. ينظر شوقي ضيف ، المدارس النحوية، ص268.

[4] ابن جني ، الخصائص، 173/2-174.

[5] المصدر نفسه، 34/1.

وفي عبارته (فاحفظ نفسك منه) أي ما خرّجه النحاة من وجوه إعرابية قد تخرج عن الصناعة النحوية وتُخلّ بالسلامة المعنوية ، فهي تحتاج إلى إعمال نظر من قبل المتلقي وليقدم المعنى عن الصناعة ويأتي إلى الحذف وما ينجرّ عنه من تقدير لأقسام الكلمة وكذا الجملة ويجعل ذلك من خصائص اللغة العربية ويصفها بالشجاعة فيقول عن ظاهرة الحذف وضابطها :«قد حذفت العرب الجملة والمفردة والحرف والحركة وليس شيءٌ من ذلك إلاّ عن دليل عليهم، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته »[1]، فالدّليل يمكّن المخاطَب من إعادة صياغة التركيب وإنْ سقط كان التقدير رجما بالغيب وخروجا عن سمت كلام العرب .

ويتراءى لمن يطلع على فكر ابن جني النحوي هو منهجه في البحث عن المعنى ومحاولته للوصول إلى مستوى تنظيري وتصور عام للظاهرة اللغوية وتفسيرها، منتحيا الاتجاه العقلي ومن ذلك ما عرضه في قضية العامل فيقول :«فالعمل من الرفع والجرّ والجزم إنما هو المتكلم نفسه»[2]، لـ(يتحدث عن تعارض السماع والقياس)[3]ومن آراءه في التقديرات النحوية (هو إضمار أنْ بعد الفاء والواو وحتى ولام الجر وفي اللام الداخلة على جواب(لو) لام جواب قسم مقدّر ومذهب ابن جني في ذلك أنْ اللام في قوله تعالى:﴿ وَقَالُواْ لَوۡلَآ أُنزِلَ عَلَيۡهِ مَلَكٞۖ وَلَوۡ أَنزَلۡنَا مَلَكٗا لَّقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ ثُمَّ لَا يُنظَرُونَ ﴾[الأنعام: 8]لام جواب قسم مقدَّر)[4].

3- عبد القاهر الجرجاني:

هو صاحب نظرية النظم الذي أعطى للنحو المكانة التي يستحقها ، وتكلم عن مسألة الحذف في كتابه" دلائل الإعجاز" وقال عنه :«هو باب دقيق المسلك لطيف المأخذ عجيب الأمر شبيه بالسحر فإنك ترى به الذكر أفصح من الذكر والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطَقَ ما

[1] ابن جني ، الخصائص ،360/2.
[2] المصدر نفسه ،110/1
[3] شوقي ضيف ، المدارس النحوية،ص267.
[4] عبد الفتاح أحمد الحموز، التأويل النحو في القرآن الكريم، 87/1.

تكون إذا لم تنطق ، وأتمّ ما تكون بيانا إذا لم تبِنْ »[1]، ويقول :«وكانوا يضمرون المبتدأ فيرفعون، فقد يضمرون الفعل فينصبون...»[2] ومثال ذلك ما أنشده ذو الرُّمة:

ديارَ ميَّة إذْ ميٌّ تُساعِفُنَا ولا يَرَى مِثْلَهَا عُجْمٌ ولا عَرَبُ[3]

(أنشده بنصب ديار على إضمار فعل كأنه قال : أذكر ديار ميَّة)[4].

وهو في تقعيده للحذف يرى بأن التقدير يكون في المحذوف ضمنا يؤدي إلى معرفة ذلك في بناء الجملة من طرف المخاطب، وإن كان الحذف بابا دقيق المسلك لطيف المأخذ على عبارة الجرجاني فإن التقدير فيه أزيد للإفادة وقد ذهب في كتابه إلى حذف المبتدإ والخبر وعناصر أخرى من الجملة . كما كان فكره النحوي إضاءة لمن بعده من النحاة العرب وغيرهم حتى العصر الحديث ، وذلك لما له من تأثير على الدرس اللساني الحديث من خلال ما تفتّقت به بصيرته في علم النحو وتحليل اللغة ف (يوضح تكوين العلاقة بين الكلمات قائلا ليست إلا توخي معاني النحو في معاني الكلم فتصبح المعادلة كما يلي :

النظم ⟵ التعليق ⟵ علم النحو(قوانين النحو وأصوله ومناهجه) ⟵ المعنى الدلالي بين السامع والمتكلم)[5]، وهذا يعني أنّ (المعنى الدلالي يخضع للتحويل والتغيير وفقا للمعنى الموجود في الذهن)[6]، ففي اللسانيات المعرفية لتشومسكي يصطلح عليها بالبنية العميقة التي تقابلها البنية السطحية، ويعدّ عبد القاهر الجرجاني إماما للنحاة في إلحاق النحو بعلم المعاني (فاستطاع أن يرسم منهجا فلسفيا جديدا اختاره لنفسه يخالف فلسفة سابقيه من النحاة، من حيث المنهج التحليلي التطبيقي وخرج بالنحو من دائرة العلَّة إلى محيط المعاني التي تكمن في خصائص التراكيب النحوية)[7].

---

[1] عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز ،ص177.

[2] المصدر نفسه، ص178.

[3] ذو الرُّمَة،ديوانه، ص12.

[4] عبد القاهر الجرجاني ،المصدر نفسه،ص178.

[5] خالد أحمد عمايرة، المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، دار وائل ،ط1، الأردن، 2004،ص301-302.

[6] المرجع نفسه، ص302.

[7] فؤاد علي مخيمر، فلسفة عبد القاهر الجرجاني النحوية في دلائل الإعجاز، دار الثقافة للنشر والتوزيع، مصر 1983م، ص336.

ومن الآراء التي تطرق فيها إلى تقدير المحذوف ودلّ عليها بشواهد قرآنية قوله تعالى :﴿ وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌۚ ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ ﴾[النساء: 171]. يقول عن التقدير في هذه الآية- وهو يعارض من قدّر فيها المبتدأ محذوفا تقديره (ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة)-:«وليس ذلك بمستقيم وذلك أنَّا إذا قلنا : ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة ، كان ذلك والعياذ بالله شبّه الإثبات أن هاهنا آلهة ، من حيث أنك إذا نفيت فإنك تنفي المعنى المستفاد من الخبر على المبتدأ ولا تنفي معنى المبتدأ»[1]، واعتبر عبد القاهر هذا التقدير يُخِل بالعقيدة ويوجه معنى الآية لغير المراد من التركيب، وعن رأيه في المسألة يقول :«والوجه – والله أعلم-أن تكون (ثلاثة) صفة المبتدأ لا خبر مبتدأ ويكون التقدير : "ولا تقولوا لنا آلهة ثلاثة أو في الوجود آلهة ثلاثة " ثم حذف ، والخبر هو لنا أو " في الوجود"كما حذف من "لاإله إلا الله" و"ما من إله إلا الله" فبقي " ولا تقولوا ثلاثة " »[2]، ولا يحمل هنا الجرجاني تقديره إلا على القطعية في الدلالة وأنه أحكم نظره على المعنى المراد من الآية فيقول :«وليس في حذف ما قدرنا حذفه ما يُتوقف في صحته »[3].لكنه في مقابل ذلك يرى في حذف الخبر وتقديره شيوعا وقياسا إذا ما تعلق بآيات لتوحيد والعقيدة وهذا ظاهر في قوله «أما حذف الخبر الذي قلنا أنه(لنا)أو(في الوجود)فمطّرد في كل ما معناه التوحيد، ونفي أن يكون مع الله تعالى عن ذلك إله »[4].

4- ابن هشام:

أورد التقدير في كتابه المغني في مباحث الحذف وفيما يقدر فيه الحذف وفيما يقدّر فيه المحذوف، وفي بيان مكان ومقدار المقَدَّر وكيفية التقدير فقال :«القياس أن يُقَدّر الشيء في مكانه الأصلي لئلاّ يخالف الأصل من وجهي الحذف ووضع الشيء في غير محله »[5]، وقال في بيان مقدار

[1] الجرجاني، دلائل الإعجاز ، ص379.
[2] المصدر نفسه،ص379.
[3] المصدر نفسه،ص379.
[4] الجرجاني دلائل الإعجاز،ص379.
[5] ابن هشام، مغني اللبيب، 360/6.

المقدر «ينبغي تقليله ما أمكن لتقل مخالفة الأصل»[1]، وذكر في بيان التقدير ما نصه :«إذا استدعى الكلام تقدير أسماء متضايفة أو موصوفة وصفة مضافة أو جار ومجرور مضمر عائد على ما يحتاج إلى الرابط ، فلا يقدّر أن ذلك حذف دفعة واحدة بل على التدرج »[2].

وابن هشام في تقعيده للتقدير يولي اهتماما كبيرا للبعد الزماني والمكاني والكيفي ، فليس التقدير عنده أصل في اللغة وإنما هو عارض وفرع عن أصل، وإن وُجد حكمته ضوابط ووجهتْهُ سياقات نصية تحكمها اللغة أي المبنى، وأخرى خارج نصية تحكمها ظروف الخطاب ، وإلى ذلك يذهب في مسألة قيام الدليل على أن الحذف لا يكون إلا إذا كان هناك ("دليل حالي "ويمثّل لذلك بالآية الكريمة :﴿ قَالُوا۟ سَلَـٰمًا ﴾[الفرقان: 63].(أي سلّمنا سلاما أو "دليلا مقاليا :ويمثل لذلك بالآية:﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۚ قَالُوا۟ خَيْرًا ۗ ﴾[النحل: 30].(والتقدير أنزل خيرا)[3].

ويذهب إلى أن ما يحتاج فيه إلى إقامة الدليل بشقيه: «إذا كان المحذوف الجملةَ بأسرها(...)أو أحدها نحو(﴿ إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَيْهِ فَقَالُوا۟ سَلَـٰمًا ۖ قَالَ سَلَـٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ ﴾[الذاريات:25](أي سلام عليكم انتم قوم منكرون) فحذف الخبر والمبتدأ الثاني »[4]، ويزيد عن الجملة (اللفظ الذي يفيد معنى فيها ويُبنى عليه ذلك)[5]، ويمثل لهذا بقوله تعالى:﴿ قَالُوا۟ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ ٱلْهَـٰلِكِينَ ﴾[يوسف: 85].(أي لا تفتأ)[6]، أما ما لم يشترط فيه وجود دليل فهي الفضلة يقول: «وأما إذا كان المحذوف فضلة فلا يشترط لحذفه وجدان الدليل »[7] ولكنه استعاض عن وجود الدليل بعدم وقوع (ضرر معنوي أو صناعي)[8](هذا وقد كان ابن هشام لا يخرّج التنزيل على الشاذ أو القليل من لغات العرب، بل يخرجّها على ما اطّرد وتتابع وكان وفق المشهور الكثير، أمّا الشاذ

[1] ابن هشام، مغني اللبيب ،371/6.
[2] المصدر نفسه، 376/6.
[3] المصدر نفسه ، 317/6.
[4] المصدر نفسه،317/6.
[5] ابن هشام، مغني اللبيب 317/6.
[6] المصدر نفسه، 317/6.
[7] المصدر نفسه، 317/6.
[8] المصدر نفسه، 318/6.

والقليل فما كان يلقى منه قياسا عليه أو التفاتا، ومن هنا تبيّن أن ابن هشام كان تعويله على السماع المتواتر، وأنه ما كان يعبأ بالقياس إلا عَضَدَه هذا السماع، ويؤيد ذلك نهجه في كتبه وكثرة إحالة مالا يطمئن إليه من الأبيات الشعرية على الضرورة أو الشذوذ)[1].

5- السيوطي :

بدا السيوطي متأثرا بمنهج من قبله من النحاة والمفسرين كابن هشام في مغنيه ، والزركشي في البرهان وذلك جلي في بحوثه النحوية والقرآنية خاصة في كتابه " الإتقان في علوم القرآن"، ونقل عن ابن هشام مبحث الحذف والتقدير ومن المسائل التي ناقشها قضية الدليل وما ينجرّ عليه من تقدير حيث يقول عن استخدام القرينة العقلية في محلّ التقدير :«ومن الأدلة العقل حيث يستحيل صحة الكلام عقلا إلا بتقدير محذوف، ثم تارة يدلّ عن أصل الحذف من غير دليل على تعيينه، بل يستفاد التعيين من دليل آخر نحو: ﴿ حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَيۡتَةُ ﴾[المائدة: 3]، فإن العقل يدل على أنها ليست المحرَّمةً لأن التحريم لا يضاف إلى الأجرام، وإنما هو والحِلُّ يضافان إلى الافعال، فعلم بالعقل حذف شيء، وأما تعيينه وهو التناول فمستفاد من الشّرع وهو قوله: (إنما حُرِّم أكلها)لأنّ العقل لا يُدرِك محلَّ الحِلِّ ولا الحرمَةِ»[2]، من خلال هذا التحليل للدليل تخرّج عند السيوطي أن تضافر الدليل العقلي والدليل الشرع يؤدي إلى التقدير على الوجه الذي تنحوه الآية ، كما يذهب إلى أنّ المقصد العقيدي للآية يُراعى، ومن ذلك إثبات الصفات لله عزّ وجلّ وتنزيهه بما يليق بذاته :«وتارة يدل العقل أيضا على التعيين، نحو:﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا ﴾[الفجر: 22] أي أمره، بمعنى عذابه لأن العقل دلّ على استحالة مجيء البارئ لأنه من سمات الحادث وعلى أنّ الجائي أمره »[3].

وعن الصناعة النحوية وتحكيمها في مسألة التقدير يقول :«وقد توجب الصناعة التقدير، وإنْ كان المعنى غير متوقف عليه كقولهم في (لا إله إلا الله) إن الخبر محذوف أي موجود»[4]، ويعلل

[1] ينظر يوسف عبد الرحمان الضبع، ابن هشام وأثره في النحو العربي ، دار الحديث ، ط1، مصر ،1998،ص166-168.
[2] السيوطي، الإتقان ، 1607/5.
[3] السيوطي، الإتقان ، 1608/5.
[4] المصدر نفسه،1611/5.

تقديرهم "موجود" (بأنه يستلزم نفي كل إله غير الله قطعا ، فإنّ العدم لا كلام فيه فهو في الحقيقة نفي للحقيقة مطلقة لا مقيدة ثم لا بد من تقدير خبر لاستحالة مبتدإ بلا خبر ظاهر أو مقدر)[1]، فالصناعة النحوية تقتضي ذلك وتلك مما يجعل (النحوي يقدّر ليعطي القواعد حقّها وإن كان المعنى مفهوما)[2].

6- ابن قيم الجوزية:

كان ابن قيم الجوزية قد تعرّض لمسائل نحوية عديدة بثّها في كتابه "بدائع الفوائد " ومنها مسألة التقدير وآراء النحاة فيها ومناسبة التقدير لمعنى الآية (فكان منهجه يتسم بالبحث عن الدليل وإتّباعه وعدم التعصب لمذهب أو لإمام واضح فيما يتصل بقضايا الإعراب وما يتصل به من بحث "العوامل")[3]، ويظهر ذلك في إعرابه للآية في قوله تعالى :﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴿٦٩﴾ ﴾[مريم: 69].إذ يقول عنها :«والمعنى لننزعن من كل فرقة أشدّهم عتوا على الله وأعظمهم فسادا فنلقيهم في النار ، وفيه إشارة إلى أن العذاب يتوجه إلى السادات أولا، ثم يكون الأتباع تبعا لهم فيه كما كانوا تبعا لهم في الدنيا »[4]، ليبسطَ أقوال النحاة في المسألة مع نقدها وتبيين ما يراه أصحّ فيقول :«...وعلى كل واحد من الأقوال إشكالات نذكرها ثم نبيّن الصحيح إن شاء الله...»[5]فمثلا يعرض لقول الخليل عن (أيهم أشدّ)(والتقدير الذي يقال فيه أيهم اشدّ على الرحمن عتيا وعلى هذا فأيّ استفهامية)[6]، ومن جملة اعتراضاته على هذا الرأي:«أنه إذا قدّر المحذوف هكذا لم يستقم الكلام فإنه يصير (لننزعن من كل شيعة الذي يقال فيهم" أيهم أشدّ" وهذا فاسد، وأنّ الاستفهام لا يقع إلا بعد أفعال العلم والقول على الحكاية ولا يقع بعد غيره من الحكاية، ووجه آخر هو كثرة استعمال أفعال العلم فجعل لها شأنا ليس لغيرها، وأن هذا الحذف الذي قدره في الآية

[1] السيوطي، الإتقان ،1611/5

[2] المصدر نفسه،1611/5

[3] ينظر طاهر سليمان حمودة، ابن قيم الجوزية جهوده في الدرس اللغوي، دار الجامعة المصرية، مصر ، (د ت). ص156.

[4] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج1، المكتبة العصرية، لبنان، 2003،ص189.

[5] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد،المكتبة العصرية، لبنان، 2003، 189/1.

[6] المصدر نفسه،189/1.

حذف لا يدل عليه سياق فهو مجهول الوضع وكل حذف كان بهذه المنزلة كان تقديره من باب علم الغيب »[1].

ونرى ابن القيم يحذو حذو النحاة الذين يجعلون التقدير فرعا عن أصل لمنع تمحّل النحاة في هذه المسألة والذهاب بها إلى أبعد من أنْ تحتملها اللغة فيقول :«والتقدير إنما يُصَار إليه عند الضرورة، بحيث لا يتم الكلام إلا به فإذا كان الكلام تاما بدونه فأي حاجة بنا إلى التقدير »[2]،وكان في إعرابه للآيات (يرجّح التخريج الإعرابي الذي يعطي دلالة أقوى على المعنى المقصود من النص)[3].

كما أنّ ابن القيم أثار قضية القرينة الحالية والسياق في تفسير الآية وهذه مسألة تداولها الدارسون القدامى إلا أنه (نبّه عليها في أكثر من موضع وأشار إلى أنّ بعض التصورات والقواعد النحوية وكيف أنّ نتائج التحليل المبنية على أساسها تعارض المعنى المدرك بقرائن الحال والسياق)[4].

وعلى هذا يكون قد (وضع للسياق وقرائنه اعتبارا هاما في الإعراب بل إنه يتَّخذ منه أساسا يبقي عليه، وآلة للحكم على نتائج التحليل وتوجيهها الوجهة السليمة)[5]، ويظهر مذهب ابن قيم الجوزية له تأثير في تفسيره للحكم الإعرابي، حيث إنه لا يرى تعارضا مع العقل والنص يقول:«فانظر كيف اتفقت القاعدة العقلية مع القاعدة النحوية وجاءت النصوص بمقتضاها معا من غير خروج عن موجب عقل ولا لغة ولا تحريف لنص، ولو لم يكن في هذا التعليق إلا هذه الفائدة لساوت رحلة ...»[6].

[1] ا ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد،المكتبة العصرية، لبنان، 2003، 190/1-191.

[2] المصدر نفسه، 66/1.

[3] طاهر سليمان حمودة، ابن قيم الجوزية جهوده في الدرس اللغوي، ص150.

[4] ينظر المرجع نفسه، ص148.

[5] ينظر المرجع نفسه، ، ص150.

[6] ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد،المكتبة العصرية، لبنان، 2003، 73/1.

7- ابن تيمية:

ظهر ابن تيمية في تفسيره للآيات(حريصا على حمل النصوص على ظواهرها المناسبة للمعاني، وكان يبتعد أيضا عن التوجيهات المتكلَّفة)[1]، وهذه سمة في مدرسته التي اشتُهرت بالنقل واعتمادها على النص دون تعارض مع العقل، وقد ألّف في ذلك كتابا وسمه بـ"درأ التعارض بين العقل والنقل"، وعن ظاهرة الحذف والتقدير يقول ابن تيمية :«من محاسن لغة العرب أنها تحذف من الكلام ما يدل المذكور عليه اختصارا وإيجازا »[2]، فهو يرى أنّ الظاهرة من خصائص العربية تميزت بها مع وجود دليل على المحذوف إذا عُلم عند المخاطَب ورأى فيه المتكلّم غرضا يوصل به مقصده دون تكلّف أو عناء، وكذلك لا يترتب عليه أضرار، بل تقدير المحذوف الذي يُعزِّز المعنى و يقَوِيه لا ضير فيه إذا كان في الكلام ما يشهد له، يقول ابن تيمية في قوله تعالى:﴿ أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ كَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ وَٱتَّبَعُوٓاْ أَهۡوَآءَهُمۡ ﴿١٤﴾ ﴾[محمد:14]تقدير المحذوف "كمن لم يكن"[3].

8- الزمخشري:

عُرِف الزمخشري بمذهبه (المعتزلي؛ وهو يصرف صفات الله من الحقيقة إلى المجاز)[4] كما أنه لا يرى في تقدير محذوف في الآية الكريمة :﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا ﴾[الفجر: 22]فيقول عن معنى مجيء الله تعالى : «هو تمثيل لظهور آيات اقتداره وتبيين آثار قهره وسلطانه مثّلت حاله بحال الملك إذا حضر بنفسه ظهر بحضوره من آثار الهيبة والسياسة ما لا يظهر بحضور عساكره كلها ووزرائه وخواصه عن بكرة أبيهم »[5]، (وهو في ذلك يخالف اعتقاد أهل السنة، ومما ميزه في تفسيره " الكشاف" هو تقليبه للجملة ما يحتمله من أوجه ولا يكتفي بوجه واحد)[6].

---

[1]هادي أحمد فرحان الشجيري، الدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية وأثرها في استنباط الأحكام الشرعية، دار البشائر،ط1،لبنان، 2001،ص383.

[2]المرجع نفسه ،ص384.

[3]ينظر المرجع نفسه،ص386.

[4]ينظر فاضل صالح السامرائي، الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، دار الندين للطباعة والنشر ،العراق ،1970،ص210.

[5]الزمخشري، الكشاف،ج6،تح:أحمد عبد الموجود و علي محمد معوض،مكتبة العبيكان،ط1،المملكة العربية السعودية،1998م،ص383.

[6]ينظر فاضل صالح السامرائي، الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ، ص242.

ومن ذلك ما أورده في كشّافه عن إعراب قوله تعالى:﴿ الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة: 1-2]. حيث يقول«إنْ جعلت (الٓمٓ) اسما للسورة ففي التأليف وجوه : أن يكون (الٓمٓ)مبتدأ و(ذلك)مبتدأ ثانيا و(الكتاب) خبره والجملة خير المبدأ الأول(...)، وإنْ جعلت (الٓمٓ) بمنزلة الصوت كان ذلك مبتدأ خبره (الكتاب)أي : ذلك الكتاب المنزل هو الكتاب الكامل، أو الكتاب صفة والخبر ما بعده، أو قدّر مبتدأ محذوفا أي هو –يعني المؤلَّف من هذه الحروف– ذلك الكتاب »[1].

وكان في بعض تقديراته يخرُج عن مذهب وعن مذهب أهل السنَّة خاصة، ومن تخريجاته ما ذهب فيه إلى قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمۡ أَمۡرٞ مِّنَ ٱلۡأَمۡنِ أَوِ ٱلۡخَوۡفِ أَذَاعُواْ بِهِۦۖ وَلَوۡ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنۡهُمۡ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡۗ وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ لَٱتَّبَعۡتُمُ ٱلشَّيۡطَٰنَ إِلَّا قَلِيلٗا ۝٨٣ ﴾[النساء: 83]. فيُظهر المعنى قائلا :«(ولولا فضل الله عليكم ورحمته) وهو إرسال الرسول وإنزال الكتاب والتوفيق ،لاتبعتم الشيطان) لبقيتم على الكفر، (إلا قليلا) منكم، أو إلا أتباعا قليلا لما ذُكر في الآي قبلها تثبّطهم على القتال وإظهارهم الطاعة وإضمارهم خلافها »[2]، وعن هذا التفسير يقول سالم عبد العال مكرم: «وظننت أنّ الزمخشري ربما لجأ إلى هذا التقدير لأنه معتزلي، لولا أني وجدت ابن المستنير يبيّن أنّ تقدير الزمخشري مخالف لآراء المعتزلة فضلا عن مخالفته لآراء أهل السُّنة»[3].

ونقل رأي ابن المستنير القائل :«أنّ قواعد أهل السنة واضحة فكل ما يُعد العبد به عاصيا للشيطان من إيمان وعمل خير مخلوق لله تعالى وواقع بقدره، وأمّا المعتزلة فهم وإن ظنوا العبد يخلق لنفسه إيمانه وطاعته إلاّ أنهم لا يخالفون في أنّ فضل الله منسحب عليه في ذلك لأنه خلق له القُدرة التي بها خلق العبد ذلك على زعمهم، ودفعه لإرادة الخير فقد وضح لك تعذّر الاستثناء من الجملة

[1] الزمخشري ، الكشاف ،تح:أحمد عبد الموجود و علي محمد معوض،مكتبة العبيكان،ط1،المملكة العربية السعودية،1998م ،142/6.

[2] الزمخشري، الكشاف، ج2، دار الكتاب ،ط3، لبنان ،1987،ص117.

[3] عبد العال سالم مكرم، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، مؤسسة على جراح الصباح للنشر والتوزيع، ط2، الكويت ، 1978.ص131.

الأخيرة على تفسير الزمخشري وما أراه إلا واهما مسترسلا عن المألوف في الإعراب، وهو إعادة الاستثناء إلى ما يليه من الجمل ، مُهمِلا للنظر في المعنى»[1].

9- أبو حيان الأندلسي:

قيل عن أبي حيان (أنه كان ظاهري المذهب لكنه لم يتأثر به في آرائه النحوية كما كان الحال مع ابن مضاء فلم يدعُ إلى إلغاء نظرية العامل، وفي مقابل ذلك دعا مرارا وتكرارا إلى إلغاء ما يتعلق به النحاة من كثرة التعليل للظواهر اللغوية والنحوية وجلب التمارين غير العملية)[2].

وكان أبو حيان (يرى في أن القرآن ينبغي أن يُحمَل على أحسن إعراب يقول: «وهكذا تكون عادتنا في إعراب القرآن لا نسلك فيه إلا الحَمْل على أحسن الوجوه وأبعدها من التكلُّف وأسوغها في لسان العرب (...) فكما أن كلام الله من أفصح كلام فكذلك ينبغي إعرابه أن يُحْمَل على أفصح الوجوه»[3].

ومن تقديراته في القرآن الكريم ما جاء في قوله تعالى:﴿ أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾[الجاثية: 21].وهو يعرض ويبسط في الآراء النحوية ثمّ يقول:«والذي يظهر لي أنه قلنا بتشبث الجملة بما قبلها أن تكون الجملة في موضع الحال، والتقدير: " أم حسب الكفار أن نصيِّرهم مثل المؤمنين في حال استواء محياهم ومماتهم ليسوا كذلك"»[4].

[1] عبد العال سالم مكرم، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ، ص131-132.

[2] شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص321.

[3] عبد العزيز علي مطلك الدليمي ، الدراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط ، أطروحة دكتوراه في اللغة العربية ، كلية الآداب، جامعة بغداد، العراق، 1992،ص213.

[4] أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 47/8.

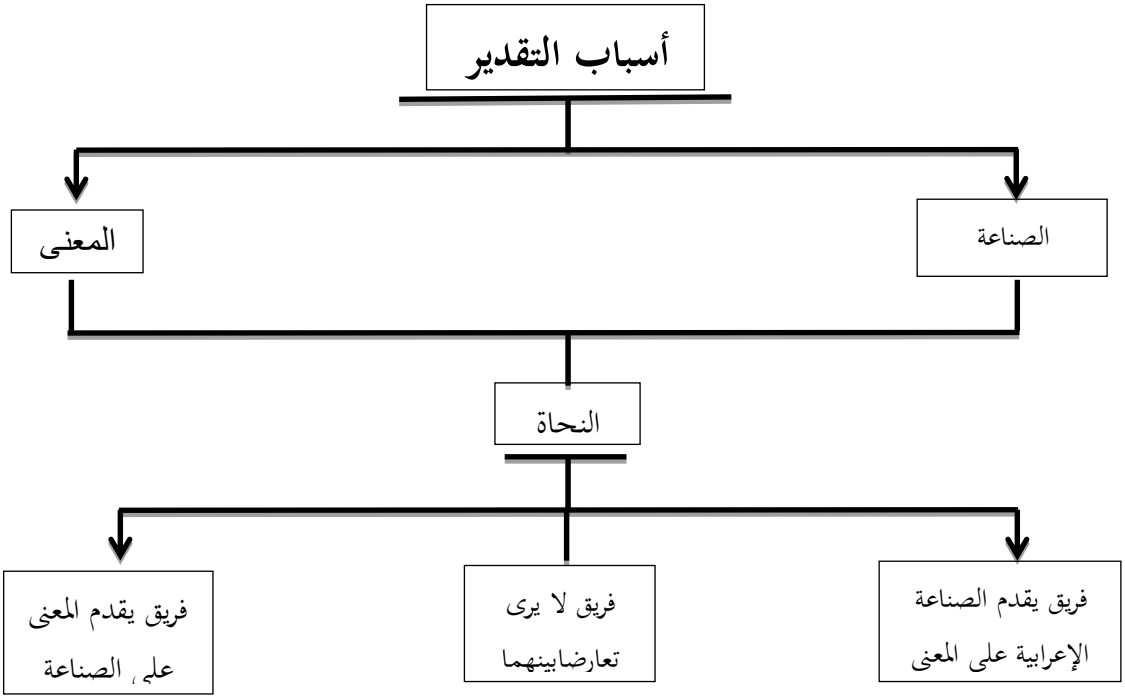

مخطط يبين عاملي التقدير النحوي وموقف النحاة منهما

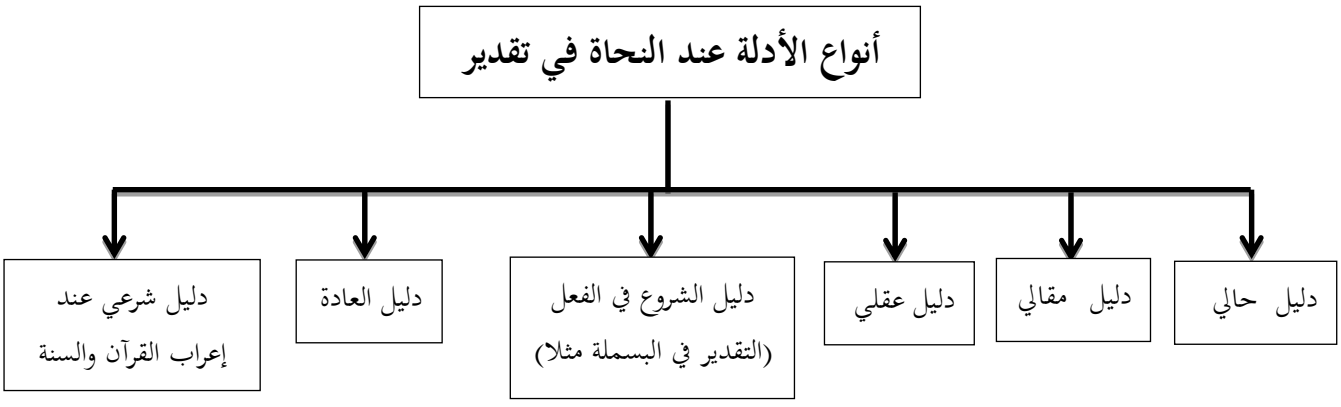

مخطط يبين ضوابط التقدير من حيث قيام الدليل

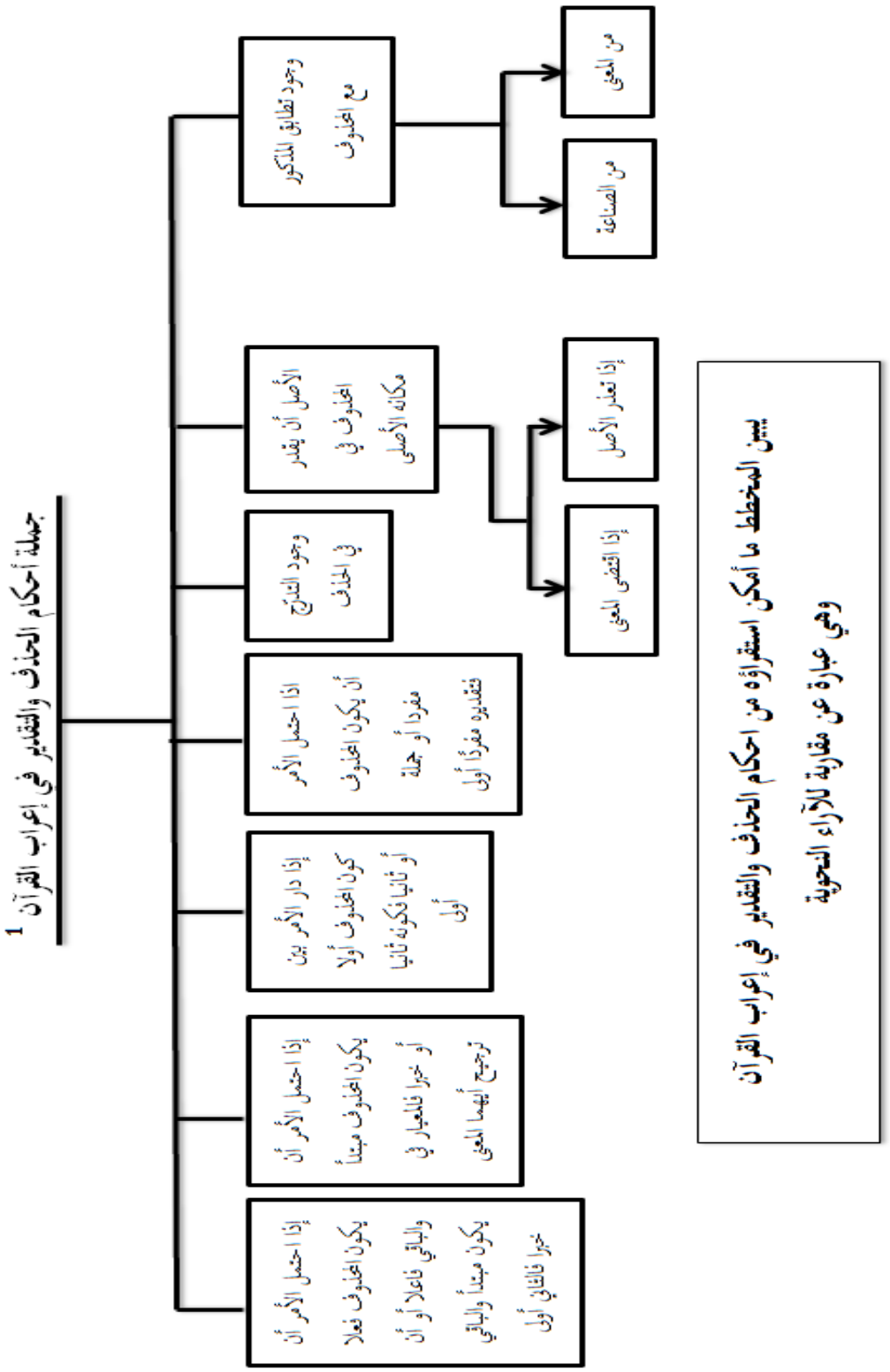

[1] للتفصيل أكثر ينظر هاني الفرنواني، في أصول إعراب القرآن، دار الوفاء، ط1، مصر، 2006، ص207 وما بعدها.

الخاتمة

الخاتمة:

برزت في هذه الدراسة أهمية مستوى من المستويات اللسانية المتمثل في المستوى النحوي ، الذي يبسط وجوده على مساحة واسعة في الدراسات اللغوية من حيث أنه يتسم بالحركية التي تظهر من خلال تغير التراكيب وتنوعها داخل اللغة ، والتقدير النحوي هو أحد مظاهر الدرس النحوي الذي يمس الكلمة والجملة وأكثر من ذلك ، فيظهر بذلك عاملا مؤثرا في الدلالة وتزيد العناية بهذا الموضوع حين يختص بتفسير القرآن الكريم وإعرابه ، ومن النتائج التي هي محصلة البحث في موضوع التقدير النحوي وأثره في تحديد الدلالة في القرآن الكريم:

01- وجود خلافات بين النحاة في استخدام مصطلح التقدير النحوي مردُّها إلى التأثُّر بعلوم أخرى تارة والوقوع في اضطراب منهجي تارة أخرى .

02- القرائن اللغوية لفظية ومعنوية عامل هام بالنسبة للمخاطَب تساعده في ضبط التقدير المناسب للمحذوف وتعرّفه من خلال أثره في التركيب .

03- أنّ هناك محاولات لإيجاد بدائل عن نظرية العامل كمحاولة تمام حسان والمتمثلة في نظرية القرائن .

04- أنّ دعوة إلغاء نظرية العامل عند النحاة القائلين بذلك هي رؤيتهم في تيسير النحو وتعليمه.

05- دلالة السياق القرآني لها أثر في فهم دلالات آيات القرآن الكريم .

06- التقدير النحوي يُؤثّر في تحديد الدلالة في عموم اللغة والقرآن الكريم .

07- التقدير النحوي آلِية من آليات التأويل فهو عامل في الدلالة .

08- للظروف المحيطة بالإنتاج اللغوي (الخطاب) أهمّية في تحديد المعنى ، فالسياق عنصر أساسي في الفهم والتأويل .

09- استثارة البعد الفكري الذي يستخدمه طرفي الخطاب (المتكلم والمخاطب).

10- التقدير النحوي الخاضع للمعطيات اللغوية؛ مقالية وسياقية ضمانة لفهم دلالات الآيات القرآنية بعيدا عن التأويلات الفاسدة .

11- اتباع النحاة والمفسرين منهجا يزاوج بين الصناعة النحوية والمعنى ، وإذا تعارضت الصناعة مع سلامة المعنى يرجّح الثاني لأن الذي يجب أن يكون هو أن القرآن أصل من أصول التقعيد .

12- أن من سلامة التقدير أن يكون من جنس التركيب المقدر فيه .

13- الخلاف بين النحاة والمفسرين حول التقدير النحوي خاصة فيما يتعلق بآيات العقيدة يُرجع إلى الخلفية الفكرية والمذهبية التي يعتنقها أرباب العِلمَيْن .

14- أنّ التمحّل والتكلّف في التقدير يسهم في تشقيق الدرس النحوي ويحمّل الخطاب القرآني ما لا يحتمل وكذلك ينعكس على هدف النحو الذي هو علم من علوم الآلة يُستمسك به في امتلاك ناصية اللغة، لا أن يكون مقصودا لذاته فالأصل في التقدير النحوي هو التقلّل منه لا فتح المجال أمام التقديرات حتى أصبح هناك تقديرات للتقديرات .

15- أنّ المسكوت عنه في كلام العرب ليس كله يحتاج إلى إعادة صياغة بتقدير المحذوف، بل هي عادة العرب وميزة اللغة العربية على أنها لغة الإيجاز ، وهذا يدل على أن لغة العرب يميزها الاقتصاد اللغوي الذي هو من مباحث اللسانيات المعاصرة.

قائمة المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم**

المصادر والمراجع:

1. **إبراهيم الأبياري:**

- الموسوعة القرآنية ، م3، مؤسسة سجل العرب ، مصر ،1984م.

2. **إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزَّجاج (ت311هـ):**

- معاني القرآن و إعرابه ،ج4، تح: عبد الجليل عبد شبلي، عالم الكتب ،ط1 ،1988م.

3. **إبراهيم بن موسى أبو إسحاق الشاطبي (ت790هـ):**

- الموافقات، م3،دار ابن عفان، ط1، المملكة العربية السعودية، 1997م.

4. **إبراهيم مصطفى:**

- إحياء النحو ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر،ط3،مصر،1992م.

5. **عبد الرحمان أبو البركات الأنباري(ت557هـ):**

- أسرار العربية، تح: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، سوريا،(دت).

- الإنصاف في مسائل الخلاف، تح جودة مبروك و محمد مبروك، مكتبة الخانجي،ط1، مصر، (دت).

6. **أبوبكر محمد بن سهل بن السراج(ت316هـ):**

- الأصول في النحو ، ج2، تح:عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ، ط3، لبنان، 1996.

7. **أثير الدين أبو حيان الأندلسي (ت745هـ):**

- البحر المحيط ،ج2،ج3،ج4،ج5،ج6،ج7،ج8،ج22، تح:عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض ،دار الكتب ، العلمية، ط1،لبنان،1993.

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ،ج6، تح: حسن هنداوي، دار كنوز اشبيلية، ط1، المملكة العربية السعودية ، 2005م.

8. **أحمد بن إبراهيم الثقفي(ت708هـ):**

- البرهان في تناسب القرآن، تح: سعيد جمعة فلاح، دار ابن الجوزي،ط1،المملكة العربية السعودية، 2007.

9. **أحمد بن عبد الرحمان بن مضاء(ت592هـ):**

- الرَّد على النحاة، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر،(د ت) .

10. **أحمد بن فارس (ت395هـ):**

- الصاحبي في فقه اللغة العربية ، دار الكتب العلمية ، ط1، لبنان ،1997.

11. **أحمد جميل ظفر:**

- النحو القرآني قواعد وشواهد ، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر ،ط2، المملكة العربية السعودية، 1998.

12. **أحمد سليمان ياقوت:**

- ظاهرة الإعراب في النحو العربي، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1994.

13. **أحمد عبد الستار الجواري:**

- نحو القرآن ، مكتبة اللغة العربية ، العراق ، 1974.

14. **أحمد مختار عمر:**

- دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، مصر، 1997.

15. **أيوب بن موسى الحسيني أبو البقاء الكفوي:**

- الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، مؤسسة الرسالة، ط2،لبنان، 1998.

16. **بدر الدين الزركشي(ت794هـ):**

- البرهان في علوم القرآن،ج1،تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث،مصر،(دت).

17. **بهاء الدين عبد الله بن عقيل(ت 769هـ):**

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1،ج2،ج3،ج4،تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، مصر، 1999م.

18. **بهجت عبد الواحد صالح :**

- الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل،م11،دار الفكر، لبنان،(د ت).

19. **تقي الدين إبراهيم بن الحسين النيلي:**

- الصفوة الصفية في شرح الدُّرّة الألفية، ج1، تح: محمد بن سالم العميري،جامعة أم القرى،ط1، المملكة العربية السعودية، 1420هـ .

20. **تمام حسان :**

- اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب ، ط4، مصر، 2001.
- الخلاصة النحوية ، عالم الكتب، ط2 ،مصر،2005.
- الأصول، عالم الكتب ، مصر، 2000م.
- البيان في روائع القرآن، عالم الكتب، ط1،مصر،1993.
- اللغة العربية معناها ومبناها ، دار الثقافة ، المغرب ، 1994.
- مفاهيم ومواقف في اللغة والقرآن ، عالم الكتب، ط1، مصر ، 2010.
- مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو مصرية، مصر ، 1990م.

21. **التواتي بن التواتي:**

- القراءات القرآنية وأثرها في النحو العربي والفقه الإسلامي، دار الوعي للنشر والتوزيع، الجزائر، (د ت).

22. **جلال الدين القزويني :**

- الإيضاح في علوم البلاغة، دار الكتب العلمية، ط1، لبنان ، 2003.

23. **جلال الدين المحلّي و جلال الدين السيوطي :**

- تفسير الجلالين ، مكتبة العلوم الدينية ،لبنان ، 1979م.

24. **جمال الدين أبو الفضل ابن منظور (ت711هـ):**

- لسان العرب ، م1،م2،م4،م5،م6، تح: عبدالله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، مصر، (د ت) .

25. **حسام البهنساوي:**

- أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوية الحديثة، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، 1994.

26. **الحسين الزَّوزني**

- شرح المعلقات السبع،دار المعرفة ،ط2،لبنان ،2004.

27. **الحسين بن أحمد ابن خالويه(ت370هـ):**

- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ،دار مكتبة الهلال ، لبنان ،1985م.

28. **الحسين بن قاسم المرادي :**
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، ج4، تح: عبد الرحمان علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، 2001.
- الجنى الداني في حروف المباني، تح:فخر الدين قباوة، دار الكتاب العلمية، ط1،لبنان، 1992.

29. **الحسين بن مسعود البغوي (ت510هـ):**
- معالم التنزيل،م3، تح: محمد عبد الله النمر و عثمان جمعة ضميرية وسليمان مسلم الحرشي، دار طيبة، ط1، المملكة العربية السعودية، 1989.

30. **خالد أحمد عمايرة:**
- المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، دار وائل ،ط1، الأردن، 2004.

31. **خالد الازهري :**
- شرح التصريح على التوضيح ، ج1،تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط1، لبنان ،2000م.

32. **خديجة الحديثي:**
- المدارس النحوية ، دار الأمل ، الأردن ، 2001.

33. **خليل أحمد عمايرة :**
- العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي ، عالم المعرفة، الكويت، (د ت).

34. **الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت174هـ):**
- الجمل في النحو، تح : فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة ، ط1، سوريا، 1985.

35. **ذو الرُّمة:**
- ديوانه،شرح عبد الرحمان المصطاوي، دار المعرفة، ط1، لبنان، 2006.

36. **رابح بومعزة:**
- الجملة في القرآن الكريم(صورها وتوجهها البياني)، دار مؤسسة رسلان، سوريا، 2008.

37. **زكريا الأنصاري أبو يحيى(ت926هـ):**
- فتح الرحمان بكشف ما يلتبس في القرآن ، تح: محمد علي الصابوني، المكتبة العصرية، ط1، لبنان ص 2005.
- إعراب القرآن ،تح محمد عثمان ، مكتبة الثقافة الدينية ،ط1، مصر،2009.

38. **سيد أحمد عبد الغفار :**
- ظاهرة التأويل وصلتها باللغة ، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1998م.

39. **شهاب الدين الألوسي (ت1270هـ):**
- روح المعاني ،ج1،ج2،ج5،ج6، دار إحياء التراث ، لبنان ، (د ت) .

40. **شوقي ضيف :**
- المدارس النحوية،دار المعارف، ط7، مصر، (د ت).

41. **ضياء الدين بن الأثير(ت637هـ):**
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ج2، دار نهضة مصر للطبع والنشر،ط2، مصر،(د ت).

42. **طاهر سليمان حمودة:**
- ابن قيم الجوزية جهوده في الدرس اللغوي، دار الجامعة المصرية، مصر ، (د ت).

43. **طرفة بن العبد:**
- ديوان طرفة بن العبد، دار المعرفة، لبنان، 2003م.

44. **عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمان بن تمام ابن عطية (ت541هـ):**
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز،ج3،ج4،ج5، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية ،ط1 ،لبنان،2001.

45. **عبد الرحمان السهيلي (ت581هـ):**
- نتائج الفكر ،تح:عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض،دار الكتب العلمية، ط1،لبنان،1992م.

46. **عبد الرحمان بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت911هـ):**
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط1، لبنان، 1998م.

- الإتقان في علوم القرآن، ج4،ج5، تح: مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المملكة العربية السعودية ، (د ت) .
- الأشباه والنظائر، م1، ج1، دار الكتب العلمية ، لبنان ، (د ت) .

47. **عبد الرحمان بن إسحاق أبو القاسم الزجاجي(ت339هـ):**
- الإيضاح في علل النحو، دار النفائس ، ط3، لبنان،1979.

48. **عبد الرحمان بن محمد ابن خلدون (ت808هـ):**
- المقدمة، ج1، دار الفكر ، لبنان ، 2001.

49. **عبد الرحمان علي بن صالح المكودي :**
- شرح المكودي على ألفية ابن مالك، دار الرحاب ، الجزائر ، (د ت) .

50. **عبد الرحمان كمال الدين أبو البركات ابن الأنباري (ت557هـ):**
- البيان في غريب إعراب القرآن،ج2، تح: طه عبد الحميد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1980م.

51. **عبد العال سالم مكرم:**
- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، مؤسسة علي جراح الصباح للنشر والتوزيع، ط2، الكويت ، 1978.

52. **عبد العظيم الزرقاني:**
- مناهل العرفان في علوم القرآن،ج1،ج2، تح: فواز أحمد زمرلي ، ط1، دار الكتاب العربي، لبنان، 1995.

53. **عبد الفتاح أحمد حموز:**
- التأويل النحوي في القرآن الكريم، ج1، مكتبة الرشد،ط1، المملكة العربية السعودية، 1984.

54. **عبد القادر البغدادي(ت1093هـ):**
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب،تح:عبد السلام هارون،ج8،مكتبة الخانجي،ط4 ، مصر،2000.

55. **عبد القاهر الجرجاني:**
- العوامل المئة النحوية في أصول العربية، تح: البدراوي زهران، دار المعارف، ط2،مصر، (د ت).
- دلائل الإعجاز، شرح: ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، لبنان، 2007م.

56. **عبد الكريم بكري :**
- أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي، دار الكتاب الحديث، ط1، الجزائر، 1999.

57. **عبد الله أبو البقاء العُكبري (ت616هـ):**
- البيان في أعراب القرآن ،ج1، ج2 ، دار الفكر ، لبنان،2010م .

58. **عبد الله بن الشيخ المحفوظ بن بية:**
- أمالي الدلالات ومجالي الاختلافات ، دار ابن حزم ، المملكة العربية السعودية، (د ت).

59. **عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الانصاري (ت761هـ):**
- مغني اللبيب ،ج1،ج2،ج6، تح: عبد اللطيف محمد الخطيب ، مجلس الثقافة والفنون، ط1، الكويت،2002.
- أوضح المسالك غلى ألفية ابن مالك،ج2، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، لبنان، (دت).
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، دار الطلائع ، مصر ، 2004.

60. **عبد الهادي بن ظافر الشهري :**
- استراتيجيات الخطاب- مقاربة لغوية تداولية-، دار الكتاب الجديد المتحدة،ط1، ليبيا، 2004م.

61. **عثمان أبو الفتح بن جني (392هـ):**
- الخصائص ، ج1،ج2، تح:محمد علي النجار ،دار الكتب المصرية ، مصر،(د ت) .
- اللُّمع في العربية ، تح: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي الأردن، 1988.

62. **عز الدين المجدوب :**
- المنوال النحوي قراءة لسانية جديدة ، دار محمد علي المامي، تونس، (د ت).

63. **عزيزة فوّال بابتي :**
- المعجم المفصل في النحو العربي ، م1، دار الكتب العلمية ، ط2، لبنان ، 2004م.

64. **علي أبو المكارم :**
- أصول التفكير النحوي ، دار غريب ، ط1، مصر، 2007م.
- الحذف والتقدير في النحو العربي ، دار غريب ، ط1، مصر ،2007.

65. **علي بن أحمد الواحدي:**
- الوجيز في تفسير الكتاب العزيز،م1، تح: صفوان عدنان داوودي، دار القلم، ط1، سوريا، 1995م.

66. **علي بن محمد الشريف الجرجاني(ت 816هـ):**
- التعريفات ، دار الندى ، مصر،(د ت).

67. **عماد الدين ابن كثير القرشي(ت774هـ):**
- تفسير القرآن العظيم ، ج3،ج5،ج6،ج7، دار الأندلس ،ط5،لبنان ، 1986م.
- تفسير القرآن العظيم، ج4،تح: سامي ابن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع،ط2، المملكة العربية السعودية، 1999.

68. **عمر بن علي بن عادل أبو حفص الدمشقي:**
- اللباب في علوم الكتاب ،ج3،تح: عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد معوض ،دار الكتب العلمية ،ط1،لبنان،1998م.

69. **عمرو بن بحر الجاحظ (ت255هـ):**
- البيان والتبيين،ج1،تح:عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط7،مصر،1998م.

70. **عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر سيبويه (ت188هـ):**
- الكتاب، ج1،ج2،ج3، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط3، مصر، 1988.

71. **عواطف كنوش المصطفى:**
- الدلالة السياقية عند اللغويين،دار السياب للطباعة والنشر والتوزيع،ط1،لندن،بريطانيا، 2007.

72. **عيسى بن عبد العزيز الجزولي :**

- المقدمة الجزولية في النحو، تح: شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى، ط1 ، مصر 1988.

73. **فاضل صالح السامرائي:**

- ابن جني النحوي ، دار المدين، العراق ، 1969.
- الجملة العربية تأليفها وأقسامها ، دار الفكر ، ط2،الأردن، 2007.
- الجملة العربية والمعنى ،دار ابن حزم، ط1، لبنان، 2000.
- الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، دار الندين للطباعة والنشر ،العراق،1970.

74. **فاطمة الشيدي:**

- المعنى خارج النص-أثر السياق في تحديد دلالات الخطاب-، دار نينوا، سوريا،2011.

75. **فخر الدين قباوة:**

- مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء ،دار الفكر ، سوريا ، (د ت) .

76. **فهد بن عبد الرحمان بن سليمان الرومي:**

-دراسات في علوم القرآن الكريم، مكتبة فهد الوطنية، ط14، المملكة العربية السعودية، (دت).

77. **فؤاد علي مخيمر مخيمر:**

- فلسفة عبد القاهر الجرجاني النحوية في دلائل الإعجاز، دار الثقافة للنشر والتوزيع،مصر 1983م.

78. **فوزي عيسى و رانيا فوزي عيسى :**

- علم الدلالة النظري والتطبيق ، دار المعرفة الجامعية ط1، مصر،2008م.

79. **الكميت بن زيد الأسدي:**

- ديوانه، تح: محمد نبيل ظريفي، دار صادر، لبنان، 2000م.

80. **مجد الدين الفيروز آبادي (817هـ):**

- القاموس المحيط، ج2،ج3،ج4، المطبعة الأميرية ، ط3، مصر ،(د ت) .

81. **مجمع اللغة العربية المصري:**

- المعجم الوسيط ،مكتبة الشروق الدولية، ط4، مصر،2004.

82. **محمد إبراهيم البنا:**

- أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، دار البيان العربي للنشر والتوزيع، ط1،المملكة العربية السعودية،1985.

83. **محمد أحمد قاسم :**

- إعراب الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة، شرح ابن عقيل، المكتبة العصرية، ط1، لبنان، 2003م.

84. **محمد إقبال عروي:**

- دور السياق في الترجيح بين الأقاويل التفسيرية ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ،ط1، الكويت ، 2007.

85. **محمد التونجي:**

- معجم علوم العربية، دار الجيل ، ط1، لبنان ، 2003.

86. **محمد الطاهر بن عاشور:**

- التحرير والتنوير ، من مقدمة الجزء الأول ، الدار التونسية للنشر، تونس،1984.

87. **محمد الطنطاوي :**

- نشأة النحاة وتاريخ اشهر النحاة ، دار المعارف، ط2، مصر ،(د ت).

88. **محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية(ت751هـ):**

-بدائع الفوائد،ج2، المكتبة العصرية، لبنان، 2003.

م4، تح: على ابن محمد العمران،دار عالم الفوائد،المملكة العربية السعودية،(د ت)

89. **محمد بن جرير الطبري(ت310هـ):**

- جامع البيان في إعراب القر آن،ج14 ،ج20، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي ، دار هجر ،ط1، مصر 2001.

90. **محمد بن عبد الله بن مالك الطائي(ت672هـ):**

- شرح التسهيل ،ج2،تح: عبد الرحمان السيد، محمد بدوي المختون،دار الهجر، ط1، مصر،1990م.
- ألفيته، دار الإمام مالك،ط1،الجزائر ، 2002م.

91. **محمد بن علي التهانوي (ت1158هـ):**
- كشاف اصطلاحات الفنون ، ج1، ط1،مصر، 2001.

92. **محمد بن علي الصبان (ت1206هـ):**
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، م1،ج1، دار الفكر ، لبنان ، (د ت).

93. **محمد بن عمر فخر الدين الرازي (ت606هـ):**
- التفسير الكبير ،ج4،ج5،ج7،ج10،ج15،ج21،ج25،ج27،ج30، دار الفكر، ط1، 1981م.

94. **محمد بن محمد أبو حامد الغزالي (ت505هـ):**
- المستصفى، ج3، تح: حمزة بن زهير حافظ، الجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ، (د ت) .

95. **محمد بن محمد مرتضى الزبيدي(ت1205هـ):**
- تاج العروس ، ج11،ج13،ج23،ج39، تح: عبد الكريم العزباوي ، وزارة الإعلام الكويتية، الكويت، 1972.

96. **محمد حسن حسن جبل:**
- دفاع عن القران الكريم- أصالة الإعراب ودلالته على المعاني في القرآن الكريم واللغة العربية-، البربري للطباعة الحديثة، مصر،(د ت).

97. **محمد حسنين صبرا:**
- تعدد التوجيه النحوي ، دار غريب ، ط1، مصر، 2006.

98. **محمد حماسة عبد اللطيف:**
- النحو والدلالة، دار الشروق،ط1، مصر، 2000.

99. **محمد عبد الله دراز:**
- النبأ العظيم، دار الثقافة ، قطر ،1985.

100. **محمد عيد :**
- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، ط4، مصر، 1989م.

101. **محمد متولي الشعراوي :**
- تفسير الشعراوي، م21، مطابع دار أخبار اليوم، مصر ،(دت) .

102. **محمد محيي الدين عبد الحميد:**
- شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزومي، مطبعة السعادة، ط2، مصر، 1960م،

103. **محمود السعران:**
- علم اللغة ، دار النهضة العربية ، لبنان ، (د ت) .

104. **محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري جار الله (ت538هـ):**
- أساس البلاغة ، ج1، دار الكتب المصرية ، مصر ، 1922م.
- الزمخشري : الكشاف ، ج1،ج2 ، دار الكتاب ، ط3، لبنان ، 1987م.
- الزمخشري ، الكشاف ،ج4،ج5 ،ج6، تح:عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، مكتبة العبيكان ، ط1،المملكة العربية السعودية، 1998م.

105. **محيي الدين الدرويش :**
- إعراب القرآن الكريم وبيانه ،ج1،ج2،ج3،ج6،ج7،ج9، ج10،ج16،ج23،ج24، ج27، دار ابن كثير، ط7،سوريا،1999.

106. **مصطفى الغلاييني:**
- جامع الدروس العربية، ج1، منشورات المكتبة العصرية، ط28،لبنان،1993.

107. **مصطفى شاهر خلوف:**
- أسلوب الحذف في القرآن الكريم وأثره في المعاني والإعجاز، دار الفكر، ط1، الأردن،2009.

108. **مصطفى شعبان عبد الحميد:**
- المناسبة في القرآن – دراسة لغوية أسلوبية للعلاقة بين اللفظ والسياق اللغوي- ،المكتب الجامعي الحديث،ط1،مصر،2007م.

109. **ممدوح عبد الرحمان الرمالي:**
- العربية والوظائف النحوية ، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1996م.

110. **مناع القطان:**
- مباحث في علوم القرآن، مكتبة وهبة ، ط7، مصر، (د ت) .

111. **مهدي المخزومي** :
- في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي ، لبنان ، (د ت) .

112. **موفق الدين الأسدي بن يعيش (ت643هـ)**:
- شرح المفصل ،ج1 ، عالم الكتاب ، لبنان ، (ب ت).
- شرح المفصل ،ج2، ادارة الطباعة المنيرية ، مصر،(دت).

113. **ناصر الدين البيضاوي (ت691هـ)**:
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل،ج1،ج2،تح محمد صبحي بن حسن حلاق ومحمود أحمد الأطرش ،دار الرشيد ،ط1،لبنان ، 2000.

114. **هادي أحمد فرحان الشجيري**:
- الدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية وأثرها في استنباط الأحكام الشرعية،دار البشائر،ط1،لبنان،2001.

115. **هادي نهر** :
- علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي ، دار الأمل، ط1، الأردن، 2007.

116. **هانئ الفرنواني**:
- في أصول إعراب القرآن ، دار الوفاء، ط1، مصر، 2006.

117. **وليد عاطف الأنصاري**:
- نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا، دار الكتاب الثقافي، ط2، الأردن ،2006.

118. **يوسف بن خليف العيساوي**:
- علم إعراب القرآن-تأصيل وبيان- دار الأصمعي للنشر والتوزيع، ط1، المملكة العربية السعودية، 2007،

119. **يوسف عبد الرحمان الضبع**:
- ابن هشام وأثره في النحو العربي ، دار الحديث ، ط1، مصر،1998.

المذكرات(المخطوطة):

1. **أحمد خضير عباس علي :**

- أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط، أطروحة دكتوراه، قسم اللغة العربي، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ،العراق، 2010.

2. **أحمد مصطفى أحمد الأسطل:**

- أثر السياق في توجيه أثر الأحاديث عند ابن حجر العسقلاني، مذكرة ماجيستير، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2011.

3. **بكر عبد الله خورشيد:**

- أمن اللبس في النحو العربي دراسة في القرائن ،رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الموصل، العراق، 2006.

4. **بلقاسم منصوري:**

- الآراء النحوية في كتاب " اللغة العربية معناها ومبناها" ،مذكرة ماجيستير،قسم اللغة العربية، كلية الآداب واللغات ،جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر ، 2013.

5. **تهاني بنت سالم بن أحمد باحويرث:**

- أثر دلالة السياق القرآني في توجيه معنى المتشابه اللفظي في القصص القرآني، مذكرة ماجيستير، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية، 2007.

6. **ردة الله ابن ردة بن ضيف الله الطلحي:**

- دلالة السياق ، جامعة أم القرى ، ط1، المملكة العربية السعودية، (د ت) .

7. **سعد بن مقبل بن عيسى العنزي:**

- دلالة السياق عند الأصوليين، مذكرة ماجيستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، جامعة أم القرى المملكة العربية السعودية ، 1428هـ.

8. **سعيد بن إبراهيم :**

- الحذف والتقدير في الجملة العربية –مجال الأفعال– رسالة ماجيستير ، معهد الآداب واللغة العربية ، جامعة قسنطينة ، الجزائر، 1986م.

9. **عبد الرحمان عبد الله سرور جرمان المطيري:**

- السياق القرآني وأثره في التفسير – دراسة نظرية وتطبيقية من خلال تفسير ابن كثير–، رسالة ماجستير ، كلية الدعوة وأصول الدين ، جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية، 2008.

10. **عبد العزيز علي مطلك الدليمي :**

- الدراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط ، أطروحة دكتوراه في اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة بغداد، العراق، 1992.

11. **محمد بن عبد الله بن حمد السيف :**

- الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم،م1،دار التدمرية ،ط1، السعودية.

الدوريات والمجلات:

1. **ربيح عمار :**

- ابن مضاء القرطبي ثورة في الفقه ... ثورة في النحو، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، ع5، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر،2009.

2. **زينب مديح جبارة النعيمي:**

- الدلالة النحوية بين القدامى والمحدثين، مجلة واسط للعلوم الإنسانية،م5، ع12،العراق، 2009.

3. **صادق فوزي دباس:**

- جهود علماء العربية في تيسير النحو وتجديده ، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، ع(1–2)، م7، الكويت.

4. **عبد الرحمان الحاج صالح:**

- النحو العربي والبنوية : اختلافهم النظري والمنهجي، مجلة مجمع اللغة العربية المصري، ع 85 ، مصر، ماي 1999.

5. **كامل جميل :**

- تيسير النحو عند ابراهيم مصطفى، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، ع1،الأردن، 2008.

6. **كعواش عزيز**:

- نظرية النحو القرآني بين الدلالة اللغوية والدلالة الدينية ، مجلة مخبر اللغة، ع5، قسم الأدب العربي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة،الجزائر، 2009.

7. **محمد أبو زيد** :

- الترجيح بين دلالة السياق وسبب النزول ، مجلة جامعة دمشق، م28، ع3+4، دمشق، سوريا، 2012.

المراجع الأجنبية:

1- Vyvyaneevane and melanie green ,counituve linguistics Amintroduction ,Edin burgh University press, great britan,2006.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

مقدمة.....أ- د

مدخل:تحديد المفاهيم المشتَرِكة مع التقدير عند النحويين العرب

01- التأويل..... 01

02- الاختصار..... 06

03-التوسُّــع..... 07

04- الاستغناء..... 09

05- الحذف..... 11

06- الإضمار 13

07- التقدير..... 16

الفصل الأول :تقدير الكلمة عند النحاة العرب

أوَّلاً- تقدير الاسم :..... 20

1- الاسم المرفوع:..... 21

أ- المبتدأ..... 21

أولا- جوازا..... 21

ثانيا - وجوبا:..... 29

ب- الخبر..... 30

أولاً – جوازاً :..... 30

ثانيا- وجوباً :..... 31

ج- الفاعل :..... 34

2- الاسم المنصوب:..... 35

أ- المفعول به :..... 35

ب- المفعول المطلق..... 38

ج- المفعول فيه :..... 39

د- المنــادى :..... 40

هـ- الحــال :..... 41

و- التـمييـز :..... 43

3- الاسم المجرور:..... 44

أ- المضاف إليه :..... 44
4- ما يجوز فيه الرفع و النصب و الجر:..... 45
أ- المضاف:..... 45
ب- الموصوف..... 46
ج- الصفة..... 48
د-العـــائد..... 49
ثانيا- تقدير الفعــل:..... 50
أ- تقدير العامل في الفاعل:..... 51
ب- تقدير العامل في المفعول :..... 53
ج- تقدير العامل في المنصوب على الاشتغال :..... 54
د- تقدير العامل في المفعول المطلق:..... 56
هـ- تقدير العامل في الحال :..... 57
و- تقدير فعل الشرط:..... 59
ز- تقدير جواب الشرط:..... 59
ثالثا- تقدير الحرف :..... 60
أ- تقدير حرف الباء:..... 61
ب- تقدير همزة الاستفهام:..... 61
ج- تقدير قد :..... 62
د- تقدير لو:..... 63
هـ- تقدير الواو:..... 63
و- تقدير مِنْ:..... 64
ز-تقدير حرف النداء "يا":..... 64
ح- تقدير لا النافية:..... 65
ط- تقدير حرف الفاء:..... 65
ي- تقدير أَنْ المضمرة:..... 66

الفصل الثاني: نظرية العامل والتقدير النحوي

أولا : تعريف العامل..... 70
ثانيا: أنواع العوامل..... 70
1- عوامل لفظية :..... 70

أ- عوامل لفظية سماعية:..... 71
ب- عوامل لفظية قياسية:..... 72
2- عوامل معنوية..... 73
ثالثا- نظريات تفسير العَمَل..... 73
1- النظرية اللَّفظية:..... 73
2- النظرية المعنوية:..... 73
3- نظرية التَّعليق:..... 73
4- النظرية الصوتية:..... 74
5- النظرية الإنسانية :..... 74
6- النظرية الإلهية:..... 75
7- النظرية الاجتماعية :..... 75
رابعا- أثر نظرية العامل في التقدير قديما وحديثا:..... 76
1- **القدامى**..... 77
أ- الخليل بن أحمد الفراهيدي:..... 77
ب- سيبويه..... 78
ج- قُطْرب بن المُسْتَنِير:..... 78
د- ابن جني:..... 79
هـ- عبد القاهر الجرجاني :..... 81
و- ابن مضاء القرطبي:..... 84
2- **المُحدَثُون**..... 85
أ- إبراهيم مصطفى :..... 85
ب- مهدي المخزومي:..... 87
ج- علي أبو المكارم:..... 88
د- عبد الستار الجواري:..... 90
خامسا - نظرية القرائن بديلاً عن نظرية العامل في فهم التقدير: 92
أ- القرائن عند تمام حسان:..... 92
أولا- القرائن اللفظية:..... 94
1- العلامة الإعرابية:..... 95
2- الرتبة..... 97
- الرتبة المحفوظة:..... 97

- الرتبة غير المحفوظة:..... 98
3- الصيغة(البنية)..... 99
4- الرَّبـــــــط..... 100
5- التَّـــــضام..... 102
6- الأداة 103
7-النغمة(التنغيم) 103
8- المطابقة..... 104
ثانيا-القرائن المعنوية..... 104
1- قرينة الإسناد:..... 105
2- قرينة التخصيص:..... 105
3- قرينة النسبة:..... 106
4- قرينة التبعية:..... 107
ب- **القرائن تغني عن العامل** 107
ج- **تضافر القرائن في تقدير المحذوف**..... 108

الفصل الثالث: السياق وضوابط التقدير النحوي عند القدامى

أولا- السياق وأنواعه 112
1- مفهوم السياق..... 112
أ- لغة..... 112
ب- اصطلاحا..... 112
2- أنواعـــــــــه..... 113
أ- باعتبار التقسيم العام :..... 113
- السياق النصي:..... 113
- السياق الوجودي :..... 113
- السياق المقامي:..... 114
- سياق الفعل:..... 114
- السياق النفسي..... 114
ب- باعتبار العلوم عند العرب..... 115
- عند الأصوليين 115
- عند البـــلاغيين..... 117

- عند النحاة..... 118
- عند المفسرين..... 119
ثانيا- السياق القرآني..... 121
أ- أنواع السياق القرآني..... 121
- سياق الآية..... 121
- سياق المقطع(النص)..... 122
- سياق السورة..... 123
-السياق العام للقرآن الكريم..... 124
ب- آثار دلالة السياق القرآني في التفسير:..... 125
ج- ما يراعى في تقعيد السياق القرآني:..... 126
د- من روافد السياق القرآني:..... 127
1- المناسبة..... 127
أ- فوائد علم المناسبات :..... 128
ب - أنواع المناسبة في القرآن الكريم:..... 128
أولها- مناسبة متعلقة بالدلالة الحاصلة من تأليف الكلام :..... 128
- المناسبة بين السور..... 129
- المناسبة بين الآيات..... 129
ثانيها- مناسبة متعلقة بالألفاظ مفردة أو مركبة داخل السياق:..... 131
- المناسبة الصوتية:..... 131
- المناسبة اللفظية:..... 132
- المناسبة السياقية:..... 132
2-أسباب النزول:..... 133
أ- معنى أسباب النزول..... 133
ب- فوائد أسباب النزول:..... 134
ثالثا ــ دلالة السياق وأثرها في تحديد التقدير النحوي في القرآن الكريم..... 135
رابعا- ضوابط التقدير النحوي عند القدامى..... 144
1- سيبويه..... 145
2- ابن جني:..... 146
3- عبد القاهر الجرجاني:..... 147
4- ابن هشام:..... 149

5- السيوطي..... 151
6- ابن قيم الجوزية: 152
7-ابن تيمية:..... 154
8- الزمخشري: 154
9- أبو حيان الأندلسي:..... 156
الخاتمة: 160
قائمة المصادر والمراجع.....163
فهرس الموضوعات.....180

ملخص الدراسة:

تطرّقت الدراسة إلى موضوع **التّقدير النحوي وأثره في تحديد الدلالة في القرآن الكريم** لتبحث في إشكالية تأثير هذه الظاهرة النّحوية في تحديد دلالات التراكيب القرآنية، وكيف نهج النحاة والمفسِّرون منهج تفسيرها و تأويلها ؟ باعتبار أنّ هذه الظَّاهرة كانت مُؤثِّرة ومُتأثِّرة فقد تجاذبت التّقدير عناصرَ من صُلب النّحو كنظرية العامل وأخرى كعلم الكلام والفلسفة والمنطق، خاصَّة في مراحل ازدهار العلوم ومخالطة العرب أجناسا وثقافاتٍ أجنبية.

ولمّا تعلَّق التقدير النحوي بتحديد الدّلالة في القرآن الكريم كان لابدّ من اختيار منهج يناسب معالجة هذه الإشكالية، فكان المنهج الوصفي التحليلي مع اقترانه بمناهج أخرى، وقد أمكن تضافر هذه المناهج من وصف الظاهرة وتحليلها ومقارنة آراء العلماء، وكذلك الوقوف على التّجريد الذي يُعدُّ مستوًى شارحا (ما فوق اللّغة) للّغة الطبّيعية وهذا ما جسّده النّحو العربي.

لترتكز هذه الدّراسة في تقسيمها المنهجي على مدخل وفصول ثلاثة، وتمّ في المدخل محاولة إيجاد فوارق اصطلاحية لما سلك مسلك التقدير النحوي.

ولعلّ ما شاب تقسيم الكلم في النّحو العربي من اختلافات في ضبط حدود هذا التقسيم جعلنا في هذه الدّراسة نُرجّح تقسيم الكَلِم الثّلاثي الذي يمثّل الأصالة في ذلك وهذا ما تناوله الفصل الأول من تقديرٍ لأقسام الكلمة من اسم وفعل وحرف.

ولـمّا كانت ظاهرة التقدير نِتاجا لمتغيِّرات التراكيب اللّغوية وانعكاسا لنظرية العامل جاء الفصل الثاني مُعالجا لقضية نظرية العامل وتعلُّقها بالتقدير النحوي، كما تطرّق هذا الفصل إلى اجتهادات النحاة المُحدَثين في هذا المضمار خاصّة تمام حسان الذي حاول إيجاد بديل عن نظرية العامل، وجاءت محاولته مُنظِّرة للقرائن اللغوية التّي بسط لها في مؤلّفاته ساعيا بذلك لتيسير النحو وإخراجه من دائرة التكلُّف والتشّقيق الذي طاله جرّاء نظرية العامل.

أمّا الفصل الثالث فقد كان حول السّياق وتأثيره في التقدير النحوي خاصة إذا تعلّق الأمر بمناسبة النزول وأسبابها و السياق القرآني بما ينضوي تحته من سياقات مختلفة كما يبيّن هذا الفصل ضوابط التقدير النحوي عند القدامى و روافده.

وفي الأخير كانت خاتمة البحث التي توصّلت فيها إلى نتائج خصّت التقدير النحوي عموما وفي تحديد الدّلالة في القرآن الكريم خصوصا.

الكلمات المفتاحية:

التقدير النحوي، الأثر، تحديد الدلالة ، القرآن الكريم.

Le résumé de l'étude:

Cet étude a traité le sujet de l'évaluation grammaticale et son influence de détermination de sémantique en saint coran afin de chercher au problématique de l'influence de ce phénomène grammatical dans la détermination des sémantiques des structures coraniques, et comment les grammairiens et les interprètes suivent cette méthodologie et l' expliquer et interpréter ? Prendre en considération que ce phénomène était influencé et affecté, l'évaluation était attirée par des éléments de profond de grammaire comme la théorie de régissant et autres comme la théologie dogmatique et la philosophie et la logique, particulièrement en étapes de l'essor des sciences et la fréquentation des arabes aux autres nationalités et cultures générales.

Quand l'évaluation grammaticale relie par la détermination de sémantique en saint coran il était nécessaire de choisir une méthode convient au traitement de cette problématique, elle était la méthode descriptive et analytique en comparant avec des autres méthodes, la convergence des efforts de ces méthodes de décrie ce phénomène et de l' analyser et de comparer les opinions des savants, et aussi étudier l'abstraction qui on peut la considérer un niveau explicatif (métalinguistique) de la langue naturelle et tout ça la grammaire arabe a concrétisé.

Cette étude a axé dans son schéma méthodologique à une introduction et trois chapitres ,à l' introduction on à essayé de trouver les différences idiomatiques de ce qui –a suit la manière de l' évaluation grammaticale.

On peut dire de ce qu' il caractérise la division de la théologie dogmatique dans la grammaire arabe des différences en exactitude les limites de cette classification il ne met dans cette étude de faire probabilité de classification des mots trilingues qui représente l'originalité et ça ce que le premier chapitre était mentionné de l'évaluation de classification de mot de nom et verbe et lettre.

Quand le phénomène de l'évaluation considère un résultat des changements des structures linguistiques est une réflexion de la théorie de régissant, le deuxième chapitre a traité la question de la théorie de régissant par rapport l'évaluation grammaticale, ce chapitre a aussi traité les efforts des grammairiens modernes dans ce domaine particulièrement Tamam Hassan qui a essayé de trouver une substitution de la théorie de régissant, son expérience était intendance aux jointes linguistiques qui les a simplifié dans ses œuvres essayant de faciliter la grammaire et de le sortir de cercle de l'affectation et le discorde qui les a affecté en résultat de la théorie de régissant.

Mais pour le troisième chapitre était autour de contexte et son influence à l'évaluation grammaticale surtout quand on parle de l'occasion de révélation et ses causes et de contexte coranique et celui qui se relie sous des différents contexte, ce chapitre aussi montre les exactitudes de l' évaluation grammaticale chez les anciens et ses branches.

Enfin ,la conclusion de la recherche s'avère les résultats obtenus, elle traite l' évaluation grammaticale en général en déterminant le sémantique dans le noble coran particulièrement.

Les mots clés:

l' évaluation grammaticale, l'influence, détermination de sémantique, le noble coran.

تم بحمد الله

ملخص

ارتكزت هذه الدّراسة في تقسيمها المنهجي على مدخل وفصول ثلاثة، وتمّ في المدخل محاولة إيجاد فوارق اصطلاحية لما سلك مسلك التقدير النحوي.ولعلّ ماشاب تقسيم الكلم في النّحو العربي من اختلافات في ضبط حدود هذا التقسيم جعلنا في هذه الدّراسة نُرجّح تقسيم الكِلِم الثلاثي الذي يمثّل الأصالة في ذلك وهذا ما تناوله الفصل الأول من تقديرٍ لأقسام الكلمة من اسم وفعل وحرف. ولـمّا كانت ظاهرة التقدير نِتاجا لمتغيِّرات التراكيب اللّغوية وانعكاسا لنظرية العامل جاء الفصل الثاني مُعالجا لقضية نظرية العامل وتعلُّقها بالتقدير النحوي، كما تطرّق هذا الفصل إلى اجتهادات النحاة الـمُحدَثين في هذا المضمار خاصّة تمام حسان الذي حاول إيجاد بديل عن نظرية العامل، وجاءت محاولته مُنظِّرة للقرائن اللغوية التّي بسط لها في مؤلّفاته ساعيا بذلك لتيسير النحو وإخراجه من دائرة التكلُّف والتشّقيق الذي طاله جرّاء نظرية العامل.أمّا الفصل الثالث فقد كان حول السّياق وتأثيره في التقدير النحوي خاصة إذا تعلّق الأمر بمناسبة النزول وأسبابها و السياق القرآني بما ينضوي تحته من سياقات مختلفة كما يبيّن هذا الفصل ضوابط التقدير النحوي عند القدامى و روافده. وفي الأخير كانت خاتمة البحث التي توصّلت فيها إلى نتائج خصّت التقدير النحوي عموما وفي تحديد الدّلالة في القرآن الكريم خصوصا.

الكلمات المفتاحية:

التقدير النحوي؛ الأثر؛ تحديد الدلالة؛ القرآن الكريم؛ الفرهيدي؛ سيبويه؛ السيوطي؛ ابن جني؛ ابن قيم الجوزية؛ نظرية العامل.

نوقشت يوم 05 مارس 2015